هيئة جودة التعليم والتدريب

Education & Training Quality Authority

Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

2018 - 2008

تقرير التقييم الخارجي

2018 - 2008

هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

التعريف

لا يحزنك

صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة

رئيس الوزراء الموقر

حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة

ملك مملكة البحرين المفدى

صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة

ولي العهد الأمين نائب القائد الأعلى

النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

في هذا الكتاب..

من أقوال صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ٨
ولي العهد الأمين نائب القائد الأعلى
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

كلمة سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة ٩
نائب رئيس مجلس الوزراء
رئيس المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب

البداية ١٠

التسلسل الزمنى لأهم المحطات لهيئة جودة التعليم والتدريب ٢٠٠٥ - ٢٠١٨ ١٢

التأسيس ١٤
- تشكيل المبادرة وولادة الفكرة
- وكانت البداية
- الخبرات الأجنبية والعمل مع الشركاء
- التحديات تَصنع النجاح
- تشكيل أول مجلس إدارة لهيئة جودة التعليم والتدريب
- تعيين الرئيس التنفيذي
- توظيف الكفاءات البحرينية وتوطينها بدلاً من الخبرات الأجنبية

التسلسل الزمنى للتقارير السنوية ودورات مراجعات أداء مؤسسات التعليم والتدريب والامتحانات الوطنية وعمليات الإدراج والتسكين والإسناد على الإطار الوطني للمؤهلات ٢٠٠٨ - ٢٠١٨ ٣٠

النمو ٣٢
- انطلاق المرحلة التجريبية
- في الميدان

التسلسل الزمنى لتقارير مراجعة أداء مؤسسات التعليم و التدريب والامتحانات الوطنية في مملكة البحرين (حسب السنوات) ٢٠٠٨ - ٢٠١٨ ٤٦

النضوج ٤٨
- الإطار الوطني للمؤهلات
- تغيير وتجديد
- المؤتمرات والمنتديات
- اعتماد الهيئة.. قصة نجاح تُرْوَى

التسلسل الزمنى للمؤتمرات و منتديات الهيئة ٢٠٠٨ - ٢٠١٨ ٧٤

عبر الحدود ٧٦
- من هيئة محلية إلى بيت خبرة دولي
- حضور إقليمي ودولي
- في عيون الشركاء

نشكل مستقبل البحرين ٨٧

نهاية عقد وبداية آخر ٩٥

من أقوال صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة

ولي العهد الأمين
نائب القائد الأعلى
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

"لقد أثبتت المبادرات الخاصة بتطوير التعليم صحة نهجها، وقوة طرحها؛ لأنها تسعى دائما إلى ما هو أفضل. ولم ترض بأنصاف الحلول، ولم تلتفت إلى العوائق، ولم تستسلم للمحبطات".

"وتأتي هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، على قمة هذه المبادرات؛ لأنها الهيئة التي تراقب الجودة وتضمن استمراريتها في جميع المؤسسات التعليمية والتدريبية في البلاد؛ بهدف إصلاح المؤسسات المتعثرة، وتعضيد ودعم القوي منها، وما جملة التقارير التي أصدرتها الهيئة، في الفترة الأخيرة من هذا العام، إلا دليل واضح على حرفيتها، وقدرتها على اتخاذ القرار الصحيح المستقل والبعيد عن أية مؤثرات، وجهتها واضحة، وبوصلتها سليمة، وكلها تشير إلى اتجاه واحد: مستقبل البحرين، وبحرين المستقبل".*

* التقرير السنوي ٢٠٠٩
هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب

كلمة سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة

نائب رئيس مجلس الوزراء
رئيس المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب

بمناسبة احتفال هيئة جودة التعليم والتدريب بمرور عشر سنوات على إنشائها كإحدى المبادرات الرئيسة لمشروع تطوير التعليم والتدريب، والذي يأتي في إطار المشروع الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى، ورؤية البحرين ٢٠٣٠، وتزامنًا مع الاحتفال بمرور ١٠٠ عام على بدء التعليم النظامي في مملكة البحرين، يسرني الإعراب عن سعادتي أن يتبوَّأ هذا الجهاز الوطني المستقل المكانةَ الرائدةَ، والمعترف به دوليًا كأداة لقياس مستوى المدارس والجامعات في مملكة البحرين، وذلك كما هو معمول به بالنسبة لأي نظام تعليمي متطور في دول العالم.

وفي ضوء المسئولية الموكلة إليها، تقوم الهيئة بمراجعة وقياس أداء المدارس، والجامعات، ومعاهد التدريب، وتقديم تقارير دورية بشأنها إلى مجلس الوزراء الموقر، إضافة إلى قيامها بوضع وتنفيذ الامتحانات الوطنية في اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والرياضيات، والعلوم، حيث تضع هذه الامتحانات المقياس المستقل لأداء الطلبة في مدارس البحرين مقارنةً بالمستويات الدولية المتقدمة؛ الأمر الذي يضاعف من مسئولياتها التي قامت وتقوم بها بحيادية مشهودة ونجاح في ظل ما تحظى به من ثقة من جانب الحكومة والمجتمع.

كما تقوم هيئة جودة التعليم والتدريب بإدارة الإطار الوطني للمؤهلات لضمان مدى تلبيته لمتطلبات سوق العمل في الوقت الذي تقوم فيه الدولة بتنويع مصادر الدخل، والاستعداد لمرحلة ما بعد النفط. لقد وضعت رؤية البحرين ٢٠٣٠، التعليم في أعلى سلم أولوياتها واهتماماتها، وأن مملكة البحرين قد أعطت كامل ثقتها لهيئة جودة التعليم والتدريب؛ للقيام بدور قيادي في مسيرة تطوير نوعية، ومستوى التعليم في البلاد.

ويسرني بهذه المناسبة أنْ أقدم التهنئة والشكر والتقدير لقيادات الهيئة وكافة منتسبيها على ما تحقق من إنجازات ونجاح في عملها طيلة العشر سنوات الماضية متمنيًا لهم المزيد من التوفيق والنجاح.

البداية..

لقد شهدت مملكة البحرين في مطلع الألفية الثالثة تغييراتٍ كثيرةً على جميع المستويات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتنموية، والتي كانت مبادرات الإصلاح والتطوير عماد ذلك كله؛ إذ خَلُصَتْ إلى إحداث تغييرٍ شَامل، أخذ التعليم من بينها الاهتمام الأكبر.

لقد أحدث المشروع الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة - حفظه الله ورعاه - طفرة كبرى تمثلت في مشروعات، ومبادرات، وإصلاحات تناغمت وتفردت في رسم وتنفيذ الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠، والتي شرعت في تقديم منهجية شاملة للإصلاح؛ لتعزيز رأس المال البشري، والدفع بكافة القطاعات الحكومية والخاصة لأنْ تكون محركًا رئيسًا لجميع الفئات الاجتماعية والاقتصادية على السواء.

لقد أضحى النظرُ إلى التعليم كرافد اقتصادي يدعم مدخلات الدولة ويحقق رخاءها رؤيةً ارتكزت عليها الإستراتيجية الاقتصادية لمملكة البحرين على ثلاث دعائم أساسية تتكامل وتتفاعل معًا، وهي إصلاح التعليم، وإصلاح سوق العمل، والإصلاح الاقتصادي، بحيث تكون القيمة المضافة الناتجة عن هذا الترابط بين الدعائم الثلاث زيادة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، وجعله أكثر قدرة على التنافس.

إن التعليم ذا الجودة العالية، والقادر على رفع مستويات المعرفة، والمهارات، والكفايات التي يتطلّبها مسار التنافسية في هذه الألفية؛ قادر على مواءمة مخرجاته وتلبية احتياجات سوق العمل لخريجين يمتلكون مهارات وكفايات علمية واحترافية؛ يجب على مؤسسات التعليم والتدريب أخذها في المقام الأول عند طرح برامجها وتجويدها وفق هذه النظرة.

لقد بدأت عملية إصلاح منظومة التعليم والتدريب في العام ٢٠٠٥، واعتمدت في تأسيسها على تشخيص منظومة التعليم بوضعها الحالي؛ بهدف التعرف على الأسباب الرئيسة لعدم تحقيقها المستويات المطلوبة. وبناءً على هذا التشخيص تم وضع خطة إستراتيجية تضمنت عدة مبادرات تغطي المستويات الثلاثة في المنظومة، وهي التعليم الأساسي، والتعليم الجامعي، والتعليم المهني؛ لمعالجة الأسباب التي تواجهها والتحديات التي تعوقها.

أربع مبادرات رئيسة تضمنتها الخطة الإستراتيجية؛ إحداها إنشاء هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب (حاليًا هيئة جودة التعليم والتدريب)، بل إنها تأتي كما أشار إليها صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين " على قمة هذه المبادرات"، وإنّها "بمثابة العين الساهرة بالنسبة لسير وتنفيذ مشروع تطوير التعليم والتدريب"، كما وصفها سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة.

لقد تحولت الهيئة بفضل ودعم قيادة الوطن من مبادرة إلى واقع مؤسسي نما وتطور، فانتقلت الهيئة في عقد من الزمان من مرحلة تأسيس المبادرة والانطلاق بمساعدة الخبرات الأجنبية كشركاء وأفراد، إلى أن تكون بيت خبرة يفيض بالكفاءات الوطنية البحرينية، كما أشار إلى ذلك وأشاد به شركاؤها الإستراتيجيون محليًا، وإقليميًا، ودوليًا، بل أصبحت الخبرات البحرينية في مجال جودة التعليم يُعتمَدُ عليها لنقل تجربتها وخبراتها إلى مؤسسات مماثلة خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي والوطن العربي.

إنَّ هذا الكتاب يوثِّقُ محطات تحكي قصة مسيرة هيئة جودة التعليم والتدريب بعد عقد من الزمان على إنشائها، ويعتمد في مصادره على وثائق أرَّخت مفاصل أساسية من مسيرتها، وكذلك على قصص يرويها الرواد الأوائل الذين عاصروا بدايات تأسيسها، وأولئك الذين انضموا إليها لاحقًا بما يحملون معهم من ذكريات قصة نجاحها التي لاتزال فصولها تروى إلى اليوم.

صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة يعقد ورشة عمل في قصر الشيخ حمد بالقضيبية حول نتائج فريق تشخيص منظومة التعليم (٣٠ نوفمبر ٢٠٠٥)

التسلسل الزمني ٢٠٠٥ – ٢٠٢٨

لأهم المحطات لهيئة جودة التعليم والتدريب

٢٠٠٥

يونيو

- تشكيل فريق عمل "لمرحلة تشخيص" منظومة التعليم والتدريب بالمملكة

نوفمبر

- صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة يعقد ورشة عمل في قصر الشيخ حمد بالقضيبية لمناقشة نتائج عمل فريق تشخيص نظام التعليم والتدريب بالمملكة

٢٠٠٦

فبراير

- صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة يشكل مجلس إدارة مشروع إصلاح وتطوير التعليم والتدريب برئاسة سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء للبدء في وضع "إستراتيجية" لتطوير التعليم والتدريب بالمملكة

يونيو

- صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة يتسلم التقرير الموحد المتضمن الخطة الإستراتيجية لإصلاح التعليم والتدريب والتي اشتمل على المبادرات الأربع للإصلاح وإحداها إنشاء هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب

سبتمبر

- مجلس الوزراء يقر خطة إصلاح التعليم والتدريب للبدء في "مرحلة التنفيذ" لخطة إصلاح التعليم والتدريب بالمملكة

٢٠٠٧

- تدشين وتنفيذ المشروع الوطني لتطوير التعليم والتدريب في مدرسة الهداية الخليفية

٢٠٠٨

مايو

إنشاء وتنظيم هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب (هيئة جودة التعليم والتدريب – حاليا)

٢٠٠٩

فبراير

- سمو ولي العهد يدشن هيئة جودة التعليم والتدريب

- تشكيل أول مجلس إدارة للهيئة برئاسة معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة

مارس

- تعيين سعادة الدكتورة جواهر شاهين المضحكي رئيسا تنفيذيا للهيئة

٢٠١٢

فبراير

- تعيين سعادة الأستاذ عبدالعزيز بن محمد الفاضل رئيسًا لمجلس إدارة هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب إضافة لأعضاء في مجلس إدارة الهيئة

مارس

- توقيع اتفاقية بين الهيئة وصندوق العمل (تمكين) من ناحية وهيئة المؤهلات الأسكتلندية من ناحية أخرى لإعداد وتطوير الإطار الوطني للمؤهلات

مايو

- مذكرة تعاون مع مؤسسة أنوفا – جمهورية إستونيا

ديسمبر

- إعادة تنظيم الهيئة وتسميتها بالهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب

٢٠٢٢

نوفمبر

- مذكرة تفاهم بين هيئة جودة التعليم والتدريب ومركز المعلمين البريطاني

- توقيع عقد بين الهيئة وصندوق العمل (تمكين) بشأن نقل مشروع الإطار الوطني للمؤهلات

٢٠١٣

مارس

- تشكيل مجلس إدارة الهيئة برئاسة سعادة الأستاذ عبدالعزيز بن محمد الفاضل
- تعيين سعادة الدكتورة جواهر شاهين المضحكي رئيسا تنفيذيا للهيئة

أبريل

- صدور الهيكل التنظيمي لهيئة جودة التعليم والتدريب المعتمد من ديوان الخدمة المدنية

أكتوبر

- مذكرة تفاهم بين الهيئة وقسم الامتحانات الدولية بجامعة كامبردج حول التعاون في مجال الامتحانات الوطنية

٢٠١٤

فبراير

- مذكرة تفاهم مع الهيئة الماليزية للمؤهلات

- مذكرة تفاهم بين الهيئة والمجلس الوطني للتقويم والاعتماد في الهند للتعاون في مجال ضمان جودة التعليم والتدريب

يوليو

- مذكرة تعاون بين الهيئة والهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي

- منح الهيئة "ختم الجودة" للمدارس ومؤسسات التدريب المهني

٢٠١٥

مارس

- اجتياز هيئة جودة التعليم والتدريب (البحرين) للتقييم الخارجي لضمان الجودة الذي أجرته الشبكة الدولية لضمان جودة التعليم العالي (INQAAHE)

- توقيع مذكرة تفاهم مع الهيئة الوطنية للمؤهلات بدولة الإمارات العربية المتحدة

نوفمبر

- مذكرة تفاهم مع هيئة الإطار الأسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات

ديسمبر

- اتفاقية تعاون مع صندوق العمل (تمكين) بشأن تمويل مرحلة بناء القدرات وإسناد المؤهلات الأجنبية على الإطار الوطني للمؤهلات

٢٠١٦

يونيو

- مذكرة تعاون مع Education Development Trust مركز المعلمين البريطاني سابقا (CfBT)

- تعيين أعضاء جدد في مجلس إدارة هيئة جودة التعليم والتدريب

سبتمبر

- قرار مجلس الوزراء لوضع خطة لتطوير نظام موحد للامتحانات تشرف عليه هيئة جودة التعليم والتدريب

- قرار مجلس الوزراء تفويض المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب لاعتماد تقارير المراجعة ونتائج الامتحانات الوطنية والإطار الوطني للمؤهلات

أكتوبر

- إعادة تسمية الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب ليصبح اسمها هيئة جودة التعليم والتدريب

٢٠١٧

مارس

- توقيع مذكرة تفاهم مع هيئة المؤهلات النيوزلندية حول التعاون في مجال الإطار الوطني للمؤهلات

أكتوبر

- تجديد تعيين سعادة الدكتورة جواهر شاهين المضحكي رئيسا تنفيذيا للهيئة

٢٠١٨

فبراير

- مراجعة أداء مدرسة في دولة الكويت الشقيقة من قبل فريق مراجعة أداء المدارس الحكومية بهيئة جودة التعليم والتدريب

مايو

- مرور عشر سنوات على تأسيس هيئة جودة التعليم والتدريب

أكتوبر

- محاذاة الإطار الوطني للمؤهلات والإطار الأسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات (SCQF)

التأسيس..

نعم لقد كان حلمًا، لكنه وجد
من الهمم ما حوَّله إلى حقيقة.

دائما ما تحمل البدايات شَدْوًا عذبا يتردد صداه في الآذان عندما تُسرَد أدق تفاصيل ذكرياتها، فكأنها شريط من الأحداث المتعاقبة والمتسارعة مرت كما لو كانت بالأمس. مضى عام بعد عام، وهكـذا تمرُّ الأيَّـام. عشرة أعوام انقضت حملت بين ثناياها أنْفَسَ اللحظات التي امتزج فيها التحديّ بالإنجاز، والتعب بلذة السعادة.

لم يكن صعبا على هذه الجزيرة الصغيرة في مساحتها الجغرافية، أن تشيّد صروح التعليم النوعي من عقول أبنائها وبناتها، تحثّ السير ليس نحو التعليم والتدريب وحدهما، بل لتثبيت ورعاية غرس النهضة التعليمية التي انطلقت في العام ١٩١٩، بتأسيس أول مدرسة نظامية في مملكة البحرين، وهي مدرسة الهداية الخليفية الثانوية.

في أحيان كثيرة، يكون من الصائب اتخاذ قرار النزول من القطار الذي تسافر عليه لمسافات طويلة، لتقيِّم وضعَك، فقد تكون لك الأسبقية في السير والنهوض بالتعليم، لكن إذا لم تستثمر في التغيير وفق خطة إستراتيجية واضحة الرؤية والمعالم؛ حينها ستكون متأخرًا جدًا في عالم تنافسي متغيّر بصورة هائلة. عالمنا اليوم بات يعجُّ بالمنافسة وفي كافة المجالات، من هنا كان اليقين بأن القوة الدافعة والمحفزة على التفوق، وعلى رسم مستقبلنا بطموحه، وآماله، وشغفه هي جودة التعليم، ومن هنا نبعت المبادرات.

صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة يتسلم التقرير الموحد للخطة الإستراتيجية لإصلاح التعليم والتدريب من سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء

تشكيل المبادرة وولادة الفكرة

في ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٥، عقد صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، ورشة عمل شارك فيها ٢٠٠ مشارك كممثلين عن الفعاليات السياسية والاقتصادية ورجال الأعمال والمجتمع المدني في المملكة. ناقشت الورشة النتائج التي توصّل إليها فريق العمل الخاص بتشخيص النظام التعليمي في مملكة البحرين، والذي كان برئاسة سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، وبناءً على نتائج المناقشات والمرئيات المقدمة من الفريق، تم وضع خطة إستراتيجية تضمنت عدة مبادرات تغطي المستويات الثلاثة في المنظومة، وهي التعليم الأساسي، والتعليم الجامعي، والتعليم المهني؛ لمعالجة الأسباب التي تواجهها والتحديات التي تعوقها.

سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء يترأس اجتماع لجنة إصلاح التعليم والتدريب (يونيو ٢٠٠٦)

وفي شهر يونيو من العام ٢٠٠٦، تسلم صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة التقرير الموحد للخطة الإستراتيجية لتطوير منظومة التعليم والتدريب التي اعتمدتها لجنة إصلاح التعليم والتدريب (المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب حاليًا) برئاسة سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء.

في سبتمبر ٢٠٠٦ أقر مجلس الوزراء الخطة الإستراتيجية لإصلاح التعليم والتدريب وبدأ مجلس التنمية الاقتصادية في وضع الترتيبات والإجراءات والأطر المؤسسية لتنفيذ المبادرات الأربع المنبثقة عن الخطة الإستراتيجية. يقول سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب: "إنَّ الاستثمار في التعليم يوفر الحافز المستدام للاقتصاد وشتى مجالات التنمية؛ الأمر الذي أتى بمشروع تطوير التعليم والتدريب لأنْ يكون من أولويات الرؤية الاقتصادية وإستراتيجيتها الوطنية لمملكة البحرين". (حفل تدشين الهيئة ١٠/ ٢/ ٢٠٠٩).

وكما يذكر سعادة السيد كمال بن أحمد محمد وزير المواصلات والاتصالات نائب رئيس مجلس الإدارة: "من ورشة العمل التي عُقدت برعاية سيدي صاحب السمو الملكي ولي العهد، رئيس مجلس التنمية الاقتصادية في قصر القضيبية، بدأت خطوات المراجعة الحقيقية لملف التعليم والتدريب في مملكة البحرين، ضمن مراجعات عديدة، تمخَّضَ عنها ٤ مبادرات إستراتيجية، كانت إحداها: إنشاء هيئة مستقلة تُعنى بضمان جودة التعليم والتدريب، تكون مسئولة عن إجراء الامتحانات الوطنية لمراحل التعليم الأساسي، ومراجعة جودة أداء مؤسسات التعليم والتدريب".

في ذلك الوقت كان العمل منوطًا بشركة استشارية، انتهت الورشة وما انتهى أثرها، حيث كانت بمثابة رمي الحجارة في المياه الراكدة. ورشة لم تخل من الصراحة في النقد الإيجابي لتقويم مسيرة التعليم والتدريب في مملكة البحرين، انبثق عنها لجنة عليا أخذت على عاتقها البناء والتشييد لهذه المبادرة، التي تعد من أهم المحطَّات في مسيرة تطوير التعليم والتدريب في مملكة البحرين.

لقد نجحت تلك الورشة في قدح شرارة الفكرة، حيث أصدرت اللجنة التنسيقية برئاسة سمو ولي العهد قرارًا بتشكيل اللجنة العليا للتعليم، التي على إثرها تم التوصل إلى تشكيل لجنة إصلاح التعليم والتدريب، والتي أصبحت حاليًا المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب برئاسة سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة. بعدها بسنة واحدة، التحق الخبير الدكتور مارتن فورست Dr. Martyn Forrest كمستشار بمشروع تطوير التعليم والتدريب، حيث شكَّل ثنائيًا مع كمال بن أحمد في نقل الطموح والأفكار إلى مبادرة حقيقية على الأرض.كانت الزيارات الميدانية متواصلة ومستمرة لقطاعات التعليم والتدريب داخل البحرين، وهما وزارة التربية والتعليم، ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ولم تكن صورة الهيئة قد تبلورت بعد.

بعد تشكيل لجنة إصلاح التعليم والتدريب في العام ٢٠٠٦، (حاليًا "المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب")، بدأت اللجنة عقد اجتماعات كل أسبوع أو أسبوعين؛ لوضع خطة إستراتيجية للنهوض بمنظومة التعليم والتدريب في المملكة. شكلت اللجنةُ ثلاثَ فرق للمدارس، والجامعات، والتدريب المهني، حيث كان كل فريق يضم ممثلين عن وزارة التربية والتعليم، ووزارة العمل، وجامعة البحرين، والمجلس الأعلى للمرأة، وعددًا من المؤسسات الحكومية والخاصة المعنية.

قامت فرق العمل بزيارات استطلاعية ودراسية بهدف المقايسة المرجعية (Benchmarking) مع تجارب الآخرين. فتم عقد اجتماعات مع أكثر من (٥٠) خبيرًا في مجالات التعليم والتدريب من نيوزلندا، وسنغافورة، وإيرلندا، وفنلندا، وسويسرا. كما زارت الفرق أكثر من (٤٠) دولةً؛ للاطلاع على تجاربها في تطوير المدارس، والجامعات، والتعليم المهني، كما نظمت فرق العمل هذه ورش عمل شارك فيها أكثر من ١٥٠٠ شخصٍ من مؤسسات التعليم والتدريب بالمملكة.

*أربع مبادرات رئيسة في المشروع الوطني لتطوير التعليم والتدريب: تأسيس هيئة مستقلة لضمان جودة التعليم والتدريب بالمملكة، وإنشاء كلية تقنية (بوليتكنك البحرين)، وتأسيس كلية البحرين للمعلمين، وبرنامج لتطوير المدارس يركز على تحسين أداء المدارس الحكومية في المملكة.

بعد ذلك قام خبراء من شركة ماكنزي بعمل تدقيق نهائي على الخطة الإستراتيجية المقدمة في مجالاتها الثلاثة: المدارس، والتدريب المهني، والجامعات والتي عرضتها لجنة إصلاح التعليم والتدريب في يونيو ٢٠٠٦، حيث شملت الخطة المبادرات الأربع. وفي ٢ سبتمبر ٢٠٠٦، وافق مجلس الوزراء على الخطة، وعلى مبادراتها الأربع، وتمَّ الإعلان عنها رسميًا في ٦ سبتمبر ٢٠٠٦. يستذكر كمال بن أحمد هذه المرحلة المهمة في تاريخ التأسيس، والتي وضعت النقاط على الحروف، فيقول: "جميع الدول التي تم زيارتها واستطلاع تجاربها كانت تركز على تطوير وتدريب المعلم، جميعها كانت تتعامل مع كليات المعلمين التي تختار وتنتقي، ثم تقيِّم المعلمين بطريقة مختلفة، جميعها كان لديها نظامٌ خارج إطار المنظومة التعليمية؛ لقياس جودة التعليم، كان لديها مؤسسات خارج وزارة التربية والتعليم؛ تقيِّم مخرجات التعليم في المؤسسات التعليمية والتدريبية، الحكومية والخاصة".

ويواصل: "نعم، هناك بدأت تتضح الصورة التي كان يبحث عنها الجميع، فلم تكن تلك الدول السابقة الذكر فقط، ولكن كان هناك أكثر من ٢٠ دولة وتجربة لدول متطورة في التعليم، لديها ذلك النوع من المؤسسات، وهذا يعني ضرورة وجود هذه المؤسسة التي تقيِّم أداءك باستمرار، وتقوم بالعمل بحرفية، ووفق معايير ونظم واضحة، وفي إمكانها أنْ تقدم لك تغذيةً راجعةً ونقدًا ذاتيًا مهنيًا محترفًا، وتكون مستقلة وبعيدة عن وزارة التربية والتعليم، وعن التعليم العالي، ثم تترك النظام يتطور ذاتيًا باستمرار عوضًا عن تنظيم ورش كثيرة لن تنتهي".

حفل تدشين وتنفيذ المشروع الوطني لتطوير التعليم والتدريب في مدرسة الهداية الخليفية (٢٠٠٧)

وكانت البداية

هيئة ضمان جودة التعليم و التدريب
Quality Assurance Authority for Education & Training

يقول الدكتور مارتن فورست عن بدايات التأسيس: "على الرغم من الأهمية الكبيرة لكلٍّ من المبادرات الرئيسة التي بدأت بإصلاح التعليم منذ العام ٢٠٠٧، فلا بدَّ أن تُعْطَى هيئة ضمان الجودة (كما كانت تسمَّى في بداية تأسيسها) أهمية خاصة، ففي حين سعت كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)، وكلية البحرين للمعلمين، ومشروع التعليم المهني الثانوي إلى تحقيق مساهمات مهمة – كلٌ في مجاله – فقد كان، ولايزال، عمل هيئة جودة التعليم والتدريب في مجال الجودة والأداء؛ والذي يغطّي المشهد التعليمي كاملًا (مؤسسات التعليم العالي، ومؤسسات التعليم المهني، والمدارس) في كلٍّ من القطاعيْن العام والخاص، قادرًا على رفع أداء جميع مؤسسات التعليم، وجميع الطلبة على نحوٍ ملحوظ".

تمر الأيام، وتزداد القناعة رسوخًا لدى أفراد الفريق المُنشغِل بتطوير قطاعي التعليم والتدريب بمجلس التنمية الاقتصادية بأنَّ المبادرات المُقترحة ستصنع الفرق.

يستذكر وزير المواصلات والاتصالات نائب رئيس مجلس إدارة هيئة جودة التعليم والتدريب كمال بن أحمد، أنَّ العمل بعدها بدأ بتنظيم مناقصات لاختيار شركاء عالميين معتمدين في كل مبادرة من تلك المبادرات.. لم تكن العملية سهلة؛ فتلك الشراكات في إمكانها أن تروي تلك المشروعات والمبادرات حتى تنمو بصورة صحيحة، أو العكس.

استمرت العملية نحو ٦ أشهر، تم خلالها اختيار الشركاء الذين احتاجوا لفترة زمنية لمعرفة الوضع داخل البحرين، ودراسة وضع المؤسسات التي سيتعاملون معها مثل وزارة التربية والتعليم، ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ثم كان الاتجاه لإكمال الهيكل

بتوظيف بحرينيين من وزارات الدولة المختلفة والقطاع الخاص، وبالأخص المرتبطين معرفةً ووظيفةً بتلك المشروعات.

لقد نجح الاختيار، وتم عقد شراكات رئيسة مع جهات دولية معتمدة في كل ملف على حدة. كان من نصيب التعليم العالي التعاقد مع هيئة جودة الجامعات الأسترالية (AUQA)، كما كان من نصيب مراجعات أداء المدارس والتدريب الفني - المهني التعاقد مع مؤسسة (Nord Angelia) البريطانية. وأما بالنسبة للامتحانات الوطنية؛ فقد تم التعاقد مع قسم الامتحانات الدولية بجامعة كامبردج (CIE) المعروفة حاليًا بكامبردج الدولية Cambridge International.

يذكر كمال بن أحمد أنَّ تلك الشراكة في مرحلتها الأولى سارت على اتفاق مبدئي يستمر من سنتين إلى ثلاث سنوات تقريبًا، وتم إدارة العمل معها بأسلوب core team، حيث كانت هذه المؤسسات تعمل في مكاتب داخل مبنى مجلس التنمية الاقتصادية في فترة الإعداد والفترة التجريبية، وبأعداد قليلة جدًا؛ لمعرفة تفاصيل الفكرة أو المشروع، وطريقة تنفيذه وغيرها من التفاصيل المرتبطة بتلك المشروعات، حيث تمَّ الانتقال بعدها لمرحلة أخرى، وهي إعداد الهيكل التنظيمي، واختيار الطاقم الإداري، والتنفيذي لإطلاق الحياة في المبادرات الوطنية.

تطورت تلك الأفكار والمبادرات واتسعت، وتم الانتقال من مكاتب مجلس التنمية الاقتصادية إلى مبانٍ خاصة بها بعد صدور المراسيم الخاصة بتأسيسها، ومن ضمنها كانت هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، حيث بدأ العمل يكبر وينمو ويضع بصمته المؤثرة في العملية التعليمية والتدريبية في مملكة البحرين.

الموظفون الأوائل في الهيئة يستذكرون لحظات انضمامهم للعمل في هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، كما كان يطلق عليها في تلك الفترة، حيث كانت في بداياتها، عندما كانت عبارة عن مكاتب بسيطة في غرفة صغيرة في مجلس التنمية الاقتصادية، ثم صارت شقة في أحد المباني ذي المكاتب المؤقتة في منطقة السنابس، إلا أنَّ العبرة ليست في المكان، ولا في حجمه، بل في الأحلام التي في العقول، والعزيمة التي في الصدور.

تستذكر الدكتورة جواهر المضحكي الرئيس التنفيذي لهيئة جودة التعليم والتدريب تلك المرحلة التأسيسية في جوانب عدة، وهي تتحدث عن كيفية بناء هذا الصرح الوطني الذي نعتز به جميعا.

تتحدث الدكتورة المضحكي عن تَوَزُّع موظفي الهيئة في أكثر من موقع حتى تم تنظيم العمل الإداري لاحقًا: "لقد كانت إدارات الهيئة في بداية تأسيسها موزعة بين المبنى الحالي للهيئة (بضاحية السيف) وخارجه، حيث كانت اثنتان من الإدارات تباشران عملهما في منطقة السنابس؛ ممَّا تسبب في شعور هاتين الإدارتين باستقلاليتهما عن الهيئة، بل أثناء حديثهما عن مهامهما، كانتا تشيران إلى اسم إدارتيهما لا إلى اسم الهيئة. وقد انتقلتُ إلى المبنى الحالي في الطابق الثامن، حيث كان الطابق الوحيد المأهول حينها من قبل إدارة مراجعة أداء المدارس، وكانت معي حينها موظفة إدارية واحدة فقط، وخلال شهرين انتقلت إلى الطابق الحادي عشر الذي كان مخصصًا لإدارة الهيئة وقتذاك، ومن ثم بدأنا بتجميع إدارات الهيئة كلها في المبنى الحالي، وكان هذا تحديًا؛ كونه لم يكن مجرد انتقال إلى مكان واحد، حيث كان تركيز الجهود في البداية على لم شمل الجميع، بحيث يكون الكيان مترابطًا، وبناء شعور الانتماء للهيئة لأهداف محددة تخدم البحرين وشعبها".

الخبرات الأجنبية والعمل مع الشركاء

في كلمته الافتتاحية في مؤتمر الهيئة الدولي في العام ٢٠١٥، أكد سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، أنه من واقع اهتمام مملكة البحرين بهذا القطاع المهم، فقد تم العمل في العام ٢٠٠٧، على تأسيس اللبنات الأولى للهيئة من خلال الاتصال والتعاون مع شركاء دوليين من ذوي الاختصاص والخبرة في هذا المجال، وفي إطار من التعاون والشراكة بين الهيئة، وعدد من الجهات المعنية في الدولة، وعقدها اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع عدد من المؤسسات والهيئات الدولية في ضمان الجودة ومراجعة الأداء.

تقول لزلي توم Lesly Thom، والتي بدأت عملها بالهيئة كاستشارية من نورد أنجيليا في العام ٢٠٠٧، ثم تم تعيينها كمدير تنفيذي لوحدة (الإدارة حاليًا) مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني في الهيئة خلال الفترة ٢٠٠٨ – ٢٠١٠، عن تجربتها تقول: "لقد كانت فرصةً رائعة لي لتوظيف خِبراتي التي اكتسبتها في وظيفتي مديرًا للتفتيش في هيئة تعلُم الكبار (Adult Learning Inspectorate -ALI) في المملكة المتحدة".

د. لزلي توم مع فريق مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني (٢٠٠٩)

د. جو جوليفي مع فريق مراجعة أداء المدارس (٢٠٠٩)

تحدثت لزلي عن أولويات العمل، حيث كانت أهم المهمات هي تعيين المراجعين ومديري المراجعة؛ فوظيفة المراجعة عملٌ احترافيٌّ يتطلب مهاراتٍ عاليةً جدًا.. وظيفةٌ ليست لأصحاب القلوب الضعيفة؛ إذ تتطلَّب تفكيرًا منطقيًا، وهدوءًا كاملًا، والعمل تحت الضغط، وشجاعةً نابعةً عن قناعات شخصية. وبالفعل، استغرق تعيين أشخاص يتصفون بهذه الصفات وقتًا طويلًا، إلا أنه حالفنا الحظ في تشكيل فريقٍ من الزملاء المخلصين والمجتهدين، حريصين على إنجاح إدارةً مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني، ولا ننسى دعم ومساعدة موظفي فريق الشريك الدولي على تدريب وتوجيه المراجعين في المراحل الأولى للمشروع.

من ناحية أخرى، ولتعزيز عملية التطوير كان لا بد من فهم عملية المراجعة وتلقِّيها بقبولٍ حسن من الأطراف الأخرى؛ لذا شكَّلت تجربة منهجية المراجعة إحدى جوانب إستراتيجيتنا لنشر ثقافة الجودة وتهيئة مؤسسات التدريب، من خلال الالتقاء بالعاملين عليها، وتنظيم المؤتمرات، وورش العمل التفاعلية.

خبيرة أجنبية أخرى وهي جو جوليفي Jo Joliffe، والتي عُيِّنت في منصب المدير التنفيذي لمراجعة أداء المدارس (ديسمبر ٢٠٠٧ – يناير ٢٠١٠)، تحدثت أيضا عن تجربتها في مملكة البحرين، والتي مازالت تتحدث عنها بكل فخر واعتزاز.

تقول جوليفي: "كانت وحدة مراجعة أداء المدارس (كما كانت تسمى حينذاك) تقع في ضاحية السيف. كان المكان بسيطًا وغير مُهَيَّئ بعدُ لملاءمة احتياجاتنا. وقد تكوَّن فريق وحدة مراجعة أداء المدارس حينها من أربعة مديرين،" هم: الأستاذ عادل حسن (مدير إدارة مراجعة مؤسسات التدريب المهني السابق)، والأستاذة أسماء المهزع (تشغل حاليًا: مستشار/ خبير (التعليم الإعدادي/ الثانوي)، والأستاذة هالة الجودر (تشغل حاليًا: رئيس مراجعة أداء المدارس الحكومية (ابتدائي)، والأستاذة فايزة المناعي (تشغل حاليًا: رئيس مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال)، ومجموعة كبيرة من المراجعين المتعددي الخبرات الذين تلقُّوا جميعًا تدريبًا على يد كـــل من السيد ديفيد سنجلتون، والسيدة آن يومانز من فريق الشريك الدولي. كانت قد أجريت مراجعات تجريبية على مدرستين قبل أنْ يتم الاتفاق على أدوات التقييم، ومن ثمَّ تم البدء في يناير ٢٠٠٨، بمراجعة (٥٠) مدرسة بشكل تدريجي، بمساندة كل من السيدة

زيلكا شاينر مع فريق الامتحانات الوطنية (٢٠٠٩)

البروفيسورة دولينا داولينغ مع فريق مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي (٢٠٠٩)

باربرا والسيد جيوف هنكوك من نورد أنجيليا اللذيْن قَدُمَا إلى مملكة البحرين لإكمال العقد، بعد عودة كل من ديفيد وآن إلى المملكة المتحدة، بعدها أعطي الضوءُ الأخضر لبدء المراجعات الحقيقية في سبتمبر ٢٠٠٨.

تستذكر جوليفي الاجتماعات الشهرية مع فريق الوزارة بقيادة الأستاذ ناصر الشيخ الوكيل المساعد للتعليم العام والفني في وزارة التربية والتعليم آنذاك، الذي كان له دورٌ كبيرٌ في إنجاح تلك الشراكة، كما تمتدح جوليفي الدور الإيجابي الذي قام به العديد من أولياء الأمور لإنجاح هذا التحول الكبير في النظام التعليمي في مملكة البحرين.

إنَّ دور الشركاء لم يتعلق فقط بإرسال المتخصصين من المؤسسات الاستشارية لتدريب الموظفين فحسب، بل كان شراكة متكاملة لإنجاح هذا المشروع الوليد.

لا تنسى زيلكا شاينر Sylke Scheiner القادمة من قسم الامتحانات الدولية في جامعة كامبردج(CIE)، والتي تبوَّأت منصب المدير التنفيذي لإدارة الامتحانات الوطنية (يونيو ٢٠٠٨ – أغسطس ٢٠١٣) الإشادة بدور مجلس التنمية الاقتصادية في إنجاح مهمات تلك المبادرات.

كما أشارت في حديثها إلى نجاح التعاون مع الشريك الدولي - قسم الامتحانات الدولية - في كامبردج، الذي أشرف على تدريب جميع موظفي وحدة الامتحانات الوطنية الجدد (إدارة الامتحانات الوطنية حاليًا)، لاسيما في كيفية التقييم، والتصحيح، ووضع فقرات الامتحان.

من بين الخبرات الأجنبية التي عملت في الهيئة أثناء التأسيس، كانت تجربة البروفيسورة دولينا داولينغ Professor Dolina Dowling التي تولّت منصب المدير التنفيذي لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي (مايو ٢٠٠٨ – يونيو ٢٠١٤)، هي الأطول مدة بين الخبراء الأجانب الذين عملوا في هيئة جودة التعليم والتدريب. وإنْ كان قد تم اختيارها للعمل في الهيئة، إلا أنَّ وصولها للبحرين كان علامة فارقة في حياتها الاجتماعية والمهنية. تقول دولينا:

"لقد أذْهلني نطاق عملية الإصلاح في البلد؛ إذ إنَّه لا يشمل فقط ضمان الجودة على جميع المستويات التعليمية، بل يشمل أيضًا استحداث الامتحانات الوطنية، وتأسيس جامعة تقنية، وكلية لتدريب المعلمين.

لقد بدا واضحًا لي أنَّه ليس أمام هذا المشروع الطموح إلا النجاح؛ نظرًا للعمل التحضيري الممتد الذي كان قد بدأ فعلًا، ولخبرات القائمين عليه في المجالات المتعدِّدة. وقد كان أكثر ما أذهلني المستويات العالية من القيادة والالتزام بالإصلاحات في المملكة، وتفاني وحماس البحرينيين المشاركين في المشروع، وسرَّني لقاء أول شخصيتيْن عند حضوري، هما: الدكتور طارق السندي (يشغل حاليًا: مدير عام الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات)، والدكتورة وفاء المنصوري (تشغل حاليًا: مدير إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني)؛ زميليَّ المستقبليين اللذيْن أصبحَا صديقي المقربيْن لاحقًا".

تواصل دولينا حديثها عن طبيعة العمل، وسرعة اندماجها فيه؛ بسبب وضوح الرؤية، والعزم الصادق على الإنجاز: "وصلتُ في مايو لتولّي منصبي، ثمَّ انضممتُ لزملائي في مكاتبهم في قرية السنابس.. وقتها، لم تكن هيئة ضمان الجودة قد تأسست رسميًا. وقد حضرت الجلسة النصف شهرية؛ لتقديم التقارير إلى لجنة إصلاح التعليم والتدريب، التي يعرض فيها قادة مبادرات إصلاح التعليم جميع إنجازاتهم وخططهم، وكانت هذه إحدى صور الإدارة الحازمة.. لقد قضيت وقتًا ممتعًا؛ إذ رأيتُ التحضيرات تسير جيّدًا لبدء عملية المراجعة المؤسسية الرسمية مع أول مؤسستيْن تُقدِّمان تقريري تقييمهما الذاتي خلال أشهر الصيف الأولى. أمَّا الأولويات الأخرى، فتضمنْت تعيين موظَّفين في وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي المخطَّط لتأسيسها، وزيارة مؤسسات التعليم العالي؛ للتعرُّف على القيادة وكبار العاملين فيها. وهنا، غمرني الترحيب مجدَّدًا، والرغبة في تحسين جودة التعليم العالي في المملكة".

لم يكنْ تعيينُ الشركاء الدوليين وتسليمهم العمل للتخلص من تبعاته هو نهاية الطريق قط.

فمع تعيين الشركاء بدأ العمل يتخذُ شكلا آخر من الجدية والمتابعة، فقد كانت هناك قضية تكيُّف الشركاء مع وضع البلد، وهناك شركاء أساسيون كالوزارات المعنيَة، ومؤسسات التعليم والتدريب في تلك المشروعات، ويجب أن يحدث التناغم والاندماج بينهم لتحقيق أعلى معدلات الإنجاز.

التحديات تَصنع النجاح

لم تخل هذه المحطة التأسيسية الرئيسة في عمر الهيئة من وجود تحديات كبيرة، لكنها ومع حسن اختيار الشركاء، والحزم في الإدارة، ووضوح الرؤية، انقشعت كما تنقشع الغيوم، لتبدو السماء بعدها صافية، تسرُّ الناظرين.

مراكز تصحيح الامتحانات الوطنية

دعونا ننظرْ إلى تلك التحديات بعيون الخبراء الأجانب أولا؛ لأنها تشهد وبقوة على روح الإنجاز لدى المواطن البحريني الصادق، الذي لا يمكن لأي تحديات مهما كانت أن تقف في طريقه، وهو يحثّ السير لخدمة وطنه وشعبه.

شكلت ردة الفعل المجتمعية المتمثلة - بادئ الأمر- في تخوف مؤسسات التعليم والتدريب من وجود جهة تقييم خارجية أحد أبرز التحديات التي واجهها الرواد الأوائل عند انطلاق العمل في الميدان، خاصة أن المجتمع لم يتأقلم بعد على وجود جهة رقابية على مؤسسات التعليم والتدريب. لقد تمحور دور الهيئة بالدرجة الأولى في تأسيس ونشر ثقافة مؤسسية جديدة تبذل لأجلها المساعي الحثيثة لجعلها تنمو وتترعرع في بنيانها وتسري في أروقتها.

ومن جهة أخرى، لم تكن الموارد البشرية في البلد مهيأة لمثل هذه المهام، ولا تمتلك الخبرة في هذا المجال تحديدًا؛ كون ثقافة ضمان الجودة في هذا النوع من المؤسسات تعد وليدةً في المجتمع؛ لذا فقد واجهت الكفاءات الوطنية تحديًا آخر يحتم عليها الإلمام التام بأطر ضمان الجودة ومعايير التقييم؛ إذ إنَّ المعايير الأولية في المرحلة التجريبية بُنيَتْ في الأساس على خبرات وتجارب الدول التي تمرست على ضمان الجودة لسنوات طويلة.

فكان لابد من فهم مضمونها بصورة صحيحة، ودراسة مدى مواءمتها لثقافة المجتمع البحريني، وتطويعها ضمن حاجاته دون الإخلال بلب المعايير العالمية، وأفضل الممارسات الدولية المتبعة في هذا المجال. إضافة إلى التحديات الأخرى المتعلقة بمحدودية عدد الموظفين العاملين في كل وحدة عند البدء في المراجعة، والحاجة لعقد العديد من اللقاءات التعريفية والتوعوية لزيادة الوعي في المجتمع بماهية المراجعات التقييمية من جهة، وآلية تطبيق الامتحانات الوطنية من جهة أخرى.

لقد كانت تقارير مراجعة مؤسسات التعليم العالي والتعليم المهني تكتب باللغة الإنجليزية، ثم تترجم إلى اللغة العربية، في حين أنَّ تقارير مراجعة أداء المدارس كانت تكتب باللغة العربية، وتترجم إلى اللغة الإنجليزية، وبالتالي فإن عملية الترجمة تمر بمراحل عديدة لضمان جودتها ودقتها، وقد كان الحرص على دقة الترجمات، سببًا في استنفاد ساعات طويلة في تدقيقها، وهو ما كان يمثّل تحديًا آخر للهيئة، بحسب كلام جوليفي.

لم تكن الفرق العاملة تقف حائرة أمام تلك التحديات وغيرها، تقول جوليفي: "لتحقيق الدقة في تقارير ضمان الجودة، كان على قادة الفرق الانضمام إلى اجتماعات كثيرة بعد كلّ مراجعة، يُثبتون فيها دقة درجات المراجعة، ولهذا السبب شكّلت الدكتورة جواهر المضحكي اللجنة الأكاديمية برئاسة البروفيسورة دولينا، وقد ساعد ذلك كثيرًا في تعزيز الثقة بالتقارير".

لم تقف التحدّيات عند هذا الحد، فقد شكّلت السرية تحديًا آخر؛ إلا أنها ولحسن الحظ، لم تكن عقبةً حقيقيّةً يومًا ما، فقد استحدثت الهيئة مدوَّنة سلوك مهني للمراجعين. نعم، إنها لحظات البناء، ولا يمكن هنا ترك الثغرات حتى يتسع خرقها، ما كانت التحديات سدًا وعائقا، بل كانت عنوانا لتشكيل هيئة لجودة التعليم، ذات معايير دولية، ولكنها بتصميم وابتكار وطني، لم يتوقف على الاستفادة من التجربة، بل سعى لرسم تجربته منذ أول يوم. تقول زيلكا: "التحدي الأهم قد تمثّل في الترتيب للمرحلة التجريبية لامتحانات الصفيْن الثالث والسادس في خريف ٢٠٠٨. لهذه الغاية، احتجنا إيجاد مراكز تصحيح، وكان هذا هو الجزء الأصعب في المرحلة التجريبية. وأخيرًا، وجدنا مركزيْن بمساعدة زملائنا الكرام في وزارة التربية والتعليم، أحدهما في مدينة المحرّق، والآخر في مدينة الرفاع.. لقد علّمتنا المرحلة التجريبية كثيرًا أنّنا نحتاج جمع الكل في مركز تصحيح واحد، وأنّنا نحتاج إلى الكثير من العاملين؛ للمساعدة في الأعمال الفنية والإدارية، وأنّنا نحتاج إلى تحقيق السلاسة في العمل الإداري، وأخيرًا وليس آخرَ؛ أنّه لابدَّ لقسم الامتحانات الدولية في كامبردج، شريكنا الدولي، تزويدنا بالمزيد من المعلومات خطيًا.. لقد هيَّئتنا المرحلة التجريبية جيّدًا لتنفيذ أولى الامتحانات الفعلية في ربيع ٢٠٠٩، وكان تصحيح

تكليف الدكتورة جواهر المضحكي رئيسًا تنفيذيًا للهيئة (أغسطس ٢٠٠٨)

الامتحانات في مركز واحد، وهو إحدى القاعات في حرم جامعة البحرين – فرع مدينة عيسى، بتعاون مشكور من الجامعة، كما سارَت امتحانات الصفيْن التاسع والثاني عشر بعدها في السنوات التالية بسلاسة، ومنذ العام ٢٠١٠، صارَ تصحيحُ جميعِ الامتحانات الوطنية يتمُّ في قاعات مستأجرة في مركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات".

لم تكن التحديات فقط في مراجعات المدارس والامتحانات الوطنية، بل كانت بارزة أيضًا في التعامل مع مؤسسات التعليم العالي، لكنها كانت أقل بكثير، حيث كانت غالبية الجامعات تسعى للاستفادة من مراجعات الهيئة في تطوير أدائها النوعي، وهو ما تؤكده دولينا، وسيأتي ذكره لاحقا.

على الرغم من التحديات الكثيرة والتي ذكرنا أمثلة منها؛ خرجت هيئة جودة التعليم والتدريب أكثر قوة وثقة.. لم يكن مصدر قوة الهيئة في التخطيط فحسب، ولا نجاحها في اختيار الشركاء الدوليين، بل كان بسبب الكفاءات البحرينية؛ إدارةً وموظفين، الذين سطروا هذه التجربة، وهذا النموذج الذي سيظل محفورًا في ذاكرة تاريخ جودة التعليم والتدريب دائمًا وأبدًا.

يقول كمال بن أحمد: "لقد كان اختيار الشركاء والمديرات موفقًا جدًا؛ وكن من السيدات، فجميعهن عملن في مؤسسات دولية مرموقة، فتمت الاستفادة من خبراتهن، كذلك كانت هناك الكفاءات البحرينية العالية الاحتراف والمهنية، التي استطاعت اكتساب تلك الخبرات والمهارات التي أغنتنا عن الخبرات الأجنبية فيما بعد. واليوم يحق لنا أن نفخر بأن لدينا هيئة قبلت التحدي، واستطاعت أنْ توطن الخبرات البحرينية في هذا المجال الحساس والمحترف، خلال فترة وجيزة من عمر الهيئة".

ولعل الجميل في موضوع إدماج الشركاء هو الرؤية الموحدة لأدوارهم، وهو ما نلمسه في حديث جميع المسئولين عن المبادرات. تقول الدكتورة المضحكي حول تعيين الشركاء: "كما هو مخطط له، وبما أنَّ جميع أعمال الهيئة جديدة تمامًا، وبحاجة إلى خبرات خارجية لتدعيمها، فإنَّ البدايات كانت تتطلب لإدارة أعمالها، وممارسة إجراءاتها بعض الكفاءات الأجنبية، التي تم توظيفها كنواب للرئيس التنفيذي تحت مسمى: (مدير تنفيذي)؛ ولأربعة مناصب رئيسة في الهيئة، وهي المدارس، والتدريب المهني والفني، والتعليم العالي، والامتحانات الوطنية.

وقد مثلن جميعهن تخصصًا دقيقًا شغلنه في دولهن قبل مجيئهن إلى الهيئة؛ الأمر الذي أسهم في استفادة الكفاءات البحرينية منهن، وإعدادها لتتبوَّأ هذه المناصب فيما بعد".

تعيين الرئيس التنفيذي

على الرغم من التحدي الكبير الذي واجه تلك المبادرة؛ كونها تلقي حجارة التغيير الإيجابي في المياه الراكدة، وكونها ستعمل على تغيير العديد من المفاهيم، والفلسفات، والسياسيات التعليمية القائمة، إلا أنَّ المبادرة كانت تسير وفق التسلسل الزمني لها، ووفق الطموح المرسوم.

يقول الكاتب "وارن بينس": "تَكْمُنُ قدرةُ القيادةِ في تحويلِ الرُّؤى إلى حقيقةٍ".

من ذلك المنطلق لم تكن مرحلة اختيار الرئيس التنفيذي للهيئة هيِّنةً، فقد كان البحث يحتاج إلى كثير من الشروط، وامتلاك القدرات والمؤهلات والمعايير، التي في إمكانها أن تضع الشخص المناسب على قيادة أهم المبادرات التي تطمح إليها قيادة الوطن، حفظها الله ورعاها.

كان البحث عن شخص، في إمكانه أن يحوِّل ما تم إنجازه في مرحلة ما قبل التأسيس من جهودٍ مضنية لصياغة ذلك الحلم، وأنْ يقودَ العبءَ الأكبرَ في إكمال رسمِ صورة المشهد كما تم نقشه في رؤية إصلاح التعليم والتدريب في مملكة البحرين.

د. جواهر المضحكي مع أول فريق للإدارة التنفيذية للهيئة (٢٠٠٩)

في العام ٢٠٠٧، زار كمال بن أحمد – كممثل عن مجلس التنمية الاقتصادية - اللجنة الأكاديمية لمجلس التعليم العالي، حيث استعرض حينها فكرة عامة عن ذلك الحلم وتلك المبادرة.. الدكتورة جواهر المضحكي كانت متواجدة في الاجتماع؛ كونها عضوًا ممثلا عن جامعة البحرين. لاحقًا، وفي مايو ٢٠٠٨، تمت دعوة الدكتورة جواهر لمقابلة لشغل منصب الرئيس التنفيذي، وكان من اللافت حينها أن الدكتورة المضحكي كانت المرشحة الوحيدة المُنتقاة لقيادة دفة تلك المبادرة التاريخية. في الأول من شهر أغسطس ٢٠٠٨ تم تكليف الدكتورة جواهر المضحكي رئيسًا تنفيذيًا لهيئة جودة التعليم والتدريب(هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب آنذاك) بموجب عقد مع مجلس التنمية الاقتصادية، حيث كانت الهيئة آنذاك، بالإضافة إلى باقي المبادرات الأربع من المشروع الوطني لتطوير التعليم والتدريب، تعمل تحت مظلة مجلس التنمية الاقتصادية.

"لقد وَقَعَ عليَّ الاختيار لرئاسة ذلك المشروع الفتيّ.. عُرِضَ عليَّ المنصب الجديد في الهيئة، وكُنت حينها أشغلُ منصبَ نائبَ الرئيس في جامعة البحرين – فكان القبول بمنصب مؤثر وجديد على مستوى مملكة البحرين بكل ما فيه من تحديات تغييرًا كبيرًا جدًا في حياتي الشخصية والمهنية، وفيه تشريف وتكليف لخدمة مملكتنا الغالية، وبعد تفكير قبلت المنصب الجديد والتحدّي"، د. جواهر المضحكي

نعم.. لقد بدأ التحدي، وبدأ الالتزام الزمني لأداء الواجب الوطني، ليس من الرئيس التنفيذي فحسب، بل من الكفاءات التعليمية الإدارية البحرينية التي تم اختيارها بعناية، وبما يتوافق مع حجم الأمانة التي تم تكليفهم بها.

بعد قبولها التحدي، باشرت الرئيس التنفيذي الدكتورة جواهر المضحكي العمل في بداية أغسطس ٢٠٠٨، ذلك التاريخ الذي سجَّل بداية الحضور الفعلي، إلى أن تم صدور القرار الرسمي بالتعيين في مارس ٢٠٠٩، وتسلم المهام التي كانت تنتظر سرعة الإنجاز؛ لأنَّ الوقت لا ينتظر. وعن تلك الفترة تقول الدكتورة المضحكي: "منذ البداية، كان العمل يبدأ في الهيئة منذ الصباح حتى الساعة التاسعة أو العاشرة ليلا، بل كنا نعمل يوم السبت، ومن المنزل أيضًا، وقد استمرَّ الوضعُ هكذا في مرحلة التأسيس وما بعد التأسيس.. كنا في مرحلة فاصلة جدًا؛ لذلك كانت الجهودُ مضاعفةً، والحياةُ الاجتماعيةُ مُجَمَّدةً؛ لتلبية الواجب الوطني لإنجاح هذه المبادرة الرائدة، التي بدأت ببذرة، وها هي اليوم رَبَتْ ونَمَتْ حتى صارتْ شجرةً باسقةً..".

لقد كانت المهمةُ شاقةً، وتحتاج إلى قدر عال من التركيز، وكانت الأولويات في حينها تقتضي تهيئة المكان، واستكمال فرق العمل، وتحقيق الإدماج الفعلي والحقيقي لموظفي الهيئة؛ وذلك لضمان تسريع وتوحيد وتيرة العمل.

لقد كان اختيار فرق العمل المحترفة، وتحدي بحرنة الوظائف القيادية في الهيئة التي كان يشغلها الخبراء الأجانب، وبما لا يخلُّ بواجباتها ومسئولياتها؛ هو تحدٍّي المرحلة بالنسبة للرئيس التنفيذي المعين، ويبدو أنها قد قبلت التحدي؛ لذا كانت النتائج مبهرة. وأنت تقرأ وتسمع تفاصيل المرحلة التأسيسية من روَّاد هيئة جودة التعليم والتدريب، يترسّخ في ذهنك معنى واحد، وهو أنه ومنذ تعيين الرئيس التنفيذي للهيئة، أصبح الجميع يستندون إليها كما كانت هي تستند إليهم، لذلك كان الجميع لا ينظرون إلى التحديات إلا بنظرة من يريد تجاوزها، والعبور بها إلى المحطات الأخرى بنجاح وثبات، فقط لا غير. تقول الدكتورة المضحكي: "إنَّ طبيعة العمل والأداء في المؤسسات الجديدة تستوجب تضافر جهود العاملين فيها، وإضفاء روح التعاون والترابط بينهم؛" كونهم فريقًا واحدًا تقع على عاتقه تنفيذ التكليفات والمهام المسندة إليه، وتوثيق العلاقة فيما بينهم؛ لمعالجة ما يواجهونه من تحديات، من تلك الروح الحماسية تولدت لديَّ منذ تعييني رئيسًا تنفيذيًا لهيئة جودة التعليم والتدريب فكرة إنشاء "مجلس تنفيذي" يضم مديري الإدارات الأساسية والإدارات المُسَاندة؛ لتقديم الاستشارات الفنية والعلمية المتعلقة بجودة مراجعة الأداء المؤسسي والبرامجي، وأدوات تطوير التعليم والتدريب في مملكة البحرين؛ الأمر الذي انطلق منذ العام ٢٠٠٩، ولايزال قائمًا إلى يومنا هذا". يعلّق كمال بن أحمد على تلك اللحظات الانتقالية: "بعد ذلك بدأنا في التوسع عدديًا، حيث تم البحث عن

مقرات تستوعب موظَّفي كل مبادرة، وهنا بدأت الرئيس التنفيذي تأخذ دورها كاملا بالاستعانة بالخبير الدكتور مارتن، وبالتدرج إلى أنْ أصبح العمل بالهيئة مستقلا تمامًا".

تقول الدكتورة المضحكي: "كنتُ أتحدث دائما باسم الهيئة، وهو الخطاب الذي كنتُ حريصةً عليه دائمًا؛ لتأكيد وجودنا كهيئة واحدة، وتعزيز ثقة منتسبيها بما يقومون به من عمل جليل في خدمة وطننا الغالي.. البحرين، والحمدُ لله، فإنَّ هذا التأكيدَ وهذه الثقة قد ساعدا في تسريع وتيرة العمل لتحقيق الهدف، وتناغم الأداء بين جميع الإدارات".

الدكتور مارتن فورست يلخِّص تلك المرحلة بكل اعتزاز، فيقول: "اكتسبت هيئة جودة التعليم والتدريب سمعةً طيبة على الصعيدَيْن الإقليمي والعالمي لجودة وموضوعية عملها، وما ساعدها على ذلك هو الدعم القوي الذي تلقته خلال تطورها من هيئات دولية لها إنجازات مهمة في ضمان الجودة وتقييم الأداء.. وفي ظِل القيادة المهنية الفاعلة للدكتورة جواهر المضحكي ومجلس الإدارة، جذبت الهيئة سلسلة متوالية من كبار الموظَّفين المؤهَّلين؛ لقد كانوا من الأجانب أول الأمر، أما الآن فإدارتها وعامة موظفيها من البحرينيين، حيث تشكِّل هيئة جودة التعليم والتدريب أنموذجًا للهيئة التعليمية البحرينية التي تعمل وفقَ معايير عالمية، تحتذي به الهيئاتُ والمؤسساتُ البحرينيةُ الأخرى كثيرًا في التركيز الحثيث على الطلبة وتحسين الجودة".

توظيف الكفاءات البحرينية، ثم توطينها بدلاً من الخبرات الأجنبية

يُحسب لهيئة جودة التعليم والتدريب، أنها ومنذ مرحلة وضع اللبنات الأولى للمشروع، كان راسخًا في ذهن رئيسها التنفيذي، أنَّ الكفاءة البحرينية في إمكانها أن تقود العمل، وتقدِّمه في أفضل صورة. لذلك كانت الاستفادة من الخبرات الأجنبية مرحلية، كما كانت تهيئة لنقل الخبرات كاملة للكفاءات البحرينية العاملة في هذا الميدان.

وحيث إنَّ مبادرة هيئة الجودة انبثقت كإحدى مبادرات المشروع الإصلاحي في البلاد، فقد برز دور مجلس التنمية الاقتصادية في إعداد الخطط الإستراتيجية، وتهيئة البنية الأساسية للانطلاق.. لقد قام المجلس بالاستعانة بالخبرات الأجنبية من ذوي الاختصاص في مختلف المجالات، وأجرى العديد من المقابلات مع عدد من الكفاءات الوطنية؛ لاكتساب الخبرات اللازمة لمهام الهيئة.. ذكر الروادُ الأوائل أنَّ انضمامهم للهيئة يعد بمثابة تحدٍّ جديد في خوض تجربة فريدة محاطة بالكثير من التحديات، لما تحمله تلكَ التجربة من عبء ثقيل تمثل في نشر ثقافة جديدة لإصلاح التعليم والتدريب في مملكةً البحرين، لا أحد يعلم مدى تقبل المجتمع المحلي لها. مع وصول الرئيس التنفيذي للهيئة، تمَّ ضم عدد من الكفاءات البحرينية للرواد الأوائل؛ لاكتساب الخبرة ولإعدادهم الإعداد الجيد؛ لإحلالهم مكان الخبرات الأجنبية، أولئك جميعًا نسجوا خيوط النجاح، وهم الذين مازالت تفتخر بهم الهيئة كصنَّاع لقصة نجاح ستظل تروى طويلًا في مسيرة تطوير التعليم والتدريب في مملكة البحرين.

من أولئك الرواد الأوائل، الدكتور طارق السندي الذي اُخْتِيرَ ليكون مديرًا للمراجعة في وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، والذي يذكر أن ترشيحه للعمل في الهيئة حدث عندما كان يعمل رئيس قسم نظم المعلومات في جامعة البحرين، حيث تمت مقابلته من قبل ممثلين عن مجلس التنمية الاقتصادية، وشركة ماكنزي. ويعدُّ الدكتور طارق السندي أول موظف منتدب في الهيئة منذ شهر مايو ٢٠٠٧، ثم لحقت به في أغسطس من العام نفسه الدكتورة وفاء المنصوري بعد أن قضت أحد عشر عامًا من العطاء في مجال التدريس في جامعة البحرين، والتي على الرغم من حبها للتدريس، لكنها ارتأت أن تخوض مع الهيئة تجربة جديدة في مجال مختلف بعد ثلاث سنوات من انتدابهما، حيث تم تعيينهما في الهيئة بشكل دائم.. الأمر نفسه حدث مع مديري المراجعة في وحدة مراجعة أداء المدارس، والذي جاء ترشيح غالبيتهم من قبل وزارة التربية والتعليم؛ إذ تعد الأستاذة أسماء المهزع أول من عُيِّن رسميًا في الهيئة في مايو ٢٠٠٧، ثمَّ تلتها الأستاذة هالة الجودر.

تذكر المهزع أنَّ انطباعها الأول عن دورها في الهيئة تجلى في وصفها بِجِدِّيَّة المهمة، التي تتطلب السعي الحثيث لتطوير التعليم في المملَكة. فَيما قالت الأستاذة هالة الجودر أنَّ انضمامها للهيئة أسعدها جدًا؛ لأنه بمثابة اختيار لها لتكون أحد المساهمين في تطوير التعليم في مملكتنا الحبيبة.. بعد ذلك انضم إليهما الأستاذة فايزة المناعي والأستاذ عادل حسن كمديري مراجعة أيضًا.

وقد أوضحت المناعي أن انضمامها جاء عن رغبة في المساهمة في إصلاح عجلة التعليم لما هو أفضل.. أما الأستاذ عادل حسن الذي كان يحمل الكثير من الشغف حول طبيعة عمل الهيئة؛ إذ كان كثير الاطلاع على الموضوعات التي تخص الجودة في التعليم، فجاءت فكرة انضمامه لخوض تجربة جديدة عما كان يشغل قبلها.

أما الأستاذ جمال دهنيم (يشغل حاليًا: مستشار في إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني) الذي تم ترشيحه حينها كمدير مراجعة في وحدة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني، ويعدُّ الأستاذ جمال أول موظف يُعيَّن في هذه الوحدة، أسوةً بالأستاذة وفاء اليعقوبي التي عُيِّنتْ مديرًا في وحدة الامتحانات الوطنية آنذاك، وتشغل حاليًا مدير إدارة الامتحانات الوطنية، والتي تكونت لديها الرغبة في الالتحاق بالعمل في الهيئة بعد حضورها ورشة عمل من إعداد جامعة كامبردج عقدها مجلس التنمية الاقتصادية ضمن العديد من الورش التي تتعلق بالتقييم، ومفاهيمه، وممارساته. وكانت تشغل - في ذلك الوقت - وظيفة اختصاصي مناهج في وزارة التربية والتعليم لمادة الرياضيات.. وذكرت أنَّها تقدمت لهذه الوظيفة حينما وجدتْها ضمن اهتماماتها في المناهج والتقييم الأكاديمي.

لكي يتمَّ استيعابُ معنى تلك الشهادة؛ يجب قراءة سرَّ النجاح في تحقيقها على أرض الواقع قولًا وفعلًا.

تروي الدكتورة المضحكي التالي: "أذكرُ أنني في أول اجتماع ترأسته للمجلس التنفيذي، وكان حينها جميع مديري الوحدات الأساسية أجنبيات، ومعظمهن كان حضورهن إلى مملكة البحرين لأول مرة، وكان الاجتماع منعقدًا في مقر مجلس التنمية الاقتصادية، كانت رسالتي واضحة جدًا لهن، وهي أنني سأكون رئيسًا تنفيذيًا للهيئة خلال الفترة القادمة، وأنَّهن جميعًا متخصصات جدًا في عملهن، في حين أنني أعلم منهن بالبحرين، وبواقعها الحالي؛ ممَّا يعني أننا جميعا نكمل بعضنا البعض، ثم أخبرتهن بأنني أعتمد عليهن كل الاعتماد في نقل خبراتهن إلى البحرينيين في الهيئة، وأنَّ أهم ما يبرهن على نجاحهن في عملهن هو قدرتهن على توريث خبراتهن للموظفين البحرينيين.. كما لا يفوتني أن أذكر هنا أنني كنت أؤكد عليهن دائما أنَّ أهم مؤشرات نجاحهن هو نقل خبراتهن لأبناء البلد".. وقد كنَّ جميعًا عند حسن الظن، ومتعاونات معي جدًا في ذلك.

تواصل الدكتورة المضحكي سرد تجربتها في هذا المجال، فتقول: "كنت اجتمع مع كل مديرة على حدة. وأطلب منها أن تشرح لي بالتفصيل الدقيق طبيعة عملها، وقد كانت لدي تجارب قليلة سابقة

في مراجعات التعليم العالي عندما كنت في جامعة البحرين، غير أن بقية القطاعات كانت جديدة تمامًا عليَّ، وكنتُ أكرر اجتماعي معها ثانية بعد شهر لأخبرها بما شرحته لي عن مجالها في الاجتماع الأول؛ كي أتأكدَ من أنني على دراية تامة بعملها.. وقد كانت فترة تعلم ممتعة لي شخصيًا، حيث فتحت لي آفاقًا متعددةً لمعرفة تفاصيلَ جديدةٍ في واقع هذا الميدان".

تقول جوليفي التي كانت المدير التنفيذي لوحدة المدارس[1]: "انتظرنا طويلًا وصول الرئيس التنفيذي للهيئة.. وفورَ تولِّيها المنصب، رغبت الدكتورة جواهر في معرفة كل جزئيات عملنا، كما أنَّها لم تتوانَ لحظةً في طريقها لبناء هيئة تحكمها سياسات، وإجراءات، وقد تم تشكيل مجلس إدارة لها؛ كنا خاضعين لمساءلته.." لقد نجحت تلك الروح الوطنية المسئولة في توطين، وبحرنة هيئة جودة التعليم والتدريب؛ لتكون تجربة بحرينية رائدة وخالصة، موثوق في قدرات جميع العاملين فيها، وأنهم يقدمون دائمًا الأفضل. كما يحق للهيئة أن تفتخر بأمر آخر غاية في الأهمية، ألا وهو نجاحها خلال ١٠ سنوات فقط، في خلق صفوف ثانية في ذروة عمل الهيئة وتأسيسها؛ ممَّا سهَّل عليها كثيرًا عملية الإحلال بعد ذلك. حتى نختصر الحكاية؛ كان يُطلب من المديرين الأجانب حضور الاجتماعات بصحبة موظف بحريني مؤهل؛ كلٌ في إدارته، وهو ما جعل الأرضيةَ مُهَيَّئةً جدًا، كما سرَّع من وتيرة نقل التجارب والخبرات إلى الموظفين البحرينيين العاملين فيها. وعلى الرغم من أنَّ الرسالة قد وصلت إلى الخبراء باكرًا، بأنَّ الهيئة بصدد صنع نموذج بحريني محترف، ومعتمد في جودة التعليم والتدريب، إلا أن شهادتهم على المهنية العالية في منهجية نقل الخبرات، تؤكد أن اختيار العاملين في الهيئة؛ إدارةً وموظفين كان يتم وفق شروط عالية المستوى.

أما البروفيسورة دولينا داولينغ التي كانت المدير التنفيذي لوحدة (إدارة حاليًا) مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي فتذكر أنه بحضور الدكتورة المضحكي للهيئة، "بدأت المهمة المبهجة لدعمها في تأسيس هيئة جديدة من شأنها أن تترك أثرًا ليس على المؤسسات التعليمية والتدريبية فحسب، بل على حياة جميع البحرينيين أيضًا". وتشير دولينا إلى تحقق ما سعت إليه الرئيس التنفيذي منذ أول يوم لها في الهيئة، وذلك بتجميع الإدارات تحت سقف واحد فتقول: "وخلال الأسابيع القليلة التالية، انتقلتُ وزملائي من قرية السنابس إلى مكاتب الهيئة في منطقة السيف.. وبدأ العمل الجدِّي على تنظيم وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي في إطار مؤسَّسي؛ كانت طاقةُ والتزامُ ومهنيةُ العاملين الجدد في الوحدةً شعلةً من الحماس، وسرعان ما شكَّلنا هيكلًا متعاونًا داخل الهيئة، وبعد فترة وجيزة من تأسيس الهيئة بموجب مرسوم ملكي، زار ولي العهدَ المؤسِّسة؛ داعمًا ومؤازرًا لعملنا الذي سيساهم في تحقيق الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠".

أما لزلي المدير التنفيذي لوحدة (إدارة حاليًا) مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني، فقد اختصرت الحديث في وصف الكفاءات البحرينية التي عاصرتها في الهيئة: "كان الوقت الذي أمضيته مع وحدة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني ممتعًا ومثمرًا ومُرضيًا إلى حدٍّ كبير.. لا تفارقني ذكرى مُتعة العمل مع زملائي في وحدة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني.. لقد كانوا على قدر المسئولية المهنية، وتأديتها بإنصاف، ووضوح، وكفاءة منقطعة النظير، وبهذا صنعوا فريقًا حقيقيًا.. أفتخرُ كثيرًا بما بنيناه معًا". لقد كان للزيارات التي قام بها الفريق التحضيري للمبادرات دورٌ كبيرٌ في الاطلاع على تجارب متعددة ومتطورة كثيرًا في التعليم والتدريب، حيث أسهم ذلك في انتقاء الأنسب منها لاحتياجات التعليم، وسوق العمل في مملكة البحرين. يقول كمال بن أحمد: "تلك الأفكار والمشروعات ما كانت لتؤخذ كما هي، ولكنها كانت توطَّن بما يتلاءم مع البيئة البحرينية، حتى فيما يتعلق بالمعايير، فهناك دول متطورة جدًا في التعليم، ومعاييرها لا يمكن تطبيقها كما هي؛ لذلك كنا نُلائم ونُكيِّف تلك المعايير مع بيئتنا".

تلك المرحلة كانت مليئة بالتحديات التي تجاوزها الجميع بروح وطنية عالية المسئولية، إلا أنه من أصعب التحديات التي واجهناها هي عدم اقتناع عدد كبير من المسئولين بنجاح تلك المبادرات. ليس ذلك فحسب؛ بل كان التشكيك يتكرر بصورة مستمرة من البعض، لكن ذلك لم يَفُتَّ في عَضُدِ طموح واعد كان يرى البحرين أجمل بتلك المشروعات الرائدة. يشير كمال بن أحمد إلى تلك المشاعر المُحْبِطة، وكيف تغلب الفريقُ عليها: "عددٌ من المسئولين والعاملين في القطاع الحكومي والخاص، كانوا يشككون بصورة مستمرة في نجاح تلك المبادرات، إلا أنها نجحت؛ لأنها تأسست بصورة صحيحة، وسليمة، ومنهجية؛ بسبب أن تلك المشروعات كانت تعبّر عن توجه حقيقي وصادق من قيادة الوطن، حفظها الله ورعاها، وبمتابعة مباشرة، ومستمرة من صاحب السمو الملكي ولي العهد، ومن سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة برئاسته للجنة التطويرية، ولجنة إصلاح التعليم والتدريب، حيث عقدنا مئات الاجتماعات حتى أثمرت تلك الرؤى هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، والبوليتكنك، وكليةَ المعلمين، وبرنامج تطوير وتحسين المدارس.. لقد كان كل ما سبق مُخَطَطًا له وفق ممارسات معتمدة ومتطورة، ولم تكن الفكرة أن ننفذ أي مشروع غير نافع وغير مؤثر".

تشكيل أول مجلس إدارة لهيئة جودة التعليم والتدريب

تأسست هيئة جودة التعليم والتدريب بموجب المرسوم الملكي رقم: (٣٢) لسنة ٢٠٠٨، كما صدر المرسوم الملكي بتشكيل أول مجلس إدارة لها في العاشر من فبراير ٢٠٠٩، في حين صدر التعيين الرسمي للرئيس التنفيذي للهيئة بعده بشهر وخمسة أيام، وبالتحديد في الخامس من مارس ٢٠٠٩.

ومنذ ذلك الوقت، تناوب على رئاسة مجلس إدارتها مجلسان؛ يضم المجلس تسعة أعضاء من بينهم رئيس مجلس الإدارة، حيث يتم تعيينهم – وفق المرسوم الملكي – كل أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة لمدة مماثلة، ويتم انتخاب نائب الرئيس في أول اجتماع للمجلس. أما بالنسبة للمجلس الأول؛ فقد كانت عضوية الرئيس وأول أربعة من أعضائه لمدة أربع سنوات، على أن تكون عضوية الباقين لمدة ثلاث سنوات، ويحدد المرسوم الصادر بتشكيل المجلس مدة عضوية كل منهم.

وقد تزامن مع صدور المرسوم بتشكيل مجلس إدارة الهيئة، زيارة سمو ولي العهد الأمين لتدشينها.

[1] بموجب المرسوم الملكي رقم: (٢٤) لسنة ٢٠١٣، تم استحداث إدارة لمراجعة أداء المدارس الحكومية، وإدارة لمراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال بدلًا من وحدة المدارس.

معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة رئيس أول مجلس إدارة للهيئة مع أعضاء المجلس (٢٠٠٩)

صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة في حفل تدشين الهيئة في العام ٢٠٠٩، في مقرها بضاحية السيف يرافقه سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة

صاحب السمو الملكي ولي العهد يدشن الهيئة

لقد كان يوم الـ ١٠ من فبراير ٢٠٠٩، يومًا حاضرًا في تاريخ هيئة جودة التعليم والتدريب، حيث شهد زيارة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، لتدشين الهيئة في مقرها بضاحية السيف، يرافقه سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب، ومعالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء،(وزير ديوان سمو رئيس الوزراء آنذاك) وأول رئيس مجلس إدارة للهيئة، وبحضور أعضاء مجلس إدارة الهيئة، ورئيس مجلس التنمية الاقتصادية، وعدد كبير من المسئولين في الدولة.

حينها أوضح صاحب السمو الملكي ولي العهد، أن ضمان جودة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية يستند إلى حقيقة أنَّ رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠، ستتحول إلى حقيقة إذا استطعنا بناء نظام تعليمي أفضل؛ يركز على اكتساب المهارات المهنية، ونظم تربوية تسهم في فتح آفاق رحبة أمام الطلبة وتدفعهم نحو اكتشاف طاقاتهم".

وخلال حفل التدشين أكَّد سموه بأنه: "لا تنميةَ ولا تقدمَ اقتصاديًا دون إصلاحِ التعليم،ومهما يُبذلْ في هذا النطاقِ تَظَلِّ الحاجةُ أكثر وأكبر". (المَوقع الإخباري لمكتب نائب رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، ٢٠٠٩).

نعم، إنَّ السباق قد بدأ منذ أن تشكَّلت الفكرة؛ لذا فإن العمل قد شَرَعَ وبوتيرة عالية السرعة والإتقان قبل حينه.

وبتلك المناسبة سجَّلَ معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة اعتزازه بتلك الزيارة وذلك الدعم، حيث قال: "إنَّ العنصرَ الحاسمَ في ذلك النجاح هو الاهتمام بتلك المبادرة المرتبطة بالتعليم؛ ممَّا ساعدنا كثيرًا على تجاوز الكثير من التحديات، فقد كان صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء حريصًا على تدشين الهيئة، حيث افتتح سموُّه مقرَّها، وكان لهذا أثر بالغ في إعطاء الهيئة دفعةً قويةً وتعزيزًا لمكانتها؛ سهلت لها القبول والتواصل مع جميع المؤسسات المعنية بالتعليم والتدريب".

صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة في حفل تدشين الهيئة في العام ٢٠٠٩، في مقرها بضاحية السيف يرافقه سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة ومعالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة مع أعضاء مجلس الإدارة ومنتسبي الهيئة (١٠ فبراير ٢٠٠٩)

ويقول معاليه "كانت الهيئة إحدى مبادرات تطوير التعليم والتدريب، وقد تمّ التخطيط لها مع سائر المبادرات من قبل المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب (لجنة إصلاح التعليم والتدريب حينها) برئاسة سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة؛ لذا فإنّ الخطوط العامة كانت موضوعة ومرسومة، إلا أنّ إجراءات العمل، والتوظيف، واللوائح، والتشريعات، والقوانين كانت بحاجة لإرسائها باعتبارها البنية الأساسية اللازمة لبناء المؤسسات، وحتى تكون الخطط ناجحةً عند التطبيق".

ويتابع معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة فيقول "لقد بدأنا العمل مع أول مجلس إدارة، وكان مُرَكَّزًا على وضع اللوائح، والقوانين، والهيكل التنظيمي؛ للتأسيس لأهم المبادرات في تطوير التعليم والتدريب في المملكة.. وقد شكّل مجلس الإدارة لجانًا من أعضائه؛ للعمل مع الإدارة التنفيذية للهيئة؛ لوضع مجموعة الإجراءات التنظيمية اللازمة لعملها، وكانت تلك اللجان ترفع توصياتها إلى مجلس الإدارة؛ لإقرارها، ثم نرفعها بعد ذلك لمجلس الوزراء الموقر الذي وبحسب مرسوم تأسيس الهيئة، هو الجهة التي تعتمد قراراتها؛ ممَّا أعطاها القوة، وفي الوقت نفسه أتاح الفرصة لجميع الأطراف ذات العلاقة التعبير عن آرائهم، أو تساؤلاتهم بمختلف خلفياتهم، كما أود أن أؤكد أنّ جميع الملاحظات الواردة من مختلف الجهات كانت إيجابية ومساعدة، وتؤكد تأييدها لما تقوم به الهيئة من مهام لتطوير التعليم والتدريب في مملكة البحرين".

تواجد كمال بن أحمد في جميع مجالس إدارات هيئة جودة التعليم والتدريب منذ تأسيسها إلى اليوم، يقول تعليقًا على ذلك: "تشرفت لتواجدي في مجالس إدارة الهيئة السابقة وتم الحفاظ على المسار الذي رسمناه لتلك المبادرات، وبالأخص هيئة جودة التعليم والتدريب".

كما يذهب كمال بن أحمد إلى ما ذهب إليه معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة ويؤكد: "إن تلك الفترة، وبعد صدور مرسوم تشكيل أول مجلس إدارة للهيئة في العام ٢٠٠٩، تم استثمار تلك الفترة للانتهاء من الأمور القانونية، والتنظيمية، وإجراءات التوظيف في الهيئة، وتعيين الفرق الرئيسة، وعلى رأسها الرئيس التنفيذي للهيئة".

يقول الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم: "لقد جاء تدشين هيئة جودة التعليم والتدريب في ٢٠٠٩/٢/١٠، بهدف مراجعة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية بمختلف مستوياتها ودرجاتها، لتشكل ضمانة لتقييم ومتابعة النظامين التعليمي والتدريبي في المملكة، من خلال منظومة علمية تقدّم تغذيةً راجعةً، ومحكّاتٍ ومعاييرَ واضحةً وموضوعية لقياس الأداء.."

زيارة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة للهيئة أثناء تدشينها بمقرها بضاحية السيف (٢٠٠٩)

وبذلك تعدُّ الهيئة إحدى مشروعات المشروع الوطني لتطوير التعليم والتدريب في مملكة البحرين، والذي يهدف إلى تطوير نظام تعليمي عالي المستوى، ومواكب لمتطلبات القرن الحادي والعشرين؛ لتخريج جيل متعلم، قادر على الإبداع والابتكار والمنافسة، وتلبية احتياجات التنمية ومتطلبات العمل في مختلف مجالاته.

وهو الأمر الذي توليه قيادة بلدنا العزيز يحفظها الله ويرعاها جُلَّ اهتمامها ورعايتها، وذلك لِمَا للتعليم من دور حيوي في تطور الأمم وتقدمها: فالتعليمُ – كما يقول سمو الشيخ محمد بنَ مبارك آل خَليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس المجلس الأعلى للتعليم والتدريب-" أولاً، وثانيًا، وثالثا، فهو الطريقُ إلى المستقبل".

ويواصل الدكتور النعيمي فيقول: "وترجمةً لتلك التوجيهاتِ، جاءت بَرامجُ عمل الحكومة المتعاقبة، منذ ٢٠٠٦، وإلى اليوم، لتؤكدَ على الأولَوية الإستراتيجية لتمكين البحرينيين، ولرفعِ مساهماتهم في عملية التنمية، من خلال تحسين جودة وكفاءة الخدمات التعليمية، والارتقاء بجودة التدريس، وتطوير المناهج الدراسية، وطرق ووسائل التعليم والتعلُّم، والخدمات التعليمية الموجهة لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة". ويضيف: "واستجابةً لهذه التوجهات، تمكنت وزارة التربية والتعليم من تحقيق العديد من الإنجازات المهمة تنفيذًا لمبادرات المشروع الوطني لتطوير التعليم والتدريب، وتحقيقًا لأهداف الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين ٢٠٣٠، والتي تركز على أولويات تحسين الأداء، للارتقاء بالمخرجات التعليمية".

وتؤكد الرئيس التنفيذي للهيئة الدكتورة جواهر المضحكي أنَّ تعيين معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة، كأول رئيس لمجلس إدارةالهيئة، كان له أبلغ الأثر في وضع الهيئة على الطريق الصحيح، بل ساهم وبقوة في أن تأخذ مكانتها وموقعها المؤثر في النظام التعليمي في مملكة البحرين، وكما هو مخطط لها.

تقول الدكتورة المضحكي: "إنَّ من أهم عوامل النجاح في أي كيان جديد هو نظام الحوكمة القائمة عليه، ومدى رعايتها وتوجيهها للإدارة التنفيذية، وقد كان لتعيين معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيساً لمجلس إدارة الهيئة وقد كان حينها وزيرًا لديوان سمو رئيس الوزراء، دورٌ فاعلٌ في إنجاح مهمات الهيئة، حيث ساهم مع بقية أعضاء المجلس في وضع الأنظمة، والقوانين المنظمة للهيئة من لوائح إدارية ومالية، وأطر العمل لكافة ما تقوم به من مهام".

وتواصل الدكتورة المضحكي: "إنَّ النظرةَ الثاقبةَ والمتابعةَ الحثيثةَ من معاليه كانت الدِّفْةَ المُوجِّهةَ للهيئة خلال سنواتها الأولى، والتي رسمت لها طريقها الصحيح ومسيرة عملها في دعم تطوير التعليم والتدريب في المملكة، وذلك بالتغذية الراجعة والمعلومات الوافية للارتقاء بهذا القطاع المهم".

ما عاد الحلم حلمًا، لقد تحوَّلت المبادرة والأفكار إلى حقيقة.

تبلورت الفكرة من مبادرة إلى مشروع وطني تفتخر به الأجيال؛ هدفه إصلاح التعليم والتدريب، وهمُّه صنعُ نموذج لتعليم نوعي ذي جودة عالية.

"الحِكْمَةُ ضَالةُ المُؤمنِ"، وبها سارت تلك المبادرة أثناء التأسيس، فلمَ يكن يَحدُّ القائمينَ على المشروع أيُّ عائق للوصول لمصادر التميز والجودة في أي بقعة من بقاع العالم لمحاكاة نماذج التميز والجودة والإتقان.

شراكات وخبرات أجنبية ساهمت، وخبرات بحرينية أسست، وكفاءات بحرينية مُلهمة قادت النجاح، لتنقل الهيئة من مرحلة إلى أخرى بخطى ثابتة وراسخة، دعمتها قيادة الوطن؛ لإيمانها العميق بالمواطن البحريني، وأهمية صياغة التعليم الجيد لشخصيته، حتى إذا واجه المستقبلَ استطاعَ تسخيره لأجل نهضة البحرين، والارتقاء بها في كافة المجالات.

لقد تسلَّمت الخبراتُ البحرينيةُ المهمةَ، وَعُيِّنَ مجلسُ إدارتها الأول، وتَسلَّمت المهمةَ التي رسمت الطريق لتوطيد دعائم هذا الصرح الوطني. لم يكن هناك خيارٌ آخر أمام هذه المبادرة سوى السير نحو النجاح والإتقان.

نغادر الآن محطة التأسيس والانطلاق إلى محطة أخرى هي محطة البناء والنمو في عمل هيئة جودة التعليم والتدريب.

تقول الدكتورة المضحكي: كانت لزيارة سمو ولي العهد الأمين لتدشين الهيئة وقعها الخاص لدى جميع منتسبي هيئة جودة التعليم والتدريب، حيث كانت بمثابة إعطاء الثقة والقوة لهذه المؤسسة الوطنية، لأنْ تقوم بدورها باحترافية ومهنية؛ لتحقق الغاية من تأسيسها والهدف من وجودها، ألا وهو تطوير التعليم والتدريب في مملكة البحرين. كانت زيارة سمو ولي العهد إشارةً لانطلاق العمل الذي رُسِّخَتْ معالُمه في مرور سموه بإدارات الهيئة المختلفة، وحديثه المباشر مع الموظفين فضلا عن توجيهاته وملاحظاته الثمينة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

التسلسل الزمني من ٢٠٠٨ – ٢٠٢٨

للتقارير السنوية ودورات مراجعات أداء مؤسسات التعليم والتدريب والامتحانات الوطنية وعمليات الإدراج والتسكين والإسناد على الإطار الوطني للمؤهلات

٢٠٠٨

فبراير
- انتهاء المراجعة التجريبية المؤسسية التي بدأت في سبتمبر ٢٠٠٧

مايو
- انتهاء المراجعة التجريبية للمدارس الحكومية والتي بدأت في سبتمبر ٢٠٠٧

سبتمبر
- الدورة الأولى لمراجعة أداء ٨٣ مؤسسة تدريب مهني

أكتوبر
- الدورة الأولى لمراجعة أداء ٢٠٢ مدرسة حكومية

نوفمبر
- الامتحانات الوطنية التجريبية للصفين الثالث والسادس
- الدورة الأولى من المراجعة المؤسسية لمؤسسات التعليم العالي

ديسمبر
- المرحلة التجريبية لمراجعة أداء المدارس التجارية والصناعية

٢٠٠٩

التقرير السنوي ٢٠٠٩

يناير
- المرحلة الأولى من مراجعة البرامج الأكاديمية
- المرحلة التجريبية من مراجعة مؤسسات التدريب المهني المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم

مايو
- الامتحانات الوطنية الفعلية الأولى للصفين ٣ و٦

٢٠١٠

التقرير السنوي ٢٠١٠
- بالعمل التشاركي نعكس أعلى معايير الجودة

مايو
- الامتحانات الوطنية الفعلية الأولى للصف ٩
- الامتحانات الوطنية للصفين ٣ و٦

أكتوبر
- بداية المرحلة التجريبية لمراجعة أداء المدارس الخاصة

٢٠١١

التقرير السنوي ٢٠١١
- لأجل غدٍ أفضل

مايو
- الامتحانات الوطنية للصفوف ٣ و٦ و٩

سبتمبر
- الدورة الثانية لمراجعة أداء ٢٠٦ مدرسة حكومية
- الدورة الأولى لمراجعة أداء ٦٢ مدرسة خاصة

٢٠١٢

التقرير السنوي ٢٠١٢
- التعليم لمستقبل أفضل

يناير
- الدورة الثانية لمراجعة أداء ٩٩ مؤسسة تدريب مهني

مارس
- الامتحانات الوطنية التجريبية للصف ١٢

مايو
- الامتحانات الوطنية للصفوف ٣ و٦ و٩
- المرحلة الثانية من مراجعة البرامج الأكاديمية بالإطار المحدث (مراجعة البرامج في الكلية)

أكتوبر
- المرحلة التجريبية للإطار الوطني للمؤهلات

٢٠١٣

التقرير السنوي ٢٠١٣
- نحو رؤية أفضل للتعليم

مارس
- الامتحانات الوطنية الفعلية الأولى للصف ١٢

مايو
- الامتحانات الوطنية للصفوف ٣ و٦ و٩

التقرير السنوي ٢٠١٥
- تعليم نوعي.. لتنمية مستدامة

مارس
- الامتحانات الوطنية للصف ١٢

أبريل
- الدورة الثالثة لمراجعة أداء المدارس الحكومية (عدد المدارس التي تم اعتماد تقرير مراجعتها ١٧٩ مدرسة حتى الآن)
- بداية الدورة الثانية لمراجعة أداء المدارس الخاصة (عدد المدارس التي تم اعتماد تقرير مراجعتها ٥٥ مدرسة حتى الآن)
- بداية الدورة الثالثة لمراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني (عدد مؤسسات التدريب المهني التي تم اعتماد تقرير مراجعتها ٨٨ مدرسة حتى الآن)

مايو
- الامتحانات الوطنية للصف ٣

التقرير السنوي ٢٠١٦
- التعلم مدى الحياة

مارس
- الامتحانات الوطنية للصف ١٢

مايو
- الامتحانات الوطنية للصف ٦

التقرير السنوي ٢٠١٧
- التعليم والتدريب ... جهود ونتائج

مارس
- الامتحانات الوطنية للصف ١٢

مايو
- الامتحانات الوطنية للصف ٦

سبتمبر
- إسناد المؤهلات الأجنبية على الإطار الوطني للمؤهلات

التقرير السنوي ٢٠١٨
- عقد من التطوير

مارس
- الامتحانات الوطنية للصف ١٢

أبريل
- الامتحانات الوطنية للصف ٦

سبتمبر
- بدء الدورة الثانية للمراجعة المؤسسية لمؤسسات التعليم العالي

التقرير السنوي ٢٠١٤
- بالشراكة نرتقي

مارس
- الامتحانات الوطنية للصف ١٢

مايو
- الامتحانات الوطنية للصفوف ٣ و٦ و٩

أكتوبر
- تشغيل الإطار الوطني للمؤهلات

٢٠١٤ | ٢٠١٥ | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ | ٢٠١٨

النمو..

بعد أن ثبتت أقدام المبادرة على الأرض، بات لزامًا النزول إلى الميدان وتطبيق ما تم الاستعداد لأجله هناك.

هنا كان لا بد من مرحلة تجريبية أولية، في إمكان المرء من خلالها مراجعة استعداداته، وخططه، وممارساته؛ كي يحتفظ بالمميز منها، ويعالج أيَّ قصورٍ في جوانبها الأخرى.

كانت المرحلة التجريبية مهمة، وسهَّلت كثيرًا الانتقال إلى التطبيق الفعلي والمباشر بعد ذلك.

لقد أخذت سمعةُ الهيئة وثقتُها وعطاؤُها وأهميتُها تكبر وتتسع يومًا إثر يوم. لقد بدأت المبادرة تنمو، كما كان المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب يرعاها، ويتابع مراحل نموها أولا فأول ولايزال إلى هذه اللحظة.

إنَّ مرحلةَ الانتقال من التجريب إلى التطبيق مرحلة حساسة ودقيقة، ولم تكن سهلة قطُّ، كما أنَّها لن تكون بالنسبة للكفاءات البحرينية سوى تحدٍّ آخر، تم تجاوزه بنجاح كبيرٍ.

في هذه المحطة نتوقف عند فترة مهمة في تاريخ هيئة جودة التعليم والتدريب، حيث بدأت الهيئة تقوم بأدوارها المختلفة المناطة بها.

فريق من مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

انطلاق المرحلة التجريبية

لقد كان شهر سبتمبر من العام ٢٠٠٧، تاريخًا مؤثرًا في مبادرة جودة التعليم والتدريب قبل أن تتحول إلى مؤسسة رسمية، فقد أعطت تلك البداية في مراجعة أداء المدارس الحكومية المؤشرات أنَّ طريق سنوات الإعداد في مرحلة ما قبل التأسيس كان صحيحًا وموصلًا للهدف، وأنَّ تجديد النهضة التعليمية في مملكة البحرين قد بدأ بمراجعات نوعية ومهنية حقيقية وجادة، سيجني الوطن ثمارها في مستقبل أجياله.

برز دور الجهات الخارجية التي تمَّ الاستعانة بها في بداية تأسيس الهيئة، في بناء القدرات، وتعزيز الركائز الأساسية التي تمكن فرق المراجعة والتقييم من استكمال المشوار العملي بنجاح، مُدَعِّمًا ذلك بنقل الخبرات، والممارسات الدولية الجيدة؛ لصقل خبراتهم وإيصالها إلى مستوى الطموح. فقد تلقى الروَّاد الأوائل التدريب المباشر على أيدي الخبراء الأجانب في هذا المجال، كما تم ابتعاثهم للخارج، وتدريبهم عن كثب في الميدان العملي. وساعد وجود هذه الشركات الاستشارية في وضع معايير التقييم المبدئية لمختلف

المراجعات التي سيتحتم على الهيئة مراجعتها لاحقًا.

ويعد **مشروع مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي** الذي انطلقت أولى مراجعاته المؤسسية التجريبية في سبتمبر ٢٠٠٧، أول مشروع يتبناه فريق الجودة مع الشريك الدولي هيئة جودة الجامعات الأسترالية (AUQA)، لوضع المؤشرات والسياسات والإجراءات التي اُعْتُمِدَتْ في المراجعات المؤسسية؛ إذ لم يكن لدى الهيئة مراجعات للبرامج الأكاديمية في ذلك الوقت. وخلال الفترة التحضيرية، عقدت مجموعة من ورش العمل الدورية مع رؤساء وممثلي الجامعات في البحرين، والتي ساهمت مخرجاتها في وضع معايير المراجعة والخبرة فيما بينهما. وقد تم تسليم تقرير المراجعة الخاص بكل من الجامعتين في شهر فبراير ٢٠٠٨. تذكر الدكتورة المنصوري أنَّ أبرز ما يميز الهيئة منذ تأسيسها وجود فريق بحريني ليس من مهامه ملاحظة العمل فحسب، بل المشاركة فيه وفي آلية تطويره، لوضع إطار مراجعة ذي صبغة وطنية، وفي الوقت ذاته لا يخل بثوابت وإجراءات المعايير العالمية.

ليست مؤسسات التعليم العالي فحسب، ففي هذه المرحلة، بدأت زيارة **المدارس الحكومية والخاصة** أيضا. كما بدأت المراجعات التجريبية الخاصة بهما؛ مما يعني أنَّ أمواج التغيير قد بدأت تتحرك،

زيارة ميدانية لفريق مراجعة أداء المدارس ضمن المرحلة التجريبية للمراجعات (٢٠٠٧)

الأوَّلية التي سيتم تطبيقها في المرحلة التجريبية. وبناءً على اجتماع عام شاركت فيه جميع الجامعات في مملكة البحرين، تمَّ اختيار جامعتين للمرحلة التجريبية من المراجعة المؤسسية؛ إحداهما حكومية وهي جامعة البحرين، والأخرى خاصة وهي الجامعة الأهلية. وتولت الدكتورة وفاء المنصوري مع اللجنة المختصة زمام مراجعة جامعة البحرين، في حين تولى الدكتور طارق السندي مراجعة الجامعة الأهلية. ومن هذه وتلك، عزز الاثنان تجربتهما مع بعضهما البعض، وتبادلا طريق المهمة بصورة تشاركية لمضاعفة التجربة

فليس التعليم فقط هو المطلوب هنا بعد اليوم، بل الجودة وتحقيق أفضل معاييرها، إنها بناء الإنسان على أرضية صُلْبَة من المعرفة؛ ليكون عنوانا لنهضة هذا الوطن.

جاءت الشركة الاستشارية البريطانية مؤسسة (نورد أنجيليا) المؤسسة المتخصصة في مجال مراجعة المؤسسات التعليمية، وعلى غرار جميع الشركاء الذين ساهموا في وضع المرتكزات والأسس لمبادراتنا الوطنية، المبنية على المعايير الدولية في مجال الجودة، لدراسة مدى إمكانية تطبيقها ومواءمتها للمجتمع المحلي. وبهذا الخصوص تم تحديد الأسس الأولية، وعدد من المعايير التي اعتمدت للتطبيق في المرحلة التجريبية لمراجعة أداء المدارس الحكومية، وأخرى لمراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني.

وبدأ الإعداد والتخطيط لمراجعة المدارس تزامنًا مع فترة الإعداد للمراجعة المؤسسية لمؤسسات التعليم العالي، وذلك في سبتمبر ٢٠٠٧. وتلقى مديرو مراجعة أداء المدارس التدريب المستمر والمكثف من قبل الشريك الدولي من خلال عقد العديد من ورش العمل. ففي المرحلة ما قبل التجريبية، تولى الشريك الدولي زمام قيادة المراجعات والتي اشتملت على مدرستين هما: مدرسة المستقبل الابتدائية للبنات، ومدرسة مالك بن أنس الابتدائية للبنين، وحظي فريق مراجعة المدارس في هذه الفترة على فرصة المراقبة والمشاركة؛ من أجل التعلم، والتي كان لها الدور الكبير في صقل مهاراتهم القيادية؛ لمواجهة التحديات المصاحبة لإدارة المراجعة من جهة، ودراسة الثغرات في المعايير المطبقة من جهة أخرى لمعرفة مدى مواءمتها، وطبيعة عمل المدارس في مملكة البحرين.

بعدها مباشرة بدأت المرحلة التجريبية التي تم تطبيقها على (٥٠) مدرسة حكومية من مختلف المراحل الدراسية. هنا تغيَّرت الأدوار القيادية للمراجعات، حيث وُضعت الكفاءات البحرينية التي تم تدريبها على المحك في قيادة مراجعات المدارس، وهنا بدأ التحدي الأكبر. يستذكر الرواد الأوائل في وحدة مراجعة أداء المدارس تفاصيل تلك المرحلة عندما أسندت إليهم مهمة قائد مراجعة للمدارس الخمسين في المرحلة التجريبية، وهي أول المدارس التي قادوا العمل فيها، حيث قادت الأستاذة أسماء المهزع فريق مراجعة أداء مدرسة هاجر الابتدائية للبنات، فيما قادت الأستاذة فايزة المناعي فريق مراجعة أداء مدرسة عبد الرحمن الداخل الإعدادية للبنين، في حين قادت الأستاذة هالة الجودر الفريق الخاص بمراجعة أداء مدرسة القدس الابتدائية للبنات، كما قاد الأستاذ عادل حسن فريق مراجعة أداء مدرسة مدينة عيسى الثانوية للبنين. إضافة إلى القيادة، فقد قام هؤلاء الرواد بمهام أخرى من خلال تدوير جميع المسئوليات التي سيتولون زمامها في المستقبل: كمراجع، قائد، أو مدير جودة، أو مستشار؛ مما أتاح لهم فرصًا أخرى للتعلم. وبرز

فريق من مراجعة أداء المدارس في العام (٢٠١٠)

دور الشريك الدولي هنا في هذه المرحلة من خلال إدارة عملية التوجيه والتصحيح، حيث استمرت المرحلة التجريبية في الفترة من ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٧، إلى ١٤ مايو ٢٠٠٨، خاضتها مجموعة من الكفاءات الوطنية المتميزة بمساعدة (١٤) خبيرًا.

وتشير الأستاذة أسماء المهزع إلى أن هذه التجربة "تعد كبذرة سُقِيَتْ واحْتُضِنَتْ في بيئة ثرية بالجد والعطاء وامتزجت بالعديد من التحديات، نتاجها دليل مراجعة وطنيٍّ بحت نفخر به اليوم"، كما أضافت الأستاذة هالة الجودر قائلة: "في ذلك الوقت كنا نتطلع لنجاح المشروع ولن نرضى دون تحقيقه".

في حين بينت الأستاذة فايزة المناعي أن المرحلة التجريبية، أدت إلى ترسيخ الأسس، وتهيئة السبل التي أعانت على استكمال المشوار فيما بعد بنجاح وعلى المستوى المطلوب، وأنَّ اختيار التربويين ممن كان لهم باع طويل في مجال التعليم والتعلم، قد أثرى التجربة، وعزز من بنيتها الأساسية.

أما الأستاذ عادل حسن فيؤكد " أن هذه المرحلة تعد نقطة البداية التي أحدثت نقلة نوعية على مستوى إصلاح التعليم في البحرين بصفة عامة".

بالتأكيد لم يكن الوضع الجديد سهلا ومتقبّلا من الجميع، ولعل ما أوردته جوليفي عن رِدَّات فعل المدارس حول المراجعات الأولى يشرح جانبا آخر للمشهد وبوضوح؛ إذ إنَّ العديد من المدارس قد أصابتها الخيبة بسبب نتائج المراجعات؛ لأنهم كانوا مقتنعين أن أداءَهم أفضل مما حكمت به مراجعات فرق الهيئة وتقييمها، فهم لم يخضعوا قط لعملية فحص قائمة على معايير كهذه، لذلك كانت التجربة قاسية جدًا بالنسبة لهم. لكن في الوقت نفسه؛ كانت العديد من المدارس تعمل بجد وحماس للمشاركة في هذا النجاح وقطف ثماره، فالجميع حريصون على تحسين التعليم وتجويده من أجل طلابهم.

في العام ٢٠١٠، تركت الدكتورة جوليفي الهيئة، وتم تكليف نبال الدويري (مدير أول وحدة المعلومات والمتابعة – إدارة الاتصال حاليا) مع البروفيسورة دولينا داولينغ بإدارة وحدة مراجعة أداء المدارس كقائم بأعمال المدير التنفيذي للوحدة.. كانت داولينغ معنية بتدقيق تقارير المراجعة، في حين كانت الدويري معنية بالأمور الإدارية المتعلقة بالمراجعات، والتقارير، وإجراءات تسيير العمل اليومي للوحدة.

يذكر الدكتور حسن الحمادي (حاليًا مدير إدارة مراجعات أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال) أن الإعداد لمشروع مراجعة أداء المدارس الخاصة بدأ في شهر مارس من العام ٢٠١٠ بدأ مشروع مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال... بوضع خطة المشروع، وكتابة "طلب تقديم العطاءات" (RFP)، ومن ثم استقبال (٤) عطاءات من الاستشاريين الدوليين؛ لدعم الهيئة في تنفيذ مشروع مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال.

تذكر نبال الدويري أنه بعد دراسة جميع العطاءات؛ تم اختيار مركز المعلمين البريطاني CfBT والذي يطلق عليه حاليًا مجلس تطوير التعليم (Education Development Trust)، ليكون الشريك الدولي للهيئة. وتم توقيع اتفاق معهم لمدة سنتين، وبحسب الاتفاق يتواجد عددٌ منهم في مكاتب الهيئة، ويكونون ضمن فرق المراجعة في تلك الفترة التجريبية.

يشير الدكتور الحمادي إلى أنه "تم اختيار فريق المشروع من مراجعين وقادة فرق من موظفي الهيئة، كما تم تدريب فريق الهيئة على متطلبات مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال كمعرفة المناهج المختلفة، وكفاياتها، والاحتياجات العمرية لكل مرحلة وغيرها". في الوقت ذاته، كان العمل يسير بالتزامن مع توظيف الهيئة لعدد من الكفاءات البحرينية والأجنبية ذات الخبرة في مجال التدريس، في المدارس الحكومية والمدارس الخاصة ورياض الأطفال؛ إذ لا يمكن الانطلاق بنجاح وثبات في المشروع دون استكمال الاحتياجات.

ليس ذلك فحسب، فالمدارس هي التي ستكون ميدان العمل؛ لذا تم الترتيب لعقد لقاء تشاوري مع المدارس الخاصة، وآخر مع رياض الأطفال خلال شهر مارس ٢٠١٠؛ لإطلاعهم على المشروع والخطة العامة لتوجهات الهيئة في تنفيذ المشروع؛ حتى تتناغم جميع الجهود لإنجاح هذا التجربة الرائدة.

تذكر نبال الدويري أنه خلال ذلك الاجتماع، قام مديرو الوحدة بشرح جميع الجوانب المتعلقة بعملية المراجعة وأهدافها، وتحدثت الدكتورة جواهر المضحكي في الاجتماع مُطَمْئِنَةً ومُشَجِّعَةً، وأعطت الفرصة لمديري المدارس الخاصة ورياضَ الأطفال لطرح أي أسئلة أو استفسارات تتعلق بالمراجعات المزمع عقدها، حيث كان من الواضح أنَّ هناك تخوفًا كبيرًا من جانبهم خاصة مديري رياض الأطفال، حيث شعر كثيرٌ منهم أن هذه المراجعات ستؤثر سلبًا وبصورة كبيرة على مؤسساتهم، خاصة الصغيرة منها.

نعم، لقد كان العمل شبيها بعزف الأوركسترا، فجميع الأصوات يجب أن تشارك في عزف لحن الجودة في التعليم، ولكن لا يمكن بلوغ الجمال في اللحن، والكلام، والمعنى دون وجود مايسترو يربط ويوجه جميع ما سبق بإتقان ومهارة تسرُّ السامعين؛ لذا كانت هيئة جودة التعليم والتدريب.

يشير الدكتور حسن الحمادي ونبال الدويري إلى أنه خلال شهر مايو ٢٠١٠، عمل فريق الهيئة جنبًا إلى جنب الشريك الدولي على مراجعة الإطار العام للمراجعات المستخدم لمراجعة المدارس الحكومية، حيث تم تطويره واعتمدته الهيئة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، ليكون إطارًا موحدًا لمراجعة جميع المدارس في مملكة البحرين الحكومية والخاصة. كما تم وضع الإطار العام، والإجراءات، والسياسات الخاصة بزيارات المتابعة للمدارس الحاصلة على تقدير: "غير ملائم".

يذكر الدكتور الحمادي أنَّ الفترة التجريبية لمراجعة أداء المدارس الخاصة كانت من ١٠ أكتوبر ٢٠١٠، إلى ١٢ ديسمبر ٢٠١٠، تمت خلالها مراجعة (١٠) مدارس، و(٨) رياض أطفال، حيث كانت مدرسة عبد الرحمن كانو الدولية أول مدرسة خاصة تمت مراجعة أدائها، كما كانت روضة نادي البحرين هي أول روضة تخضع للمراجعة.

أما فيما يخص **مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني**، فكانت الانطلاقة في سبتمبر ٢٠٠٧، للتحضير للمرحلة التجريبية حينما طلب الدكتور مارتن فورست من فريق الجودة والمتمثل في الأستاذ جمال دهنيم كمدير مراجعة، والأستاذ ياسر الخزاعي كمراجع، بعمل دراسة مسحية عن طبيعة مؤسسات التدريب المهني في مملكة البحرين، وما تقدمه من برامج، ومطابقتها بدراسة قام بها مجلس التنمية الاقتصادية عن متطلبات سوق العمل في مملكة البحرين؛ لعمل مقارنة بين الدراستين. وقد ساهمت وزارتا العمل والتربية والتعليم في تجميع البيانات حول طبيعة هذه المؤسسات وبرامجها. وأجريت هذه الدراسة في أكتوبر ٢٠٠٧، وتعد هذه أول نقطة تواصل تجمع ممثلي الجودة في الهيئة مع مسئولي مؤسسات التدريب في مملكة البحرين. وبعد إبرام التعاقد مع الشريك الدولي، بدأ الإعداد للمرحلة التجريبية، والتي ركزت على مؤسسات التدريب المرخصة من قِبَل وزارة العمل، والتي اشتملت على (٩) معاهد مهنية في البحرين.

وعلى ضوء ذلك، عقد الشريك الدولي اجتماعًا بحضور ممثلين عن المعاهد التسعة، وممثلين عن وزارة العمل، وتمكين، وممثلين عن مبادرة إنشاء هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، بيّن فيه الدكتور مارتن فورست فكرة مشروع الهيئة، والهدف الذي تسعى إليه من خلال عقد المراجعات. وبدأت المرحلة التجريبية تطبيقها العملي في معهد البحرين للدراسات المالية والمصرفية (BIBF) كأول مراجعة تجريبية تُجْرَى في أكتوبر ٢٠٠٧، وأعقبتها في شهر ديسمبر مراجعة معهد البحرين للتدريب (BTI).

أما المرحلة التجريبية الخاصة بمؤسسات التدريب المرخصة من قِبَل وزارة التربية والتعليم، فقد بدأت في يناير ٢٠٠٩، بعد عام تقريبًا مِن بداية دورة المراجعات الأولى للمعاهد المرخصة من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، والتي اشتملت على (٤) مؤسسات تدريب في مختلف المجالات، واستمرت هذه المرحلة من يناير إلى يوليو من السنة نفسها. وقد شاركتْ وحدةُ مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني وحدةَ مراجعة أداء المدارس في المراجعات المشتركة التجريبية للمدارس التجارية والصناعية، والتي بدأت في ديسمبر ٢٠٠٨، بخمس مدارس حكومية؛ وقد كانت مدرسة الجابرية الصناعية أول مدرسة خضعت للمراجعة التجريبية هذه.

في ملف آخر، تعدُّ **الامتحانات الوطنية** من أهم اللبنات التي تبني عليها الدول المتقدمة مناهجها الدراسية، وتدريب وتأهيل معلميها، ورفع قدرات طلبتها الفكرية، والتحليلية، والإبداعية. من هذا المنطلق، كانت تلك الامتحانات ضمن مبادرات تطوير التعليم والتدريب في المملكة؛ لقياس مستويات الطلبة في الحلقات الأساسية الأربع (الصف الثالث، السادس، التاسع، والثاني عشر)، ومتابعة التطورات في هذه المستويات.

تتحدث الدكتورة جواهر شاهين المضحكي عن تجربة الامتحانات الوطنية فتقول: "لقد استعانت وحدة الامتحانات الوطنية بقسم الامتحانات الدولية (CIE) بجامعة كامبردج (حاليًا كامبردج الدولية) للعمل كشريك دولي؛ من أجل تأسيس وحدة للامتحانات الوطنية في مملكة البحرين، تمتلك مستندات، وأطرًا، ومواصفات لامتحانات وطنية مبنية على أفضل الممارسات العالمية، وعملت على تدريب الموظفين؛ لمعرفة خطوات التقييم الصحيح؛ ليكونوا خبراء في مجال التقييم. وتعد مرحلة الإعداد والتخطيط للمرحلة التجريبية من المراحل المتميزة؛ إذ قامت على جهود عدد محدود جدًا من موظفي الوحدة متمثلاً في زيلكا شاينر المدير التنفيذي، والأستاذة وفاء اليعقوبي مديرًا، وموظفتين إداريتين، وبمشاركة عدد متقارب من الموظفين التابعين للشريك الدولي. وبدأت دورة الامتحان التجريبي لامتحانات الصف الثالث، والصف السادس في نوفمبر ٢٠٠٨".

تواصل الدكتورة المضحكي: "وكما تمَّ الاتفاق عليه مع الشركاء الدوليين في المجالات الأخرى الخاصة ببناء القدرات الوطنية، فقد قامت كامبردج في البداية بالقدر الأكبر من العمل، ومن ثم ومع انتقال الخبرات إلى الكفاءات البحرينية، تم تدريجيًا زيادة ما تقوم به الهيئة من أعمال في الامتحانات، إلى أن وصلنا إلى تنفيذ الامتحانات الوطنية بكفاءات وطنية بحرينية خالصة. مع استمرار اتفاقية التعاون بين الهيئة و (CIE)، بحيث تقوم كامبردج بمتابعة نتائج الهيئة سنويًا".

أما بشأن الامتحانات التجريبية، فتذكر الدكتورة المضحكي أنه "تمَّ عقد الامتحانات الوطنية التجريبية، وكانت بالفعل تجربة تعليمية صعبة؛ فقد تم إرساء الأساس لوضعها وتنظيمها وفق أعلى

اجتماع تنسيقي بين الهيئة ووزارة التربية والتعليم بحضور وفد من قسم الامتحانات الدولية بجامعة كامبردج (CIE)-(٢٠٠٩)

معدلات الالتزام والاحتراف، وقد كان لنا ما أردنا بتعاون الجميع، وخصوصًا وزارة التربية والتعليم؛ لعمل الترتيبات اللازمة لإعداد الطلبة، والمعلمين، والمدارس لهذه الامتحانات والامتحانات التالية".

عبَّرت الأستاذة وفاء اليعقوبي عن تجربتها العملية الأولى في هذا الوقت، والتي اعتبرتها من أكبر التحديات التي واجهتها خلال عملها في الهيئة خلال السنوات العشر؛ ووجب عليها التعامل مع جميع الأطراف ذات العلاقة من مسئولين في وزارة التربية والتعليم، وإدارات المدارس، وأولياء الأمور.

ويعد التخطيط والتنسيق مع قسم الامتحانات في جامعة كامبردج تحديًا في ذاته، ويحمل في طياته العديد من الجهود، وأوقات العمل الإضافية؛ إذ كان يتحتم على الفريق في مرحلة التأسيس العمل على التخطيط، والإعداد، وعقد الامتحانات الوطنية في الوقت نفسه. وقد أشارت جامعة كامبردج نفسها إلى أن هذا المشروع يعدُّ تحدِّيًا لها؛ لضيق الوقت بين التخطيط، والإعداد، والتنفيذ، بجانب بعض العقبات والتحديات؛ كون هذه الامتحانات مبنية على المنهج الوطني لمملكة البحرين، ووفق المعايير الدولية.

وعلى الرغم من صعوبة هذه المرحلة إلا أنَّ اليعقوبي وصفت ذكرياتها بالجميلة التي اتَّسم العمل فيها بروح الفريق الواحد؛ إذ كانت فترة خصبة للتعلم وإبداء الرأي، وحصر العقبات، ومحاولة إيجاد الحلول لها وتطوير العمل. لقد كانت المرحلة التجريبية هي التطبيق الفعلي لعمل مُضْنٍ وجادٍّ استمر لسنوات، لكنه حقق غايته.

تقول الدكتورة جواهر المضحكي: "لقد كان للمرحلة التجريبية دورٌ كبيرٌ في استفادة الهيئة، والجهات التي تمت مراجعتها في تلك الفترة، وقد كان لها مردودٌ قويٌّ في وضع الأسس الصحيحة، والذي كان ضروريا لوجودها كهيئة مستقلة وحيادية لمراجعة الأداء في قطاع التعليم والتدريب، وهو من أهم القطاعات. ولا شك أن قبول الهيئة كجهة تقييم مستقلة ومُراجعة لأداء مؤسسات التعليم والتدريب كان مختلفًا باختلاف الجهات، وباختلاف درجات التقييم التي حصلوا عليها، إلا أنه مع مرور الوقت تجاوزت الهيئة هذا التحدي المتوقع، كما أنَّ الثقة في إجراءاتها وآلياتها - بكل تأكيد - لم تكن لتتم بين يوم وليلة، فالثقة تكتسب بمرور الوقت والحمد لله".

لقد فتحت المرحلة التجريبية البابَ على مصراعيه للمضي في تلك المبادرة على أسس متينة وصُلْبَةٍ، لن تزداد مع الزمن إلا رسوخًا، وثباتًا، وتقدمًا.

خلال العناوين التالية سنستعرض الانتقال من المرحلة التجريبية إلى المرحلة الفعلية، عبر سرد تجارب رواد الهيئة الذين قادوا التنفيذ في ميدان مؤسسات التعليم والتدريب.

في الميدان

من المهم الغوص في أعماق هذه التجربة وتسلسلها؛ لأنَّه في الحقيقة كان السبَبَ في خروجها اليوم بهذا الشكل الذي تفخر به مملكة البحرين ليس داخليًا فقط، بل على المستويين الإقليمي والدولي.

بعد انقضاء المرحلة التجريبية، اجتمع فريق مراجعة أداء **المدارس الحكومية** ليعد العُدة من جديد، ويثري خبرته العملية بثمار تجربته؛ ليعلن على أثرها استعداده لانطلاق دورة المراجعة الأولى في أكتوبر ٢٠٠٨، بسواعد بحرينية. فقد قام الفريق بعمل دراسة شاملة؛ ركزت على أهم مخرجات المرحلة التجريبية، واللقاءات التشاورية مع المدارس المشاركة؛ فوُضِعَت الخُطوط الأساسيةُ التي مَكَّنته من تعديل إطار المراجعة بما يَتناسَب وثقافة مملكة البحرين. وعززَ استخدام نظام نورد أنجيليا الإلكتروني في إعداد جدولة المراجعات، وتوزيع فرق المراجعة حسب الجدول الزمني، والذي كان ضمن مسئوليات إداريَّتي مكتب التنسيق في الوحدة في تلك الفترة، وهما: الأستاذة فاطمة عبد الحسين، والأستاذة رقية العامر. فبدأت الدورة الأولى للمراجعات في أكتوبر ٢٠٠٨، وامتدت إلى يناير ٢٠١١، بمراجعة أداء

(٢٠٢) مدرسة حكومية، وفي الوقت ذاته بدأت أولى خطوات الإعداد لمراجعات أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال، فوُضِعَتْ خطةُ المشروع في مارس ٢٠١٠، واختير مركز المعلمين البريطانيين (CfBT) كشريك دولي لهذه الغاية. قام بالتدريب والمشاركة في وضع الإطار الموحد للمدارس الحكومية والخاصة ورياض الأطفال مع الإطار العام لزيارة المتابعة للمدارس الحاصلة على حكم: "غير ملائم". وقد تم حينها تصنيف قادة المراجعة والمراجعين بين مجموعتي مراجعة أداء المدارس الحكومية، ومراجعة أداء المدارس الخاصة.

لقد شكّل العمل في تلك الفترة تحديًا للجميع؛ إذ بعد جهود تأسيسية كبيرة أسهمت في ترسيخ البنية التحتية لهذا الصرح الوطني أخذ البناء والنجاح يتحقق؛ فما بين النجاح والفشل إلا بذل الجهد والإتقان. تقول نبال الدويري: "أذكر أنني اجتمعت بالزملاء العاملين في الوحدة، وكان عددهم حوالي (٥٠) موظفًا وموظفةً أو أكثر قليلا، حيث كانت وحدة المدارس ولاتزال الأكثر عددًا بين كل الوحدات (الإدارات حاليًا)، حيث اجتمعنا في الطابق الأول، والذي كان آنذاك مخصصًا كمرآب للسيارات، وكان العمل مازال جاريًا لتحويل جزء منه إلى قاعة كبيرةً للاجتماعات، ولم يكن التكييف وقتها مكتمل التركيب". تواصل الدويري: "تحدثت إليهم وأخبرتهم أننا نواجه عامًا صعبًا يجب أن نبذل خلاله جهدًا مضاعفا، حيث كانت هناك تقارير مراجعة متأخرة مازالت تمر بمراحل إجراءات ضمان الجودة والتدقيق قبل نشرها (٥٣ تقريرًا)، إضافة إلى تقارير المراجعات المجدولة لذلك العام (٥٩ تقريرًا) والتي يجب أن تنشر جنبا إلى جنب مع نهاية ذلك العام الدراسي، وهو ما تم بالفعل؛ لقد تم إنجاز ونشر (١١٢ تقرير مراجعة) في ذلك العام، وهو أمر غير مسبوق". تستذكر الدويري: "لقد بذل جميع العاملين من مديرين، وقادة مراجعة، ومراجعين جهودًا كبيرة تدل على مهنية عالية، والتزام تجاه العمل والعمل بروح الفريق.. وتستكمل الدويري موقفهم في نهاية العام، وبعد الموافقة الرسمية على التقارير؛ إذ كان لا بد من تسليم التقارير لمديري المدارس بحسب أنظمة وإجراءات الهيئة، وصادف أن كان ذلك اليوم آخر يوم دوام رسمي للمدارس قبل بدء الإجازة الصيفية، وكان غيرَ ممكنٍ لشركة التوزيع التي تعاقدت معها الهيئة لتوزيع التقارير على المؤسسات التعليمية والتدريبية أن تقوم بإتمام التوزيع في يوم واحد؛ بسبب العدد الكبير للتقارير، يومها لم يتردد أيٌّ من العاملين في الوحدة، وبادروا بالقيام بتوزيع التقارير بأنفسهم على المدارس؛ كلٌّ حسب منطقة سكنه، وتم إنجاز المهمة بنجاح وعلى أكمل وجه".

نعم، لم يكن مشهد تميز الهيئة على الساحة جزافًا، فقد كانت هناك هممٌ وطاقاتٌ مُتَشَرِّبَةٌ بالروح الوطنية، ساهمت إلى حدٍّ كبيرٍ جدًا في قصة نجاح مازالت فصولها سارية.

لم تنتظر الهيئة الأفكار التطويرية للأداء، ففي الوقت الذي كانت تطور العمل مع الشركاء، كانت الهيئة تسير في خط منفصل لبناء التجربة الذاتية المحترفة التي اكتسبت ثقة المؤسسات، والمنظمات العاملة في ميادين التعليم والجودة داخليًا وخارجيًا. على سبيل المثال، يذكر الدكتور حسن الحمادي أنَّ الرئيس التنفيذي للهيئة الدكتورة جواهر المضحكي قد اقترحت فكرة مشروع اعتمادية مراجعي وقادة الفرق، وبالتعاون مع الشريك الدولي وفق العقد الموقع معهم في العام ٢٠١٠، من خلال برنامج تدريب عملي، ونظري، وتقييم ميداني مستمر خلال جميع مراحل المراجعة، يحصل بعده المراجع على شهادة "مراجع معتمد"؛ كما يمكن قادة الفرق من الحصول على شهادة "قائد فريق معتمد"، بعد اجتياز متطلبات الاعتمادية. تلك الفكرة تحولت إلى مبادرة تم تنفيذها، وكان لها أثرٌ كبيرٌ نحو الاحترافية والمهنية في أداء مراجعين الهيئة، وأعطى للتقارير قيمة نوعية تجاوزت المجتمع المحلي.

انتهت المرحلة التجريبية في ديسمبر ٢٠١٠، وبدأ انطلاق الدورة الأولى من المراجعات للمدارس الخاصة في ٢٥ سبتمبر ٢٠١١، وامتدت إلى ٢٠١٤، وشملت (٦٢) مدرسة، أمَّا عن مراجعات رياض الأطفال فلا يزال من المشروعات التي تطمح الهيئة لتطبيقه في الوقت المناسب. وقد كانت أول مدرسة تمت مراجعتها في الدورة الأولى من مراجعات أداء المدارس الخاصة هي مدرسة دلمون، وبمشاركة الشريك الدولي، من خلال تقديم الدعم بوجود أعضاء منهم ضمن فريق المراجعة، إلا أنَّ قيادة فرق المراجعة كانت من قبل قادة بحرينيين. لقد كان لمرحلة التنفيذ الميداني أثرُها في صقل مهارات العاملين في الهيئة؛ لأنها دفعتهم لتجربة جميع الخبرات النظرية، وإعادة صياغة ما تم تنفيذه في المرحلة التجريبية.

تكريم المراجعين وقادة الفرق المعتمدين في الهيئة

يعلِّق الدكتور خالد الباكر مدير أول في وحدة مراجعة أداء المدارس (مدير إدارة مراجعات أداء المدارس الحكومية حاليًا) على تلك الفترة: "عند انضمامي للعمل في الهيئة في العام ٢٠١١، كان سقف التوقعات عاليًا بناءً على السمعة التي كانت تتمتع بها الهيئة، وفعلًا لم تخب الظنون، حيث إنني وجدت الهيئة بيئةً محفزة على العطاء والتعلم، وأنَّ المتوقع من كل موظف هو أن يتعلم في الوقت نفسه الذي ينقل فيه خبراته وتجاربه؛ ليجدد ويطور من الأداء الوظيفي لزملائه والإجراءات الوظيفية للمؤسسة؛ لذلك تعاملت منذ انضمامي إليها على أنها ليست كمكان حديث البناء وبحاجة للتأسيس، بقدر ما كانت نواة بيت خبرة إقليمية ودولية، وعليه انصبَّ تركيزي على إظهار إدارة مراجعات أداء المدارس الحكومية على الخريطة العالمية في هذا المجال.. لقد كانت قيادة الهيئة مشجعة ومحفزة وراعية للطموح، وهو ما سهَّل الكثير علينا".

يقول الدكتور الباكر، إن مهارات وكفاءات موظفي الهيئة كانت معيار التميز: "بدايةً، ركزنا على صقل مهارات المراجعين، ومساندتهم في تخطي المحكات المهنية التي يواجهونها من خلال دورات التدريب الداخلية والخارجية المستمرة، كما تم تحويل الإدارة إلى مجتمع تعلم مصغر، لا يكتفي بمواجهة المشكلة، بل يعمل جاهدًا وبصورة تشاركية على القضاء على أسبابها وتحويلها إلى قصص نجاح. كما تمَّ أيضًا التركيز على اجتياز جميع المراجعين للشهادات الدولية في هذا المجال، ومن ثم التحول إلى خبرة مهنية دولية قادرة على تدريب الأجيال القادمة ممن يرغبون في خوض التجربة مستقبلًا، والمساهمة في بناء الخبرات المحلية".

لقد كانت أكثر الإدارات حساسية بالنسبة للمجتمع، إدارة مراجعات أداء المدارس، وإدارة الامتحانات الوطنية؛ كونهما مرتبطتين بالمستويات التحصيلية والتقييم النهائي للطلبة، وقد كان من الحكمة في تنفيذ مشروعاتهما أن تسبقهما مرحلة تجريبية أشركت خلالها جميع الأطراف المعنية، وهو ما سهَّل الانطلاق فيما بعد، وقد كان.

تتحدث زيلكا شاينز المدير التنفيذي لإدارة الامتحانات الوطنية حينذاك عن الانتقال من المرحلة التجريبية إلى الفعلية فتقول: "هيَّئتنا المرحلة التجريبية جيّدًا لتنفيذ أولى الامتحانات الحقيقية للصفين الثالث والسادس في ربيع ٢٠٠٩؛ لذلك فإنَّ امتحانات الصف التاسع في العام ٢٠١٠، والثاني عشر في العام ٢٠١٢، للمرحلة التجريبية، والتنفيذ الفعلي في العام ٢٠١٣، قد سارت بسلاسة، حيث نجح التعاون مع شريكنا الدولي قسم الامتحانات الدولية في كامبردج؛ إذ ساعدونا على تدريب جميع موظفي وحدة الامتحانات الوطنية الجدد، ولاسيما في التقييم؛ أي ساعدونا في طريقة كتابة أسئلة امتحانات جيِّدة، وتصميم امتحانات رصينة، وضمان امتثال التصحيح دائمًا لمعاييرَ عالية.

وقد أظهرت نتائج الامتحانات الوطنية حاجة معايير إنجاز الطلبة إلى التطوير، وقد كان ذلك متوقّعًا؛ مما لم يغيِّر حقيقة صعوبة هذه الرسالة بالنسبة لبعض الأطراف ذات العلاقة في نظام التعليم في مملكة البحرين. ومع ذلك، كانت نتائج الامتحانات الأولى هذه أساسًا مفيدًا لقياس التحسينات".

بدأ قسم الامتحانات الدولية في جامعة كامبردج يأخذ دوره في وحدة الامتحانات الوطنية؛ قابلا تحدي الوقت، وللعمل كشريك دولي؛ من أجل تأسيس وحدة للامتحانات الوطنية في مملكة البحرين تمتلك مستندات، وأطرًا، ومواصفات لامتحانات وطنية مبنية على أفضل الممارسات العالمية، كما عملت على تدريب الموظفين لمعرفة خطوات التقييم الصحيح؛ ليكونوا خبراء في مجال التقييم. وقد تمكنت الهيئة بالتعاون مع الشريك الدولي في بناء الكفاءات البحرينية من خلال نقل الخبرات المتعلقة بممارسات التقييم الدولية، ووضع الطاقات البحرينية على عتبات الاعتماد على النفس، وصولًا إلى تمكينهم من إدارة إجراءات التقييم وفق المعايير المعتمدة.

تتمتع وحدة الامتحانات الوطنية بجو من الخصوصية، والسرية، والثقة؛ كونها إدارة حسَّاسة ومرتبطة بامتحانات وطنية لها قدرٌ

إعلان انطلاق أول امتحانات وطنية (٢٠٠٩)

كبيرٌ من الخصوصية في الإعداد، والطباعة، والتخزين، ليس على زوَّار الهيئة وموظفيها فقط، بل على موظفين الإدارة نفسها.

تَحَمُّلُ الأمانات يحتاجُ إلى نشرِ ثقافة خاصة لها أثرها الكبير جدًا في نزاهَة تلك الامتحانَات؛ إعدادًا، وتنفيذًا، وتقييمًا، وتصحيحًا.

تقول الدكتورة هيا المناعي (مدير عام الإدارة العامة لمراجعة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية حاليًا – مدير أول في وحدة الامتحانات الوطنية آنذاك): "في أبريل ٢٠١١، عُيِّنْتُ في الهيئة بعد أنْ عَرضت عليَّ الدكتورة جواهر المضحكي العملَ كمدير أولَ في وحدة الامتحانات الوطنية تحت قيادة المدير التنفيذي للوحدةِ السيدة زيلكا شاينر، لأبدأ مشوار التدريب لتَسلُّم قيادة هذه الوحدة، والذي تطلب قَضاءَ عامين من العمل؛ لمعرفة كافة التفاصيل المتعلقة بهذه الوظيفة.

تلك المرحلة ساهمت في تأسيس استقلالية عمل الإدارة عن الشريك بثقة، فأصبحنا كفريق وطني قادرين على القيام بالمهام بإشراف فقط من الشريك الدولي". وتواصل الدكتورة المناعي: "عند تسلُّمي مهام الوحدة – الإدارة حاليًا - وضعتُ في خطتي أن أعمل على إعداد خط ثان من داخل الإدارة، حيث - وعلى الرغم من بعض التفاوت في القدرات - وجدتُ في عدد من الموظفين القدرة على تولي المهام؛ لذا كنتُ دائمًا أعمل على مشاركة رؤساء الأقسام والاختصاصيين المعنيين في جميع المشاورات، والقرارات قبل رفعها لإقرارها؛ ليكونوا دائمًا ملمين بكافة التفاصيل، وقادرين على التعامل مع محيطهم، واتخاذ القرارات المناسبة". عند استكمال تلك الحلقات، كان لا بد من العودة إلى ميدان الامتحانات الوطنية، كان لا بد من التواصل مع البيئة التي ستحتضن تلك التجربة وتتعامل معها. المدارس، وأولياء الأمور، والجمهور، جميعهم كان يُنْظَرُ إليهم كشركاء لإنجاح التجربة.. تقول اليعقوبي: "تعدُّ تجربة الامتحانات الوطنية تجربة جديدة على المجتمع؛ لذلك ارتأت الهيئةُ ضرورة تهيئة الجمهور من خلال تزويد المدارس بدليل الامتحانات الوطنية، وعقد لقاءات تعريفية للمدارس، وأولياء الأمور بأهداف الامتحانات الوطنية، إضافة لنوعية الإجراءات اللازمة لتنفيذها وفق ما تنصُّ عليه ممارسات التقييم الجديدة، وقد تطوَّر مفهوم الامتحانات الوطنية حتى أصبح شائعًا لدى الرأي العام هذا المفهوم الجديد، وقد ساعدت الظروف وأهمها عدم احتساب درجات ضمن تقييم الطالب في المدرسة على تقبل الرأي العام لفكرة الامتحانات الوطنية. بدايةً، ولا يعني ذلك أنها لم تواجه بعض الممانعة من الرأي العام، إلا أنَّ ذلك كان محدودًا جدًا؛ لأن الغاية كانت العمل على رفع

زيارة سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة للامتحانات الوطنية في مدرسة المتنبي الابتدائية للبنين (مايو ٢٠٠٩)

زيارة سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة للامتحانات الوطنية في مدرسة أم سلمة الإعدادية للبنات (٢٠١٠)

المستوى الدراسي والتحصيلي لطلبة وطالبات مملكة البحرين، ومن أجل الغايات النبيلة تَسْهُلُ جميع التحديات، وتُبَرَّرُ الوسائل".

تمر السنوات؛ ليتطور العديدُ من التجارب والأفكار المرتبطة بالامتحانات الوطنية، جلُّ غايتها تحقيق أكبر منفعة لطلبة مملكة البحرين.

تذكر الدكتورة هيا المناعي: "كما في النسخة السابقة من الامتحانات الوطنية، فإنَّ الطالب كان يؤديها دون احتساب أي درجة عليها ضمن نتيجته المدرسية، وكان ذلك أحد الأسباب القوية لضعف التفاعل الإيجابي معها من قبل شريحة كبيرة من الطلبة، وانعكس ذلك - بلا شك - على نتائج الأداء عامًا بعد عام؛ حتى وصل الأداء إلى أدنى مستوياته.. وتواصل: ..ولإعطاء أهمية كبيرة لهذه الامتحانات والاستفادة منها كما ينبغي صدر قرارٌ من مجلس الوزراء الموقر في العام ٢٠١٦، يقضي بوضع خطة لتطوير نظام وطني موحد للامتحانات الوطنية؛ يتم تنفيذه بشكل متدرج لاستكمال العمل فيه بحلول العام ٢٠٢٠، وتشرف عليه الهيئة".

تذكر الدكتورة هيا المناعي أنَّ الهيئة اتخذت الإجراءات اللازمة الفورية لوضع قرار مجلس الوزراء الموقر موضع التنفيذ الفعلي، فشكلت الدكتورة جواهر المضحكي بتاريخ ٨ نوفمبر ٢٠١٨، اللجنة التنسيقية المشتركة بين هيئة جودة التعليم والتدريب، ووزارة التربية والتعليم. وقد توصلت الهيئة والوزارة إلى وضع خطة تبدأ باحتساب نسبة (٢٥٪) من نتيجة الطالب في الامتحانات الوطنية ضمن نتيجته المدرسية النهائية، مع إمكانية زيادة هذه النسبة لاحقًا بعد دراسة رفعها إلى نسبة أعلى. الجميع يؤمن بأنَّ تفاعل الطلبة الإيجابي مع هذه الامتحانات يعطي للنتائج قيمة واهتمامًا أكبر لدى الطلبة، والمدارس، وأولياء الأمور؛ ممَّا سينعكس على النتائج والدرجات.

تشير الدكتورة جواهر المضحكي إلى **الامتحانات الوطنية الموحدة**، فتقول: "خرجت كتوصية من المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب، ثم تلاها قرارٌ صدر من مجلس الوزراء الموقر، وهو قرار طموح جدًا، وهدفه نبيل جدًا، وتقوم الهيئة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم لإنجاز هذا الأمر.. إنَّ فكرة الامتحانات الوطنية الموحدة حوَّلت عملية الامتحان الحالية من مستوى الامتحان التقييمي إلى

زيارة معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة رئيس مجلس إدارة الهيئة (آنذاك) لمراكز التصحيح (٢٠١٠)

زيارة سعادة الأستاذ عبدالعزيز بن محمد الفاضل رئيس مجلس إدارة الهيئة لمراكز التصحيح (٢٠١٤)

امتحان يدفع مباشرة نحو بناء مستوى وكفايات معينة لدى الطلبة؛ بما ينعكس على البيئة الصفية بالنسبة لهم وللمعلمين، فيكون له المردود الطويل الأمد على المجتمع بشكل عام".

نعم، لا بد للغرس الصادق أنْ يؤتي ثماره اليانعة ليجمِّل الوطن بأشجارٍ ناضرة، مازالت تُسقى بماء الجد والاجتهاد وحب البحرين.

خلال فترة تأسيس الهيئة كان **التعليم العالي** محط أنظار المستثمرين في هذا القطاع، وكان التوسع في بناء الجامعات الخاصة قد بدأ ينمو بصورة كبيرة جدًا، وأمام هذا الانفتاح المتسارع كان لا بد من جهة مستقلة تتولى ضبط جودة ونوعية التعليم الجامعي في مملكة البحرين. استمر عمل هيئة جودة الجامعات الأسترالية (AUQA) الشريك الدولي، مع فريق هيئة جودة التعليم والتدريب إلى مايو ٢٠٠٨. ويذكر الدكتور طارق السندي أنَّ التجربة كانت ثرية منذ بدايتها، وأثنى على إستراتيجية الموظف الرديف التي تبنتها الهيئة ضمن إستراتيجيتها، والتي ساهمت في سير العمل بسلاسة دون حاجة إلى تعطيل، إضافة إلى استقطاب الكفاءات الوطنية ذات القدرات والمهارات العليا، والتي كانت ومازالت أهم ما يميز الهيئة إلى يومنا هذا.

انتهت الفترة التجريبية في يناير ٢٠٠٨، خلال اجتماع ناقش إطار المراجعة وتنقيحه؛ بناء على التغذية الراجعة من جميع الجامعات، ومن لجنة المراجعة، والخبراء، والشريك الدولي.

واستكمالًا لسير العمل، في نهاية العام ٢٠٠٨، صدر قرارٌ من لجنة إصلاح التعليم والتدريب مفاده الحاجة لمراجعة البرامج الأكاديمية، إضافة إلى المراجعة المؤسسية.. وعلى ضوئها تذكر الدكتورة المنصوري، أنَّه تمت الاستعانة بخبير بريطاني لوضع إطار لمراجعة البرامج الأكاديمية، حيث عمل الخبير مع الهيئة البريطانية، وكذلك مع البرنامج الإنمائي لهيئة الأمم المتحدة (UNDP) المختص بمراجعة البرامج الأكاديمية في الشرق الأوسط. وضمن أجواء مفعمة بالحماس والتحدي، بدأت رحلة الفريق في خوض المرحلة الأولى، وتجربة جديدة مع مراجعة البرامج الأكاديمية، والتي تمت

على مرحلتين. في المرحلة الأولى، ارتأى الفريق اختيار عينة من البرامج الأكاديمية والشروع في مراجعتها لكل الجامعات؛ لكي يكون هناك نوع من نقل الخبرات، وحتى تَأْلَفَ الجامعاتُ طبيعةَ المراجعة وآليتَها؛ فتمت مراجعة أربعة برامج دفعة واحدة لبكالوريوس إدارة الأعمال في جامعات دلمون للعلوم والتكنولوجيا والعلوم التطبيقية والمملكة والخليجية، وذلك خلال الفترة من ١١ -١٤ يناير ٢٠٠٩. وقد استمرت الدورة الأولى لمراجعة البرامج الأكاديمية من العام ٢٠٠٩، إلى العام ٢٠١٢، بالتوازي مع الاستمرار في دورة المراجعة المؤسسية، والتي اختتمت أيضًا في العام ٢٠١٢.

بعدها بدأت المرحلة الثانية من دورة المراجعة للبرامج الأكاديمية، حيث تم تنقيح الإطار، وتطويره، واعتماد آلية مراجعة البرامج حسب الكلية، وما تشمله من برامج، فصار لكل كلية مراجعة واحدة خلال الدورة. هذه الآلية تميزت بتمكين الهيئة من إتمام مراجعة عدة برامج في الفترة نفسها، مع تحديد متخصص لكل برنامج في فريق المراجعة، والذي أدى إلى سرعة الإنجاز، وتخفيض تكلفة المراجعات. تُعلّق المديرة التنفيذية آنذاك دولينا داولينغ على هذه المرحلة: "وكما هو متوقع؛ فقد كانت السنوات الأولى هي الأكثر تحديًا، إلا أنَّها الأكثر إثمارًا أيضًا في هيئة جودة التعليم والتدريب؛ فقد أبدت مؤسسات التعليم العالي تقبُّلًا لنتائج مراجعات المؤسسات والبرامج، والتي أشارت إلى الجوانب التي بحاجة إلى تحسين لدى تلك المؤسسات.. كما أظهرت تلك المؤسسات استعدادًا للتطوير من خلال ترتيبات تحسين ضمان الجودة لإداراتها المؤسسية، ومحتويات برامجها". تحدثت الدكتورة وفاء المنصوري عن سنوات التجربة والتحول للتنفيذ الفعلي، فتقول: "كانت فريدةً ومثيرةً للاهتمام، وتحتاج للغوص في أعماقها؛ لتكتشف مكنوناتها يومًا بعد يوم.. إنَّ خلق التواصل المستمر مع الجامعات قبل المرحلة التجريبية، وبعد انتهائها عبارة عن علاقات تشاركية قائمة على تبادل الخبرات، وساهمت في تنقيح إطار المراجعة شيئًا فشيئًا، وتطويعه بشكل أفضل لمواءمة حاجات المجتمع البحريني".

في الفترة ذاتها كانت مراجعات أداء **مؤسسات التدريب المهني** قائمة على قدم وساق؛ فالشريك الدولي كان يقوم بمهماته مع الكفاءات البحرينية التي بدأت تأخذ مواقعها الميدانية الحقيقية، وقد استمرَّ العمل مع (نورد أنجيليا) إلى بداية الدورة الأولى للمراجعات، والتي بدأت في ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٨، مع أول مراجعة في هذه الدورة

زيارة سعادة المهندس كمال بن أحمد محمد وزير المواصلات والاتصالات نائب رئيس مجلس الإدارة لمراكز التصحيح (٢٠١٨)

إحدى لجان مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي مع الرئيس التنفيذي للهيئة

مع معهد (IT Camp International)، وكانت تحت إشراف الشريك الدولي. كما تحدثت لزلي المديرة التنفيذية آنذاك عن جانب آخر في مراجعات مؤسسات التدريب المهني فتقول: لقد كان نشر تقارير المراجعة باللغتيْن العربية والإنجليزية مطلبًا لوجستيًا وفكريًا؛ لضمان توفُر النتائج لأكبر شريحة ممكنة من الجمهور، بهدف تحقيق مزيد من القوّة والنجاح لدورة المراجعة الأولى، قمنا بتحسين نهجنا ليشمل الجوانب الأساسية للعملية: التقييم الذاتي، وزيارة المتابعة للمؤسسات التي حصلت على الحكم: "غير ملائم"، والتخطيط التشغيلي، وشملنا هذه الجوانب كلًها في إستراتيجية تطوير عامَّة، مثّلت آراء وموافقة جميع الأطراف ذات العلاقة الرئيسيين، بل منحت لمؤسسات التدريب المهني الفرصة الأفضل؛ لتعزيز نقاط القوة، ومعالجة جوانب الضعف لديها. أدرجت جميع مؤسسات التدريب على اختلاف جهة الترخيص ضمن مراجعات الدورة الأولى، والتي انتهت زياراتها الميدانية مع نهاية ٢٠١١.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ المؤسسات الحاصلة على حكم: "غير ملائم" في المرحلة الأولى، كان لابد لها أن تخضع لزيارة متابعة، حيث تم تطبيق تلك المراجعات على خمس عشرة مؤسسة تدريبية.

لقد كان النهج واحدًا، يسير بخطى ثابتة وواحدة في جميع الإدارات (الوحدات سابقًا)، وقد استوعب الشركاء الدوليون ما سبق؛ لذلك كان تحدي الإنجاز والنجاح واحدًا لا تشوبه أية خلافات تحيد بالكفاءات العاملة عن تحقيق الهدف المنشود. لقد قطعت الهيئة مسافة ليست بالقصيرة، تخللها الكثيرُ من التحديات، إلا أنها كانت تخرج من محطة إلى أخرى أكثر قوةً، ومتانةً، وثقةً. تجاوزت هيئة جودة التعليم والتدريب مرحلة التأسيس والانطلاق، بعد أن رسَّخت لها قواعد ثابتة لا تتزحزح؛ لأن الخيار كان مشروعًا وطنيًا لا يمكن التخلي عنه أبدًا.

لابد من الحديث هنا عن وضوح رؤية إصلاح التعليم والتدريب لدى قيادة الوطن؛ لأنها كانت بمثابة المفتاح الذي فتح جميع الأبواب المغلقة.

لقد كان لذلك الوضوح، وما تبعه من دعم ثابت وواثق من قادة البلاد، الأثر الأكبر في نجاح مرحلة التأسيس وتسهيل وانطلاق مرحلة النمو، كما كان له أبلغ الأثر في دخول مرحلة التجريب بثبات، هيَّأت سبل النجاح في مرحلة التطبيق في الميدان.

الأرقام تقول إنه ومنذ أن تحركت مسيرة الإنجاز نفَّذت هيئة جودة التعليم والتدريب حتى يومنا هذا (٣٠) دورة امتحانات وطنية للصفوف الثالث، والسادس، والتاسع، والثاني عشر؛ منها امتحانات تجريبية للصفوف: الثالث، والسادس، والثاني عشر. كما نجحت الهيئة من خلال إدارات المراجعات في نشر (١٢٦٦) تقريرًا، وخلال (٣١) حزمة تم اعتمادها إلى الآن عن مراجعة أداء المدارس، ومؤسسات التعليم العالي، ومؤسسات التدريب المهني، وزيارات المتابعة للمؤسسات التعليمية والتدريبية في مملكة البحرين. وبموجب مرسوم إنشاء هيئة جودة التعليم والتدريب في ٢٠٠٨ والتعديلات التي طرأت عليه لاحقًا، تقوم الهيئة بإصدار تقرير سنوي حول مستوى جودة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية ومستوى جودة النظام التعليمي والتدريبي بشكل عام بالمملكة. وقد أصدرت الهيئة أول تقرير لها في العام ٢٠٠٩.

ذلك الكم من الإنجاز لم يكن أوراقًا تُكتب وتنسى، بل كانت دوافع ومقومات لنجاح الكثير من مؤسسات التعليم والتدريب. لقد كان سببًا في ترسيخ ثقافة الجودة في التعليم والنوعية في الأداء، لا غيرَ.

مازالت الطريقُ مُمَهَّدةً؛ فالتأسيسُ السليمُ قد عَبَّدَ طريقَ النجاحَ والإنجاز. لقد أثبتت الكفاءات البحرينية أنها قادرة على التفوق، بل استطاعت خلال السنوات الماضية إثبات علو شأنها في ميدان جودة التعليم والتدريب.

تلك القدرات الاحترافية أهَّلت الهيئة لتكون الحاضن للإطار الوطني للمؤهلات، حيث نُقل إليها ليعمل تحت مظلتها؛ نتيجة لما حققته من نجاح في التعليم والتدريب.. ونضج تجربتها.

أعضاء الإدارة التنفيذية لهيئة جودة التعليم والتدريب (٢٠١٨)

التسلسل الزمني للأعوام الأكاديمية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ – ٢٠١٧/٢٠١٨

لتقارير مراجعة أداء مؤسسات التعليم والتدريب
والامتحانات الوطنية بالمملكة (حسب السنوات)

عدد تقارير مراجعة أداء
مؤسسات التعليم والتدريب حسب القطاع بالسنوات

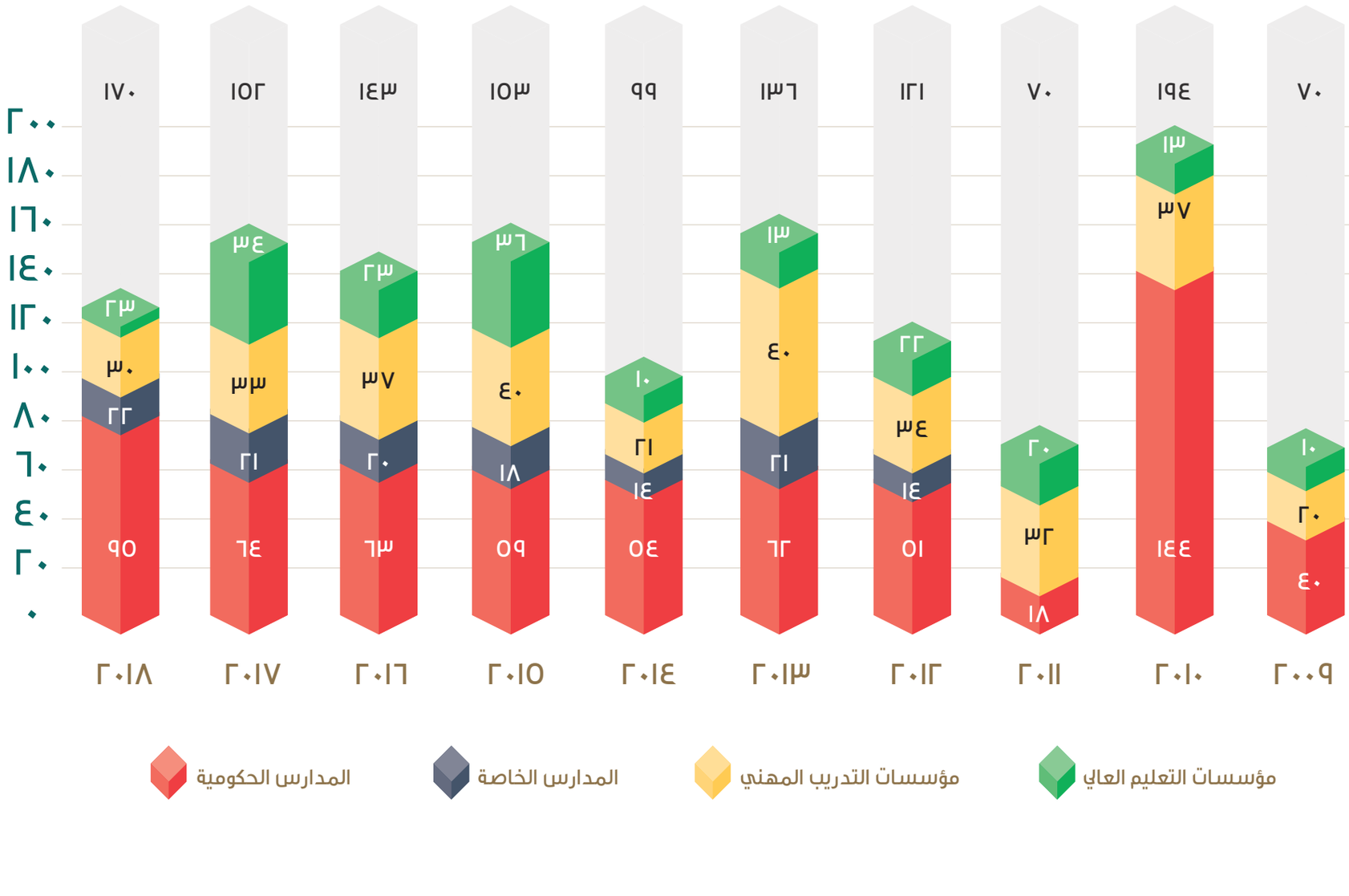

التسلسل الزمني (٢٠٠٨–٢٠١٨)
لدورات الامتحانات الوطنية التجريبية والفعلية

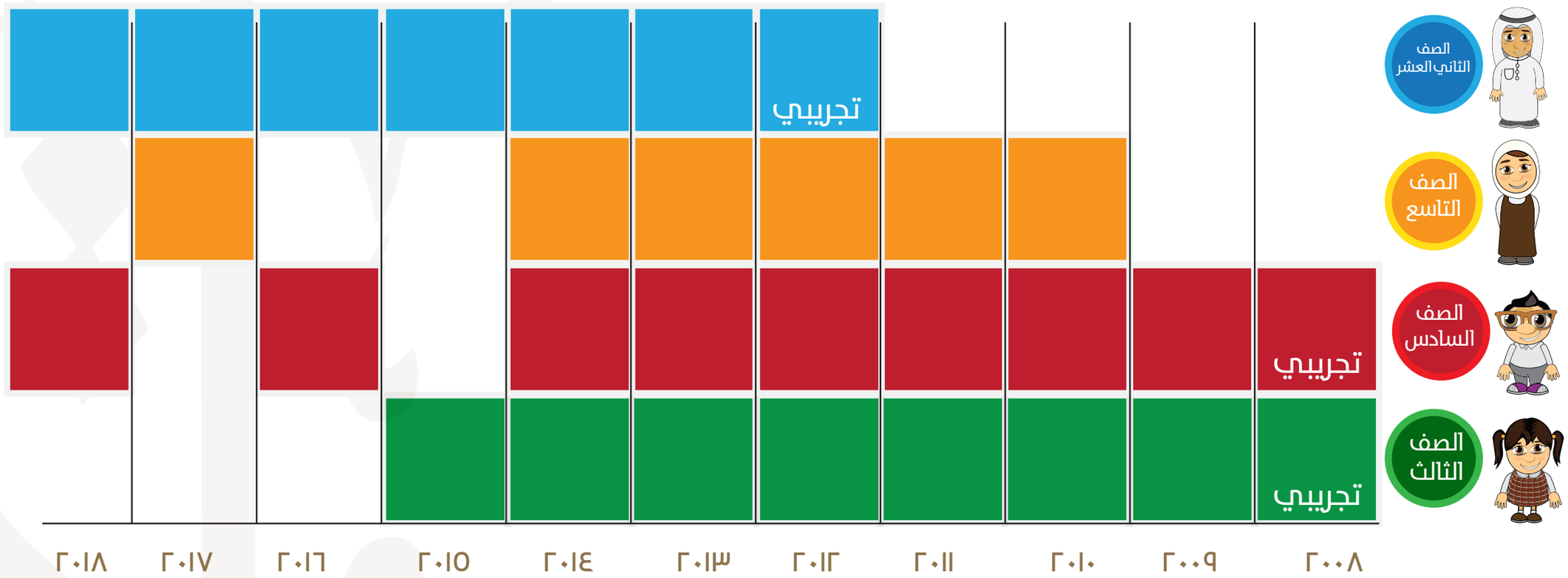

النضوج..

لقد سارت خطة الرئيس التنفيذي للهيئة كما ينبغي، فبعد تحقيق الاستفادة، واكتساب المهارات العلمية والعملية من الخبرات والكفاءات الأجنبية التي شاركت في تأسيس لبنات الهيئة الأولى، جاء دور استنهاض الخبرات البحرينية ليحلوا محلّهم.

نعم، لقد آلت القيادة والإدارة إلى الإدارة التنفيذية للهيئة، والتي أصبحت بحرينية كاملة، في نجاح وتطبيق رائع لوضع البحريني موضعَ القيادة أو القيادة النظيرة للأجنبي، تمهيدًا لتسلُّم المهمات بأسرع صورة ممكنة. لم يكن ذلك ليحدث لو لم يكن معدًا ومخططًا له مسبقًا كتوجه إستراتيجي من الرئيس التنفيذي للهيئة، وقد كان، لتنطلق معه مرحلة جديدة من عمر الهيئة، وهي مرحلة النضوج.

بعد التميز والنجاح في إدارة ملف جودة مؤسسات التعليم والتدريب، وبسبب الثقة بكفاءات وقدرات موظفي الهيئة أولًا، إضافة لكون **الإطار الوطني للمؤهلات** أقرب إلى عمل هيئة جودة التعليم والتدريب في المسئوليات والمهام، وبقرار من لجنة تطوير التعليم والتدريب، تم نقل تبعية تشغيله إلى هيئة جودة التعليم والتدريب، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا الأمر.

تواصلت المسيرة إلى حيث الثقة والمكانة التي استطاعت هيئة جودة التعليم والتدريب تبوَّأهما داخليًا وخارجيًا.

لقد بدأت فصول الشراكة بين الهيئة ومؤسسات التعليم والتدريب تأخذ أبعادًا أخرى.

مؤتمرات ومنتديات كبيرة، عمَّقت ذلك التعاون والشراكة، حيث أيقن الجميع أن هذه المؤسسة ستكون بمثابة العون الحقيقي لتطوير أداء مؤسسات التعليم والتدريب.

تغييرات إدارية، ومجالس استشارية، ومراسيم هيكلية وظيفية، رافقها حصول هيئة جودة التعليم والتدريب على شهادة الشبكة الدولية لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي (INQAAHE) لتوافقها التام مع أفضل الممارسات الدولية، أوصلها إلى المكانة اللائقة التي تستحقها، وهو ما جعلها رقمًا صعبًا ومؤثرًا في هذا الميدان.

الإطار الوطني للمؤهلات

في ٢٣ مايو ٢٠١١، وجه سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة خطابًا إلى معالي الشيخ خالد بن عبد الله نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس إدارة هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب (حينها)، يشير فيه سموه إلى قرار لجنة تطوير التعليم والتدريب بنقل تبعية مشروع الإطار الوطني للمؤهلات إلى الهيئة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك.

في ديسمبر ٢٠١٢، صدر المرسوم الملكي رقم: (٨٣) بتنظيم الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، والذي يتضمن هدفًا آخر للهيئة ألا وهو تشغيل وتطوير الإطار الوطني للمؤهلات.

تشير الدكتورة جواهر المضحكي إلى أن الإطار الوطني للمؤهلات كان أحد المبادرات الجديدة لتطوير التعليم والتدريب في مملكة البحرين، وقد أوكلت مهامه في العام ٢٠١٠، إلى صندوق العمل - "تمكين" لحين إعداد الخطة التطبيقية. وقد صدر قرار من لجنة تطوير التعليم والتدريب (آنذاك) لإسناد عمل الإطار إلى الهيئة اعتبارًا من ديسمبر ٢٠١١، والذي يعد ثقةً نعتز بها في الهيئة، ومسئولية نحرص على إتمامها بكل جدارة واقتدار.

كما تذكر الدكتورة المضحكي: "لقد بدأ العمل في الإطار بسلاسة مع الشريك الدولي، وهي الهيئة الأسكتلندية للمؤهلات، وكما هي الحال فقد تم تدريب الكفاءات البحرينية لتحمل مسئولية عمل الإطار، وكان نقل الخبرة والمعرفة هي أهم الخطوات التي حرصنا عليها. كما تخطينا بعض التحديات مثل توافر الميزانية، والذي تم تجاوزه بتعاون صندوق العمل "تمكين"، وحرصهم على إتمام ما بدأه الصندوق من مشروع ".

بعد أن التحق الدكتور أحمد خضير للعمل في الهيئة في بداية شهر أكتوبر من العام ٢٠١١، منتدبا من جامعة البحرين، تم تعيينه مديرًا أول لوحدة المعلومات والمتابعة (إدارة الاتصال حاليًا)، كما تم تكليفه من الرئيس التنفيذي بالإضافة إلى مسئوليته تلك، بمتابعة المراحل الأخيرة من مرحلة التصميم في مشروع الإطار الوطني للمؤهلات، إيذانًا باتخاذ الإجراءات اللازمة لنقله إلى الهيئة كما نصَّ علية قرار لجنة تطوير التعليم والتدريب.

يستذكر الدكتور خضير ما سبق بقوله: "شاركت مندوبًا عن الهيئة في اللجنة الخاصة بوضع اللمسات الأخيرة على المحددات الوصفية للمستويات العشرة للإطار. وكان يرأس اللجنة الأستاذ

سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء يترأس اجتماع المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب (لجنة إصلاح التعليم والتدريب سابقًا) – (٢٠١٨)

عبد الإله القاسمي مدير المشروع – الرئيس التنفيذي لصندوق العمل "تمكين" الأسبق، وعضوية الدكتور عبد الله السادة، وكان مديرًا في "تمكين" حينها، ومارتن دود (Martin Dodd) منسق المشروع المعين من قبل (هيئة المؤهلات الأسكتلندية Scottish Qualifications Authority (SQA)) الشريك الأجنبي للمشروع. بعد الانتهاء من هذه المهمة اعتمدت اللجنة التنسيقية العليا للإطار جميع مخرجات مرحلة التصميم، وتم نقلها إلى الهيئة". وتكونت اللجنة التنسيقية برئاسة الأستاذ عبد الإله القاسمي وممثلين عن مجلس التنمية الاقتصادية، وهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، وغرفة صناعة وتجارة البحرين، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة العمل، وصندوق العمل "تمكين"، وممثل عن الشركات الخاصة.

هنا لابد من التعريج على هذه المرحلة التاريخية، التي يرويها الأستاذ عبد الإله القاسمي مدير المشروع – الرئيس التنفيذي لصندوق العمل "تمكين" حينها؛ لنعرف أصل الفكرة وكيف انتقلت.

تحدث القاسمي عن مبادرات إصلاح التعليم المطروحة، وأشار إلى مبادرة أخرى كانت مطروحة في حينها تحت مسمى "الإطار المهني": "عندما تكلمنا عن التعليم المهني والفني كان ضروريًا أن نتحدث أيضا عن الإطار المهني؛ لأننا كلجنة فنية مهنية، نعلم أن هناك من يعمل مثلا في ألبا منذ سنين، ويأخذ دورات تدريبية، كما يتلقى تدريبا على رأس العمل وخارجه، في حين أنَّ كل ما سبق لا يُحتسب له كمؤهل".

يواصل عبد الإله القاسمي: "إن مفهوم الإطار الوطني للمؤهلات جاء من المفهوم المهني بداية ومن ثمَّ الفني، وتم تبني "تمكين" للمشروع لوجودي في لجنة إصلاح سوق العمل، حيث كنت عضوًا فيها أيضًا، حيث ارتأت اللجنة الفنية أنَّ لدينا فرصة في "تمكين" لأن نتبنى هذا المشروع؛ لأنه سيعالج جوانب مهمة لدينا لتأهيل المواطن البحريني، وهي القدرة على تقييم الأشخاص الذين يمتلكون خبرات مؤثرة، ولكنهم لا يمتلكون شهادات".

لقد اجتهدت "**تمكين**" حينها نقلا عن القاسمي في البحث عن ماهية هذا الإطار، وكيفية توظيفه، وعن الجهات التي في الإمكان الاستفادة منها لتصميمه.

بناء على ما سبق، يقول القاسمي: في العام ٢٠٠٨، اطلعنا في صندوق العمل "تمكين" على التجارب الأسكتلندية والإيرلندية، والسنغافورية. وفي العام ٢٠٠٩، تم إعداد دراسة كاملة بالموضوع، حيث اتخذ القرار باعتماد الهيئة الأسكتلندية كشريك استراتيجي لتنفيذ المشروع.

يستذكر السيد القاسمي أنه في سبتمبر ونوفمبر ٢٠١٠، وقعت اللجنة التنسيقية للإطار البحريني للمؤهلات (BQF) وعلى التوالي، على مذكرتي تفاهم مع كل من هيئة المؤهلات الوطنية الإيرلندية (NQA-I)، والإطار الأسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات (SCQF).

وفي هذا الصدد تقول الدكتورة أيلين بونتون (Aileen Ponton) الرئيس التنفيذي للإطار الأسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات: "في نوفمبر ٢٠١٠، وقّعنا مذكّرة تفاهم رسمية مع اللجنة التوجيهية لمشروع الإطار البحريني للمؤهلات، والتي حدَّدت نطاق شراكة إطار الاعتماد والمؤهلات الأسكتلندي (SCQF) بتقديم المشورة والملاحظات للجنة التوجيهية للإطار البحريني للمؤهلات فيما يخص جوانب تطويره وحوكمته، وتقديم التعليق والرأي النهائي في سبيل تأسيس الإطار الوطني للمؤهلات في مملكة البحرين.. لقد كانت هذه بداية عشر سنوات من التعاون الوثيق، لم ينصب تركيزنا خلالها على المناقشات والاتّصالات الاعتيادية فيما يتعلّق بالجوانب العامة لتطوير الإطار فحسب، بل أيضًا على المجالات الرئيسة الثلاثة لتطوير الإطار".

وبعد مناقشات واجتماعات وُجد ارتباط فكرة إطار المؤهلات بالجودة والتعليم والتدريب، حينها بدأ التفكير الجدي في جعلها مستقلة، أو ضمها لجهات أخرى ذات ارتباط، وفي العام ٢٠١١، جاء قرار لجنة تطوير التعليم والتدريب (المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب حاليًا) بنقلها لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب.

عن هذه المحطة المهمة في تاريخ الإطار الوطني للمؤهلات، يقول سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة في افتتاح مؤتمر الهيئة في ٢٠١٥: "إنَّ الإطار الوطني للمؤهلات، ومنذ مراحل تأسيسه الأولى،

حفل توقيع نقل الإطار الوطني للمؤهلات من صندوق العمل "تمكين" إلى هيئة جودة التعليم والتدريب (٢٠١١)

وإسناد مهامه للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، والقائمون عليه يضعون نصب أعينهم هدفًا إستراتيجيًا، وهو الوصول بمؤهلاتنا ومخرجاتنا إلى مرتبة المؤهلات الدولية المعترف بها، وتمكينها من المنافسة والسبق".

بعد أن نقلت المسئولية إلى هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، تم تكليف الدكتور أحمد خضير، والأستاذ خالد المناعي مدير أول وحدة العمليات (إدارة الموارد البشرية والمالية حاليًا)، بالإشراف على نقل كل ما يتعلق بمشروع الإطار الوطني للمؤهلات من مقر المشروع في ضاحية السيف إلى مقر الهيئة في الضاحية نفسها، وكذلك ترتيب نقل مخرجات مرحلة التصميم، طبقًا لاتفاقية النقل التي تمت بين الهيئة وصندوق العمل "تمكين" في نوفمبر٢٠١١، حيث وقّعها عن الهيئة الدكتورة جواهر شاهين المضحكي، وعن صندوق العمل "تمكين" السيد محمود الكوهجي، الرئيس التنفيذي للصندوق حينذاك.

نذكر هنا أن ذلك الانتقال قد تسبب في إحداث تغييرات على مسمى

الهيئة، والهيكل التنظيمي، والشعار، فقد تم إعادة تسمية الهيئة بموجب المرسوم رقم: (٨٣) لسنة ٢٠١٢؛ ليصبح مسماها: " الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب"، كما تم إضافة إدارة عامة خاصة بالإطار الوطني للمؤهلات.

وقد تضمن المرسوم أيضا تشكيل لجنة استشارية للإطار الوطني للمؤهلات بقرار من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء، ترأسها الدكتورة جواهر المضحكي، بصفتها الرئيس التنفيذي للهيئة، وعضوية ممثلين عن الجهات المعنية بعمل الإطار، وهي: وزارتا التربية والتعليم، والعمل والتنمية الاجتماعية، وديوان الخدمة المدنية، إضافة إلى مجلس التعليم العالي، والجامعات الحكومية والخاصة والمعاهد الخاصة، وممثل عن القطاع الخاص.. وقد صدر قرار عن سمو رئيس الوزراء الموقر بتشكيل أول مجلس استشاري للإطار الوطني للمؤهلات في يوليو ٢٠١٣. وبناءً على المرسوم السابق، حدث تعديلٌ على تصميم شعار الهيئة المكون من أربع أيادٍ؛ تمثلُ كلٌ واحدة منها إدارةً من الإدارات الأساسية الأربع في الهيئة، حيث أضيفت يدٌ خامسة للشعار تمثل الإطار الوطني للمؤهلات. ولعله من المناسب هنا الإشارة إلى تغيير مسميات هيئة جودة التعليم والتدريب عبر عقد من تأسيسها، حيث تم تغيير اسم الهيئة ثلاث مرات قبل أن يستقر على الاسم الحالي.

فعند التأسيس في العام ٢٠٠٨، كان يطلق عليها هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، ثم في العام ٢٠١٢، تم تغيير اسمها إلى الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، وأخيرًا في العام ٢٠١٦، تم الاستقرار على اسمها الحالي هيئة جودة التعليم والتدريب.

الهيئة الوطنية
للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب
National Authority for Qualifications &
Quality Assurance of Education & Training

اجتماع اللجنة الاستشارية للإطار الوطني

حفل توقيع العقد بين الهيئة وصندوق العمل "تمكين" والشريك الدولي هيئة المؤهلات الأسكتلندية، لتنفيذ المرحلة الثانية من الإطار الوطني للمؤهلات (٢٠١٢)

اجتماع مع فريق المؤهلات الأسكتلندية في مقر الهيئة (مارس ٢٠١٢)

لقد كان مشروع الإطار الوطني للمؤهلات جديدًا في أفكاره وفلسفته؛ لذا كان تنفيذه على ثلاث مراحل مدعاة لتأسيسه بصورة صحيحة ضامنة للنجاح.. لقد كان العمل على إنشاء الإطار الوطني للمؤهلات على ثلاث مراحل، وهي: مرحلة التصميم ٢٠١٠-٢٠١١، ومرحلة الإعداد ٢٠١٢-٢٠١٤، ومرحلة التطبيق التشغيلي منذ العام ٢٠١٤، إلى الآن، حيث تم تمويل مرحلتي التصميم والإعداد من قبل صندوق العمل "تمكين"، في حين قامت هيئة المؤهلات الأسكتلندية (SQA) بتقديم الدعم التقني اللازم في المرحلتين الثانية والثالثة، وبتمويل من صندوق العمل "تمكين" أيضًا.

يشير الدكتور خضير إلى عقد وُقِّعَ في ٢٣ من مارس ٢٠١٢، بين كل من الهيئة وصندوق العمل "تمكين" من ناحية، وهيئة المؤهلات الأسكتلندية من ناحية أخرى، وقعه عن الهيئة الدكتورة جواهر شاهين المضحكي الرئيس التنفيذي لهيئة جودة التعليم والتدريب، وعن صندوق العمل "تمكين" السيد محمود الكوهجي الرئيس التنفيذي للصندوق آنذاك، والدكتورة جانت براون Dr. Janet Brown الرئيس التنفيذي لهيئة المؤهلات الأسكتلندية.

ويضيف د. خضير، كانت أهم الأولويات المتوقع إنجازها في مرحلة الإعداد تمهيدًا للانتقال إلى مرحلة التنفيذ، هو إجراء التطبيق التجريبي لكل ما تم تصميمه من أدوات، وسياسات، وهياكل للإطار، حيث شارك فيه (١٧) مؤسسة تعليمية وتدريبية تطرح (٢٠) مؤهلًا أكاديميًا في قطاعي التعليم العالي والتعليم المهني، كما ساهمت الهيئة - في تلك الفترة - في فريق المؤهلات الخليجية الذي عقد اجتماعات عدة في دول خليجية بين عامي ٢٠١٢ – ٢٠١٣، بهدف بناء إطار خليجي موحد للمؤهلات. تحدثت الرئيس التنفيذي لهيئة المؤهلات الأسكتلندية الدكتورة جانت براون عن علاقة الشراكة بين هيئة المؤهلات الأسكتلندية وهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب بعد استكمال مرحلتها الأولى، فقالت: "استكمَلَت المرحلة الأولى من تطوير الإطار الوطني للمؤهَّلات بنجاح.. وتبعًا لذلك؛ دُعيَت هيئة المؤهلات الأسكتلندية للتوقيع على تمديد العقد لمرحلة التطوير الثانية، والتي تركِّز على المساعدة في تقديم اقتراحات حول هيئة تستند إلى صلاحيتها القانونية، وتحمل مسئولية وطنيةً متمثِّلة في إدارة الإطار الوطني، وتنفيذ المرحلة الثالثة".

لقد كان الهدف من تلك الشراكات في مختلف المبادرات المقدمة الوصول إلى نماذج بحرينية مطورة ترتقي بجميع تلك المبادرات، وبما يضمن أن تكون بحرينية الهُوِيَّة، والكفاءات، والقدرات. "لقد تمحور الإطار البحريني للمؤهّلات حول عملية إصلاح التعليم الأوسع نطاقًا

سعادة الأستاذ عبد العزيز بن محمد الفاضل رئيس مجلس الإدارة والسادة الأعضاء (نوفمبر ٢٠١٦)

في المملكة، وكانت غايته الأساسية هي جعل احتياجات المتعلِّم محل اهتمام نظام التعليم والتدريب الوطني.
وقد التزمت هيئة المؤهّلات الأسكتلندية بالعمل مع الأطراف المعنية بشكلٍ رئيس لتحقيق هذه الغاية، من خلال التطوير، وضمان امتثال الإطار البحريني للمؤهلات للسياسات والإجراءات ذات العلاقة للمقاصد الوطنية المحدَّدة في رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠ ".

ذكرت الأستاذة عصمت جعفر مدير إدارة التعاون والتنسيق الأكاديمي حاليًا: إنه في مرحلة تصميم الإطار كوَّن الفريق الفني لهيئة المؤهلات الأسكتلندية لدى هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب العديدَ من "مجموعات العمل" في مجال سياسات الإطار الوطني للمؤهلات، والتي ضمت ممثلين عن المؤسسات التعليمية والتدريبية والجهات ذات العلاقة في المملكة. وكان الغرض من تشكيل هذه المجموعات استشارة الأطراف ذات العلاقة في صياغة السياسات منذ بداية التأسيس.

تضيف الأستاذة عصمت بشأن المرحلة الثانية (مرحلة الإعداد)، والتي أدارتها هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، وبدأت في شهر مارس من العام ٢٠١٢، حيث تم تأسيس لجنة فنية للإطار الوطني للمؤهلات في أوائل العام ٢٠١٢، ثم انتقلتْ في أكتوبر ٢٠١٢، إلى الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات، حيث شهدتْ هذه المرحلةُ تأسيسَ ست مجموعات عمل؛ بمشاركة المؤسسات التعليمية والتدريبية الحكومية والخاصة، وأرباب الأعمال، والهيئات الحكومية، وكافة الجهات المعنية. يقول الدكتور خضير حول تلك المرحلة: "كانت توصيات مجموعات العمل ترفع إلى اللجنة الفنية التي بدورها ترفع توصياتها إلى الدكتورة جواهر المضحكي لاعتمادها".

في هذه المرحلة كان الدعمُ الرسمي لإنجاح المبادرات كبيرًا، متمثلًا في توفير جميع الاحتياجات، وتغطية كافة الالتزامات؛ لضمان نقل الخبرات وتحقيقها على الأرض في أفضل صورة.

كغيرها من المبادرات، تم إرسال فريق من الهيئة إلى أسكتلندا؛ لاكتساب الخبرة في واقع عملي، لا نظري فقط.

في يوليو من العام ٢٠١٣، تم تعيين الدكتور طارق السندي مديرًا عامًا للإطار الوطني للمؤهلات، حيث قام بالإشراف على المرحلة التجريبية خلال العام ٢٠١٣-٢٠١٤، بالتعاون مع الشريك الدولي "الهيئة

عدد عمليات الإطار الوطني للمؤهلات ٢٠١٥ - ٢٠١٨

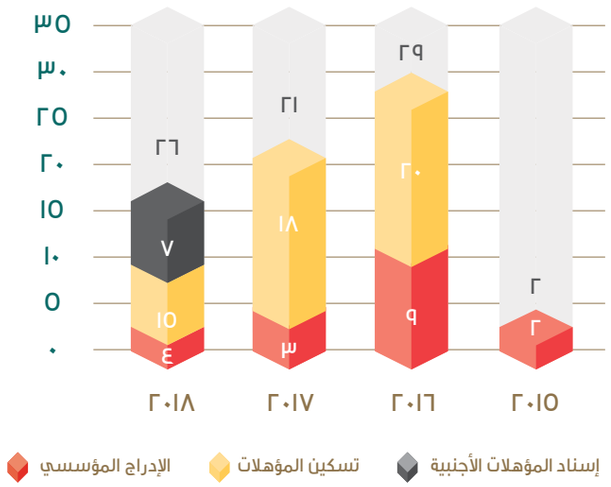

الأسكتلندية للمؤهلات"، حيث تم مراجعة كافة السياسات، الإجراءات والأدلة الإرشادية المتعلقة بالإطار الوطني للمؤهلات، بالإضافة إلى المحددات الوصفية، وكان ذلك بهدف تبني أفضل الممارسات الدولية وتكييفها وفقًا لأنظمة التعليم والتدريب بالمملكة.

يشير الدكتور السندي إلى الدليل الخاص بعمليات الإطار الوطني المسمى: "دليل مؤسسات التعليم والتدريب"، والذي تزامن إصداره مع المرحلة التشغيلية التي انطلقت في أكتوبر ٢٠١٤؛ للمساعدة في عمليات إدراج مؤسسات التعليم والتدريب، وتسكين المؤهلات الوطنية، وذلك بعد تجريبه في المرحلة السابقة.. ومنذ ذلك الحين وإلى يومنا هذا، وبعد إصدار ذلك الدليل، بدأت الهيئة في تلقي طلبات التسكين والإدراج، حيث بدأ الوعي ينتشر بين مؤسسات التعليم والتدريب، بأهمية هاتين العمليتين: الإدراج والتسكين؛ لرفع مستوى جودة أدائها في مختلف النواحي. حول أطوار الانتقال في مذكرة التفاهم مع الهيئة الأسكتلندية، تقول الدكتورة أيلين بونتون الرئيس التنفيذي للإطار الأسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات:

"في العام ٢٠١٥، حدَّثنا مذكِّرة التفاهم، ووقعنا المذكّرة الجديدة بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠١٥، مع (الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب)، والتزمنا بها مجددًا بتقديم المعلومات والمشورة، ومشاركة أفضل الممارسات، واستكشاف الإمكانيات المستقبلية لمحاذاة (Referencing) الإطار البحريني للمؤهلات مع إطار الاعتماد والمؤهلات الأسكتلندي. وفي الفترة ما بين ٢٠١٦-٢٠١٧، دعمنا العمل؛ للنظر في الطريقة التي يمكن بها للإطار البحريني للمؤهلات أنْ يعترف بمؤهلات من خارج البحرين، مع مراعاة المعايير والإجراءات التي طوَّرتها هيئة جودة التعليم والتدريب لمؤهلاتها بالقدر الممكن".

وتواصل: "في العام ٢٠١٧ أخيرًا، اتَّفقنا على بدء العمل، وإشارة الإطاريْن رسميًا لبعضهما بعضًا، وخطَّطنا لإتمام هذا العمل وفي تاريخ ١٤ يونيو ٢٠١٨، وافق مجلس إدارة الهيئة الأسكتلندية للمؤهلات والساعات المعتمدة على محاذاة الإطار الوطني البحريني للمؤهلات مع الإطار الأسكتلندي للمؤهلات".

تعدُّ عملية محاذاة الإطار الوطني للمؤهلات مع الإطار الأسكتلندي هي الأولى في منطقة الشرق الأوسط والثانية من حيث دول خارج الاتحاد الأوروبي. كما تهدف عملية المحاذاة بين أطر المؤهلات إلى دعم التنقل والاعتراف المتبادل بكل من المؤهلات والطلبة على المستوى الدولي، بالإضافة إلى تعزيز الثقة في كفاءة حملة المؤهلات الوطنية.

وتأتي الثقة من خلال تقديم تفسير واضح وموثوق فيه حول كيفية ارتباط مستويات المؤهلات الوطنية في دولة ما بتلك الموجودة في دولة أخرى.

نعود مرة أخرى للعام ٢٠١٥، حيث وسعت الهيئة مهامَّ الإطار ليشمل أيضا إسناد (Alignment) المؤهلات الأجنبية على الإطار الوطني للمؤهلات، بالتعاون مع الشريك الدولي للهيئة؛ هيئة الساعات المعتمدة والمؤهلات الأسكتلندية (SCQF)، وبتمويل من صندوق العمل "تمكين". وقد بدأت الهيئة إسناد المؤهلات الأجنبية على الإطار الوطني للمؤهلات في سبتمبر ٢٠١٧، حيث تم إلى الآن إسناد (٦) مؤهلات أجنبية.

وتشير الدكتورة جواهر المضحكي إلى أن مشروع إسناد المؤهلات الأجنبية سيوفر فهمًا أفضل لقيمة المؤهلات الأجنبية الممنوحة من المؤسسات التعليمية والتدريبية في المملكة والشهادات الاحترافية، والتي تقرب من (٦٠٠) مؤهل أجنبي، وذلك بمقارنتها بمستويات الإطار الوطني للمؤهلات، وبالتالي إسنادها إليه.

تغيير وتجديد

لقد كان نقل الإطار الوطني للمؤهلات لهيئة جودة التعليم والتدريب تدوينًا لعنوان جديد من التغيير والتجديد، ليس كونه إضافة مهمة أخرى للهيئة فحسب، بل تغييرًا طالَ الجوانبَ الإداريةَ والفنيةَ، تبعه تغييرٌ في التبعية الإدارية والوظيفية.

يقاس نضج المؤسسات بالدور والأثر الحقيقي الذي تحققه وتترجمه على الأرض، والذي يفرض عليها في أحيان كثيرة التغيير والتجديد في هيكلتها ووظائفها، بما يفسح المجال لها لتقوم بأدوار أخرى، وهذا لا يتحقق إلا لأنها قد اكتسبت الثقة والمصداقية سواء بين الجمهور أو بين المؤسسات العاملة في ذات الميدان.

لقد بدأت الهيئة تأخذ دورها كجهة معتمدة في تقييم جودة المؤسسات التعليمية والتدريبية؛ لذا كان من الطبيعي أن تنتقل إلى طور جديد من الأداء ذي التوقعات العالية.

وما إن انتقلت مهمة الإطار للهيئة، إلا وبدأ العمل على قدم وساق لإعادة تنظيم العمل إداريًا، وفنيًا، بما يعيد ترتيب الرؤية والأهداف؛ لأنَّ المهمات قد اتسعت، والمسئوليات قد تشعبت.

بعد صدور قانون الخدمة المدنية للعام ٢٠١٠، وضم الإطار الوطني للمؤهلات للهيئة في العام ٢٠١١، تحتَّم على الهيئة إجراء تغييرات كبيرة؛ لتتوافق مع ما سبق.

يتحدث الأستاذ خالد المناعي عن هذه المرحلة الانتقالية، فيقول: "منذ أن صدر القرار، بدأت الهيئة فورًا في تكييف إجراءاتها بما يتوافق مع أنظمة ديوان الخدمة المدنية، وباستحداث هياكل تنظيمية، ومهام الوحدات والأوصاف الوظيفية، كما قامت بتسكين الموظفين على الهياكل التنظيمية الجديدة".

وفي فبراير ٢٠١٢، صدور المرسوم الملكي بتعيين رئيس وأعضاء مجلس إدارة هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب (وكان هذا

مسمَّاها حينذاك)، برئاسة الأستاذ عبد العزيز بن محمد الفاضل.
وتقول الدكتورة المضحكي: "كما كانت المتابعة الجدية لتلك المسيرة من قبل سعادة الأستاذ عبد العزيز بن محمد الفاضل، رئيس مجلس إدارة الهيئة المشكل في العام ٢٠١٢، والتي اتسمت بخطى واثقة نحو تحقيق الأهداف المرجوة لعمل الهيئة، وقد أسهمت معرفته العميقة للتعليم في المملكة؛ لكونه وزيرًا أسبق للتربية والتعليم، في إيمانه بالدور المؤثر الذي تقوم به هيئة جودة التعليم والتدريب في تطوير العملية التعليمية في المملكة".

يقول الأستاذ الفاضل: "مع التوسع الكبير في الاستثمار في التعليم عبر افتتاح العديد من المدارس، والجامعات، والمعاهد الحكومية والخاصة، كان لزامًا على الجهات المعنية ضبط، وتنظيم العملية التعليمية، حرصًا منها على أن يكون التوسع مدروسًا ومقرونًا بالجودة والنوعية في الأداء".

يواصل الفاضل: "تلك الأمانة والمسئولية، نفذتها الهيئة بتوفيق من الله سبحانه وتعالى، وباعتماد على الكفاءات البحرينية المؤهلة والمدربة، وبتجاوب، وشراكة من جميع مؤسسات الدولة؛ ممَّا مكَّن المؤسسات التعليمية والتدريبية في المملكة، من تحقيق التغيير المطلوب بدرجات وسرعة متفاوتة، كانت نتيجتها إدخال التحسينات المطلوبة، وذلك بوضع خطط التحسين التي تم تنفيذها، ومراقبتها بعناية، وتشجيع المؤسسات على تبني سياسة موجهة نحو سوق العمل، وتلبية الاحتياجات المجتمعية.

إنَّ الجهودَ التي قامت بها هيئة جودة التعليم والتدريب، بمجلس إدارتها وبرئيسها التنفيذي الدكتورة جواهر شاهين المضحكي، وجميع موظفيها، لهي جهود مقدرة، ومليئة بالتفاني والعمل الجاد؛ لرفعة شأن مملكتنا الغالية البحرين".

المؤتمرات والمنتديات

لا يمكن قياس النضج بامتلاك المهارات فقط دون القدرة على نشر المعرفة، وتحقيق التأثير والأثر الفعلي في التخصص..

لقد أوجدت الهيئة لنفسها مكانة قوية وثابتة بين مؤسسات التعليم والتدريب، وهو ما دفع إدارتها التنفيذية لأن تختط نهجًا تشاركيًا وتكامليًا، لا يعتمد على التفرد بالقرار وإنَّما بالتشاور، كما لا يركن إلى المعرفة الداخلية المغلقة والجامدة، ولكن يستند إلى التعاون والاستفادة من المعارف والتجارب واستحضارها والاستفادة منها في البناء والتنمية العلمية والعملية، ما بين مؤتمرات ومنتديات، راكمت عبر سنوات تجارب، ومهارات، ومعارف لا يمكن حصرها.

لقد انتهجت الرئيس التنفيذي للهيئة سياستين ضمن أسلوبها الإداري، الأولى: تشكيل مجلس استشاري للرئيس التنفيذي – الذي تحدثنا عنه سابقًا - يضم مديري الإدارات في الهيئة، يسمى حاليًا (مجلس الإدارة التنفيذية) أما الثانية: فهو عقد مؤتمر دولي، وتنظيم منتديات مهنية سنويًا بالتناوب، حيث يعقد المؤتمر الدولي في عام، والمنتديات في العام الذي يليه.

لقد نجحت تلك السياسية في ترسيخ جزء أساسي من عمل الهيئة، وهو نشر ثقافة الجودة والمشاركة المجتمعية والمهنية فيما يتعلق بها في مؤسسات الوطن التعليمية والتدريبية.

يقول الأستاذ عبد العزيز الفاضل رئيس مجلس إدارة الهيئة: "منذ أن تأسست هيئة جودة التعليم والتدريب في العام ٢٠٠٨، إلى يومنا هذا، وهي ملتزمة بقوة بنقل المعارف والتجارب من الخبراء الدوليين، سعيًا لتوطين الخبرات المتميزة في ضمان جودة التعليم والتدريب من خلال تحسين أداء المدارس، ومؤسسات التعليم العالي والمهني، وهو ما كان له أبلغ الأثر فيما تحقق للبحرين من سمعة في هذا المجال".

ويواصل: "تلك السمعة الدولية أثمرت الحضور الإقليمي الواسع لكفاءات الهيئة، في المحافل، والاجتماعات، وورش العمل التي تقام على مستوى الدول العربية والأجنبية، ليس كمشاركين فحسب؛ بل كخبراء أيضا يتم طلبهم لنقل تجربة مملكة البحرين في القطاعات المختلفة المرتبطة بجودة التعليم والتدريب".

تتحدث الأرقام أنَّ هيئة جودة التعليم والتدريب قد عقدت منذ تأسيسها (٤) مؤتمرات دولية في الأعوام ٢٠١١، و٢٠١٣، و٢٠١٥، و٢٠١٧، كما نظَّمت (٢٤) منتديًا متخصصًا ضمن أعمال إداراتها المختلفة، وقد عقدت جميع مؤتمراتها الدولية برعاية كريمة من سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس الوزراء رئيس المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب، الذي كان راعيًا وداعمًا لجميع المؤتمرات، والفعاليات الكبرى التي نظمتها، وأشرفت عليها هيئة جودة التعليم والتدريب منذ تأسيسها إلى يومنا هذا، ما مكَّنها من تخطِّي الكثير من الصعوبات والتحديات.

تقول الأستاذة دعاء شرفي (مدير الاتصال حاليًا): "في العام ٢٠١٠، تم الاتفاق على عقد أول مؤتمر للهيئة في مطلع العام ٢٠١١، كان المؤتمر كبيرًا جدًا من حيث عدد المدعوين والحضور، ومن حيث المادة العلمية التي طُرِحَتْ فيه، كان عقد هذا المؤتمر أول تحدٍّ يواجه فريق الاتصال".
كان المؤتمر الأول هو النواة الأولى التي جعلت الفريق يجعل التميز نصب عينيه في جميع مهامه، هو المحرك لهم لتقديم الأفضل، والسعي نحو التحسين والتطوير المستمر.

تواصل شرفي: "المؤتمر الأول، ثم تبعه الثاني في العام ٢٠١٣، والثالث في العام ٢٠١٥، وبحضور أكبر فاق (٦٠٠) مشارك محليين ودوليين، وبنجاحٍ تلاه نجاحٌ في ظل عمل منتسبي الهيئة بتفانٍ كفريق واحد".

صور من المؤتمر الأول ٩ – ١٠ فبراير ٢٠١٢

افتتاح المؤتمر الأول للهيئة، برعاية سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة

سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة يكرم المتحدثين في المؤتمر الأول

سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة (راعي الحفل) ومعالي الشيخ خالد بن عبدالله رئيس مجلس الإدارة (آنذاك) خلال حفل افتتاح المؤتمر الأول

صور من المؤتمر الثاني ٢٠ – ٢١ فبراير ٢٠١٣

افتتاح المؤتمر الثاني للهيئة، برعاية سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة

سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة يكرم المتحدثين في المؤتمر الثاني

سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة يرعى المؤتمر الثاني

افتتاح المؤتمر الثالث للهيئة برعاية سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة

سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة يكرم المتحدثين في المؤتمر الثالث

سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة يلقي كلمته في المؤتمر الثالث

الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة متحدثًا رئيسًا في المؤتمر الثالث

الرئيس التنفيذي وعدد من الحضور في المؤتمر الثالث

صورة جماعية للمشاركين في المؤتمر الثالث لهيئة جودة التعليم والتدريب

مجلس إدارة الشبكة الدولية لضمان جودة التعليم العالي في مؤتمر الشبكة الدوري في مدينة شيكاغو الأمريكية (٢٠١٥)

مؤتمر الشبكة الدولية لضمان جودة التعليم العالي

ثم كان مؤتمر ٢٠١٧، وهو مؤتمر الشبكة الدولية لضمان جودة التعليم العالي، والذي تزامن مع استضافة الاجتماع الإقليمي لمنظمة اليونسكو، وهو من أكبر المؤتمرات التي نظمتها الهيئة، والذي سجل قصة نجاح ستظل في الذاكرة.

يعدُّ هذا المؤتمر من أهم فعاليات الشبكة الدولية لضمان جودة التعليم العالي، وقد تقدمت مملكة البحرين بطلب استضافته على أرضها في العام ٢٠١٥.

في ذلك العام، وخلال اجتماع الجمعية العمومية للشبكة الدولية في مؤتمرها بمدينة شيكاغو الأمريكية للتصويت على عرض مملكة البحرين لاستضافة مؤتمر الشبكة القادم. وبناء على ما قدمه الوفد البحريني من عرض شرح فيه الإمكانات والقدرات التي تؤهل البحرين لاستضافة مثل هذه المؤتمرات، تم التصويت لتنال البحرين حقوق الاستضافة وبالإجماع، ليُعقد في العام ٢٠١٧ و برعاية كريمة من سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب.

وقد شهد المؤتمر نجاحًا سَطَرته رسائل الشكر، والإشادة، والتقدير من الحضور الدولي الكبير الذي شارك بفاعلية كبيرة خلال جميع جلسات المؤتمر.

سعادة الأستاذ عبدالعزيز بن محمد الفاضل رئيس مجلس إدارة الهيئة، نيابة عن نائب راعي الحفل سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، يُكرم معالي الدكتور أحمد بلهول - وزير الدولة لشئون التعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة بمؤتمر الشبكة الدولية

سعادة الأستاذ عبدالعزيز بن محمد الفاضل نائب راعي الحفل رئيس مجلس إدارة الهيئة يكرم المتحدثين والرعاة في مؤتمر الشبكة الدولية لضمان جودة التعليم العالي

استضافة الهيئة مؤتمر الشبكة الدولية لضمان جودة التعليم العالي برعاية كريمة من سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة

صورة جماعية لضيوف الهيئة في مؤتمر الشبكة الدولية لضمان جودة التعليم العالي

صور من استضافة مؤتمر الشبكة الدولية لضمان جودة التعليم العالي والاجتماع الإقليمي لمنظمة اليونسكو (مملكة البحرين ٢٨ فبراير – ٢ مارس ٢٠١٧)

هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
مملكة البحرين - Kingdom of Bahrain

استضافة الهيئة الاجتماع الإقليمي لمنظمة اليونسكو برعاية كريمة من سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة

سعادة وزير التربية والتعليم نائب راعي الحفل يكرم الدكتور ديفيد اتشوارينا مدير السياسات وأنظمة التعلم مدى الحياة باليونسكو في الاجتماع الإقليمي لمنظمة اليونسكو

عدد من المشاركين والمنظمين في اختتام استضافة الاجتماع الإقليمي لمنظمة اليونسكو (٢ مارس ٢٠١٧)

صور من منتديات هيئة جودة التعليم والتدريب

أحد منتديات الهيئة (الإطار الوطني للمؤهلات - ٢٠١٥)

أحد منتديات الهيئة (التدريب المهني - ٢٠١٥)

صور من منتديات هيئة جودة التعليم والتدريب

أحد منتديات الهيئة (المدارس الحكومية والخاصة - ٢٠١٦)

أحد منتديات الهيئة (التعليم العالي - ٢٠١٦)

منتدى المرأة في المجال الهندسي بالتعاون مع المجلس الأعلى للمرأة بمناسبة يوم المرأة البحرينية (نوفمبر ٢٠١٧)

اعتماد الهيئة.. قصة نجاح تُرْوَى

نعم، هي قصة نجاح يحقُّ لها أن تُكْتَبَ وتعلّق على جدار التفوق والإنجاز لهذه المبادرة الوطنية، التي غُرِسَتْ وكانت تحديات مواجهتها كثيرة، ولكن لأن هناك منْ آمنَ بها وبالكفاءات البحرينية، فقد خرجت قوية ومتكاملة.

يتحدث الدكتور السندي: "منذ أنْ عُيِّنَتِ الدكتورة جواهر شاهين المضحكي رئيسًا تنفيذيًا للهيئة، طرحتَ فكرة حاجة الهيئة لاعتماد خارجي من أفضل المؤسسات الدولية في هذا المجال".

ويواصل "بدأنا تحركاتنا وقمت بعمل عدد من الاتصالات للوصول إلى كيفية تحقيق ذلك الهدف، حيث أخبرونا بأن على الهيئة أن تكتسب خبرة العمل في هذا الميدان لما لا يقل عن خمس سنوات، وكان بداية التحدي".

سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، وخلال افتتاح مؤتمر الهيئة – ٢٠١٥، أشار إلى ذلك بكل اعتزاز: "أنَّ دورَ الهيئة ومهامها الداخلية، وأخذها بمعايير الشفافية والمصداقية في تطبيقاتها على مراجعة أداء المؤسسات قد أفضى إلى أن تقوم الهيئة الوطنية للمؤهلات (مسمَّاها آنذاك) بإخضاع نفسها لإجراء مراجعة خارجية على هيكلها وإداراتها الداخلية، ومراجعة أعمالها، ومهامها، ومدى تحقق أهدافها، حيث ستقوم الشبكة الدولية لضمان جودة في التعليم العالي (INQAAHE) بهذه المراجعة"، وبالفعل سارت الأمور كما هو مخطط لها.

بدأ العمل واضحًا لتحقيق ذلك الهدف؛ لأن تلك المراجعة جرت طبقًا لأفضل الممارسات الدولية، وبالتالي تعني الكثير لجميع العاملين في الهيئة، كما تعني الكثير لمؤسسات التعليم والتدريب التي تقوم الهيئة بمراجعتها وتقييمها، والأهم من ذلك كله، هو سمعة مملكة البحرين في ميدان جودة التعليم والتدريب، حيث كنَّا بالفعل بحاجة إلى هذا الإنجاز.

تقدمت الهيئة للشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة في التعليم العالي (INQAAHE) بطلب تقييم مدى انسجام الهيئة مع معايير الممارسات الجيدة؛ حرصًا منها على تأكيد قيم الشفافية، والمصداقية، والمهنية التي تحكم منهجية عملها؛ ومن أجل تأكيد الثقة من قبل المؤسسات التعليمية والتدريبية في المملكة.

لقد كان من شروط الحصول على تلك الشهادة الدولية، إعداد تقييم ذاتي للمؤسسة، يُسلَّم لجهة التقييم قبل زيارتها الفعلية للهيئة.

ويذكر الدكتور السندي هنا أنه تمَّ تشكيل لجنة لإدارة ذلك الملف، والتي قامت بدورها بإعداد معايير الممارسات الجيدة، وقد تعاملت اللجنة باحترافية عالية مع ما هو مطلوب منها، حيث حددت معايير الممارسات الجيدة، ثم قامت بتحديد، وتنفيذ دورات متخصصة لموظفي الهيئة لكتابة التقييم الذاتي المطلوب من الشبكة الدولية لضمان جودة التعليم العالي.

لقد تم اعتماد مبدأ "مشاركة الجميع في كتابة التقرير الذاتي" الذي سيقدم إلى لجنة الخبراء، بحيث تبدأ الكتابة من الموظفين المباشرين للعمل اليومي والعاملين في الميدان، ثم ينتقل عملهم إلى الجهة الإدارية الأعلى تدريجيًا، حتى اكتمل إعداد التقرير.. كان الهدف من هذا الأسلوب أن يكون الجميع في الهيئة على دراية تامة بجميع مفاصل وتفصيلات التقرير، وهذا ما لاحظته اللجنة عندما التقت بالموظفين. بعدها تمت دعوة لجنة الخبراء في الشبكة الدولية لضمان جودة التعليم لمراجعة مواءمة أعمال الهيئة مع الممارسات الدولية في مراجعات الأداء وضمان الجودة.

سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة يستقبل لجنة خبراء المراجعة الخارجية للهيئة من الشبكة الدولية لضمان جودة التعليم العالي (INQAAHE)-(٢٠١٥)

اجتماع التغذية الراجعة بين هيئة جودة التعليم والتدريب وفريق خبراء الشبكة الدولية بعد الانتهاء من تقييم الهيئة

استمرت تلك الزيارة ثلاثة أيام متتالية في مارس ٢٠١٥، كان الجميع خلالها يتطلع لخوض هذه التجربة، فلم تكن تلك الزيارة امتحان لموظف، ولم تكن تلك الزيارة تقييمًا لإدارة، بل كانت تقييمًا لأداء هيئة بأكملها قبلت التحدي، وآمنت بأنَّ مَنْ يقمْ بتقييم ومراجعة الأداء في المؤسسات التعليمية والتدريبية، فعليه أن يبدأ بتقييم نفسه أولًا.

لم يطلب أحدٌ من الهيئة أن تقوم بذلك، وإنما الحسُّ الوطني للمسئولين والعاملين فيها هو ما حركهم للحصول على تلك الشهادة؛ لرفع سمعة مملكة البحرين عاليًا في هذا الميدان.

نواصل حكايتنا.. لقد قام ثلاثة خبراء من الشبكة الدولية باختبار مطابقة المعايير الدولية، وهم: مدير ضمان الجودة في الكلية الجامعية بإيرلندا د. فيونا كروزر، والأمين العام للجنة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية البروفيسور عبدالله المسلم، ومستشار السياسات الدولية في لجنة الاعتماد البولندية د. ماسيج ماركوفسكي.

لقد بحث الفريق عمَّا إذا كانت هيئة جودة التعليم والتدريب تقوم بالممارسات الجيدة المعتمدة في جودة التعليم والتدريب أم لا؟ كان الخبراء يحضرون إلى الهيئة يوميًا خلال الأيام الثلاثة من الساعة الثامنة صباحًا حتى الخامسة مساءً، قابلوا خلال تقييمهم جميع الشركاء الخارجيين، كما كانت لقاءاتهم متواصلة مع جميع موظفي الهيئة بكافة درجاتهم الوظيفية.

انتهت المهمة، وسلموا الهيئة تغذية فورية راجعة كانت إيجابية إلى درجة كبيرة، وقد استفادت منها الهيئة كثيرًا.

لقد تفاجئ خبراء الشبكة الدولية بحجم التناغم، والتناسق، والاستيعاب للدور المطلوب من هيئة جودة التعليم والتدريب القيامَ به.

يقول الدكتور السندي: "بعد أن انتهت مهمة فريق الخبراء، كان الوفد على موعد لزيارة سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، وقد أخبروه بالتالي: "لقد تعلمنا ممارسات جيدة من هيئة جودة التعليم والتدريب في بلدكم البحرين وسننقلها إلى هيئاتنا".

نعم، لقد كان ذلك مؤشرًا للنجاح، بدأت الصفوف العاملة في الهيئة تستشعر النجاح في هذا التحدي الأصعب..

لقد وجدوا ما تم زرعه في التأسيس والنمو.. والنجاح في الاختبار بعد ذلك.

لقد مرت ثلاثة أشهر على سفر الخبراء، ليأتي الخبر من مقر الشبكة الدولية لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في مدينة برشلونة: "لقد اجتازت الهيئة المراجعة الخارجية بنجاح"، حيث ذكرت الشبكة في تقريرها أنَّ الهيئة "توافقت تماما" مع عشرة من أصل اثني عشر معيارًا من معايير الممارسات الجيدة للشبكة، و"توافقت إلى حدٍّ كبير" مع المعيارين الآخرين. كما أشار التقرير إلى التزام الهيئة أدلةَ الممارسات الجيدة التي تتبعها في مراجعاتها لمؤسسات التعليم والتدريب في مملكة البحرين، كما شَمَلَ التقريرُ إشادةَ اللجنة بالممارسات الجيدة المطبقة في الهيئة، والجوانب التي تحتاج إلى التطوير.

نعمْ، لا يَصلُ النَّاسُ إلى حَديقةِ النَّجاحِ دَونَ أنْ يَمرُّوا بمحطَّاتِ التَّعبِ والتَّجربةِ، وصاحبُ الإرادةِ القَويةِ لا يُطيلُ الوقوفَ في هذه المحطاتِ..
(جون ملتن)

لكل مجتهد نصيبٌ، وما كان لهذه القصة أن تنتهي بالسعادة، والفرح، والإنجاز، إلا لأن هناك قيادة مُلهمة صنعت تلك الرؤية الواضحة والقيِّمة للتعليم والتدريب، ووفرت لها كل سبل الدعم، والاستمرارية، والاستقلالية، فكان من الطبيعي أن يكونَ الزرعُ أخضرَ ناضرًا.

الوصولُ لمرحلة النضوج ليس ذا معنى ولا فائدة، إذا لم تكن الخبراتُ، والتجاربُ، والممارساتُ المتفوقةُ هي الجِسرَ الذي تعبرُ عليه، وإذا لم تكن الكفاءات، والمهنية، والمصداقية هي ما يسيِّرُها.

لقد نجحت الهيئة في أن تختط لنفسها طريقًا أهَّلها لتقود مبادرات فرعية كبيرة بدأ أثرها يأخذ حيّزًا كبيرًا في ميدان مؤسسات التعليم والتدريب.. دخل الإطار الوطني للمؤهلات، لتلفت هيئة جودة التعليم والتدريب الأنظار إليها عبر الخبرات والكفاءات البحرينية التي بدأت ترسم نموذجًا بحرينيًا بارعًا لكل ما يتعلق بجودة التعليم والتدريب..

وقد عملت الهيئة إلى الآن على نشر (٦٨) تقريرًا حول الإدراج المؤسسي، وتسكين المؤهلات الوطنية، وإسناد المؤهلات الأجنبية على الإطار الوطني للمؤهلات.

كانت قصةُ الحصول على الاعتمادية حكايةً أخرى تُرْوَى، مازالت ترسمُ بسمة الفرح والإنجاز على مُحَيَّا جميع العاملين في الهيئة، كيف لا؛ وهم الذين صاغوا فصولها حرفًا حرفًا.

ذلك النجاح تلاه نجاحات أخرى، سنرسم لوحتها في المحطة التالية.

هناك.. سنقرأ إلى أين وصلت الهيئة.. سنقرأ نتيجة الإتقان في التأسيس، والحرص على انتقاء الكفاءات والخبرات البحرينية الوطنية المؤهلة.. ليس على المستوى المحلي فحسب بل على الصعيدين الأقليمي و الدولي أيضًا.

سنقرأ عمق الرؤية التي صنعت نموذجًا من الأساس، حتى بات اليوم يشار إليه بالبنان..

التسلسل الزمني لمؤتمرات ومنتديات الهيئة
٢٠٠٨ – ٢٠٢٨

٢٠٠٨

٢٣ نوفمبر

منتدى "التوجهات العالمية في التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين" – إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي
DHR

٢٠٠٩

ديسمبر

منتدى "العلاقة بين المنهج الوطني والتقييم" – إدارة الامتحانات الوطنية
DNE

سبتمبر

منتدى "مراجعة وتقييم أداء المدارس" – إدارة مراجعة أداء المدارس
DSR

٢٠٢٠

٣–٤ مارس

منتدى "تحسين جودة أداء مؤسسات التعليم والتدريب المهني عبر مراجعات ضمان الجودة الداخلية والخارجية" – إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني
DVR

٢٠٢١

فبراير

عقد المؤتمر الدولي الأول بعنوان: جودة التعليم والتدريب: نحو مستقبل أفضل

٣٠–٣١ أكتوبر

منتدى "الاستشارات بشأن الدورة الأولى لمراجعة البرامج الأكاديمية والدورة الثانية المقترحة" – إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي
DHR

٢١–٢٢ نوفمبر

منتدى "أثر التقييم التربوي: من منظور عالمي والتركيز على البحرين" – إدارةالامتحانات الوطنية
DNE

٢٠٢٢

يناير

منتدى "تحسين ضمان جودة مؤسسات التعليم والتدريب المهني في مملكة البحرين" – إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني
DVR

١٥–١٦ فبراير

منتدى "تأصيل ثقافة التقييم الذاتي في المدارس ورياض الأطفال" – إدارة مراجعة أداء المدارس
DSR

٢٠٢٣

فبراير ٢٠٢٣

عقد المؤتمر الدولي الثاني بعنوان: جودة التعليم والتدريب: التحديات والفرص

٢٧–٢٩ أكتوبر

منتدى "منظمة ضمان الجودة للدول الإسلامية ٢٠١٣ بعنوان "تعزيز أطر التعاون الإقليمي في العالم الإسلامي"

٧ نوفمبر

منتدى "نحو تعليم وتدريب مهني أفضل: أسلوب التعلم القائم على المخرجات" – إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني
DVR

١٢ نوفمبر

منتدى "المؤيدون والمعارضون لعملية التقييم الدولي" – إدارة الامتحانات الوطنية
DNE

٢٠١٤

٢٢-٢٣ فبراير

منتدى "جودة مراجعة أداء المدارس: التحديات والقيادة التحويلية" – إدارة مراجعة أداء المدارس
DSR

٣ أبريل

منتدى "التعليم العالي: تضافر الجهود" – إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي
DHR

٢٢-٢٣ أكتوبر

منتدى "بعد جديد للاقتصاد المعرفي" – الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات
GDQ

مشروع ضمان جودة التعليم العالي عبر الحدود – الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات
GDQ

٢٠١٥

فبراير ٢٠١٥

عقد المؤتمر الثالث بعنوان: جودة التعليم والتدريب: الاستدامة وتوفير فرص العمل

٢٥-٢٦ نوفمبر

منتدى "الإطار الوطني للمؤهلات...تمهيد الطريق لتطوير التعليم" – الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات
GDQ

٢٠١٦

١٤ يناير

منتدى "الامتحانات الوطنية: تطوير القدرات لتحسين الأداء" – إدارة الامتحانات الوطنية
DNE

٢٠ يناير

منتدى "التعليم والتعلم في المرحلة الإعدادية من منظور الجودة" – إدارة مراجعة أداء المدارس
DSR

٤ فبراير

منتدى "التعليم والتدريب المهني: مضاعفة الجهود لسد الفجوات" – إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني
DVR

٢٧ فبراير

منتدى "تعزيز المعايير الأكاديمية في التعليم العالي" – إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي
DHR

٢٠١٧

٢٢ يناير

ندوة مشروع الإطار الوطني للمؤهلات
GDQ

فبراير – مارس ٢٠١٧

استضافة مؤتمر الشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة في التعليم العالي

مارس ٢٠١٧

استضافة الاجتماع الإقليمي لمنظمة اليونسكو

٢٠١٨

٢٩ أبريل

منتدى "هل نحن على مقربة من تلبية احتياجات سوق العمل" – الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات
GDQ

٢٧ سبتمبر

منتدى "معايير وآليات مراجعة أداء المدارس: الحاضر والتطلعات"
DSR

٧ نوفمبر

منتدى "الامتحانات الوطنية: قراءة في البيانات وقراءة في الأثر" – إدارة الامتحانات الوطنية
DNE

الهيئة عبر الحدود..

لم تنتظر الهيئة مرور السنوات على تأسيسها لتعبر الحدود وتحقق التأثير الخارجي..

لأن التأسيس كان على أرضية راسخة، وضعت الكفاءات البحرينية في المكان المستحق؛ لتتحقق الرؤية في تحويل هيئة جودة التعليم والتدريب من هيئة محلية إلى بيت خبرة خليجي وإقليمي، بل دولي، له حضوره في كافة المحافل الإقليمية والدولية المتخصصة في جودة التعليم والتدريب.

لقد كان التدرج من الإتقان على الصعيد المحلي إلى التميز على المستوى الخارجي مؤشرًا على تحقق الأهداف ووضوح الرؤية.

بالتأكيد لا يمكن الاكتفاء بالسرد الداخلي للإنجاز والتميز، ولكنها شهادات رموز مؤسسات، وشبكات ضمان جودة التعليم خليجيًا، وإقليميًا، وعربيًا، ودوليًا، الذين أكدوا ذلك الحضور.

نعبر هنا إلى خارج الحدود، في انتقال من محطات نجاح داخلية، إلى أخرى خارجية.

من هيئة محلية إلى بيت خبرة

من يتابع خط سير هيئة جودة التعليم والتدريب يدرك أنَّ تلك المبادرة التطويرية في إصلاح التعليم والتدريب، لم تكتف بمهمتها في ضمان جودة مؤسسات التعليم والتدريب في مملكة البحرين، لكنها نجحت في أنْ تتحول مع خبراتها المتراكمة إلى بيت خبرة، يقدم استشاراته خليجيًا، وإقليميًا، وعربيًا، ودوليًا.

تذكر الدكتورة جواهر المضحكي دائما أنَّ أهمَّ ما يميز الهيئة اليوم هو العنصر البشري الذي يشكل أكبر عامل قوة فيها، وهو ما حقق سمعة طيبة لمملكة البحرين في جودة التعليم والتدريب.

وتؤكد الدكتورة المضحكي: "كنا في البدايات منشغلين بالعمل بصورة كبيرة، لتنفيذ خططنا المستقبلية، والتي أنجزت بنجاح مشهود له محليًا، وإقليميًا، ودوليًا.. واليوم نجحت هيئة جودة التعليم والتدريب في تحقيق سمعة طيبة لمملكة البحرين في جودة التعليم والتدريب.. وعلى الرغم من عمرها الفتي، والحمد لله، فإن مؤسسات التعليم والتدريب باتت على علم ومعرفة من خلالها بتطبيق معايير الجودة، والأثر المردود عليها وعلى المجتمع. إننا وبالعمل الذي بدأنا به منذ عشر سنوات مستمرون في تحقيق الهدف والتخطيط لمستقبل أكثر إشراقا للعملية التعليمية والتدريبية في مملكة البحرين".

يشير الدكتور طارق السندي إلى أنه وتحديدًا في ديسمبر ٢٠٠٩، تمت دعوتنا من مجلس الجامعات الخاصة بدولة الكويت الشقيقة؛ لعرض تجربة مملكة البحرين في ضمان جودة التعليم والتدريب.

كانت التجاربُ والممارساتُ تزداد مع مرور الوقت نضجًا، وكان ذلك مدعاةً ليكون الحضور الخارجي لافتا ومتواصلا.

كما كانت زيارة وفد هيئة جودة التعليم والتدريب إلى الأردن، ومن ثم إلى سوريا في ٢٠١٠، لتقديم الإطار المؤسسي لمراجعات مؤسسات التعليم العالي.

وفي لبنان، تمت مراجعة المرسوم اللبناني، ومقارنته بالمرسوم البحريني، تلتها زيارة إلى تونس، وبعدها كانت زيارة المغرب التي شارك فيها أيضًا وفدا ليبيا والجزائر.

جميع تلك الزيارات – عدا زيارة الكويت- كانت تحت مظلة ورعاية من الشبكة العربية لضمان جودة التعليم العالي؛ لدعم تأسيس هيئات ضمان الجودة في تلك الدول.

لا بد أن نذكر هنا أنَّ هيئة جودة التعليم والتدريب قد ساهمت من خلال خبرائها في ضمان جودة التعليم العالي، في مراجعة وتقييم عدد من البرامج الأكاديمية والمؤسسات التعليمية في كل من سلطنة عمان، والمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وقد بلغ عدد المشاركات نحو (١٩) مشاركة، كان خبراء الهيئة متواجدين فيها إما رؤساء لجان التقييم، أو أعضاء فيها، ناهيك عن تنفيذ عدد من ورش العمل في بعض تلك الدول.

لكن يبقى السؤال الذي يجب أن يطرح نفسه: كيف لهيئة حديثة العهد بمراجعة، وتقييم، وضمان جودة أداء المؤسساتً

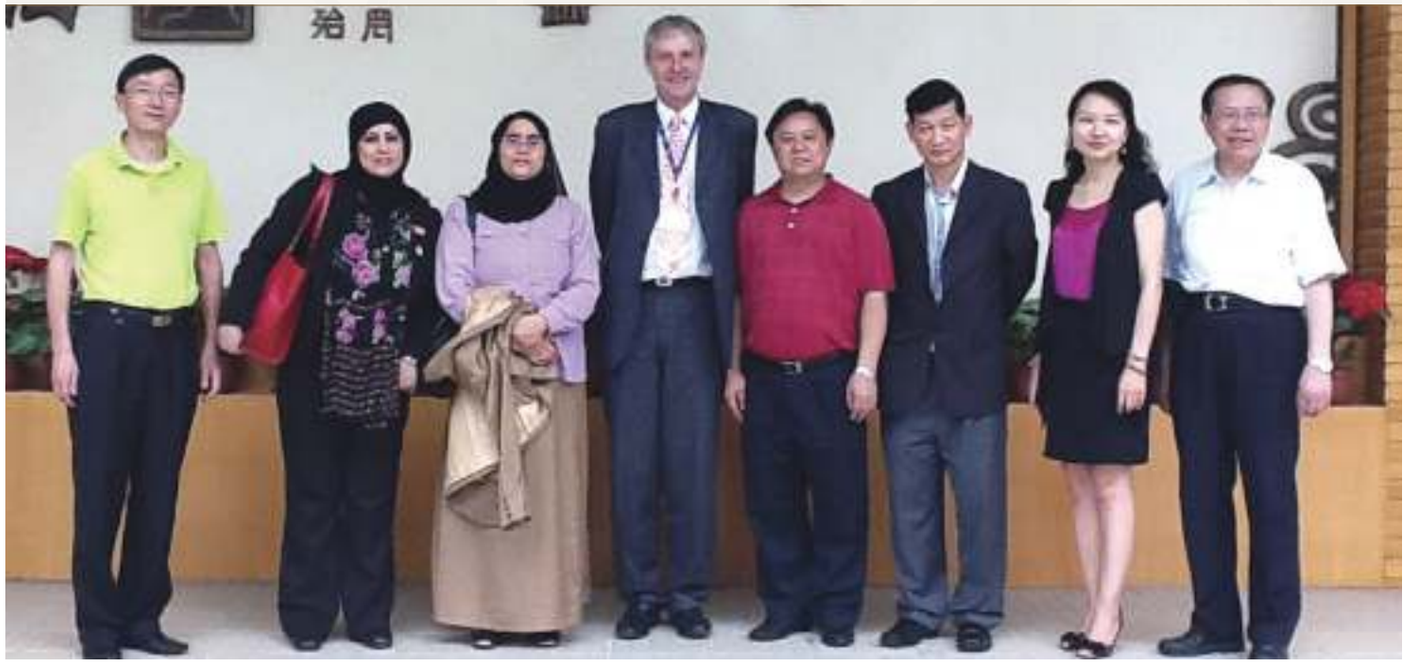

وفد من هيئة جودة التعليم والتدريب في مراجعة إحدى المدارس في الصين (٢٠١٢)

التعليمية والتدريبية أنْ تنال هذه الثقة في هذه الفترة البسيطة منذ انطلاقتها؟

يجيب الدكتور السندي: "أسباب كثيرة مكَّنت الهيئة أنْ تتبوأ تلك المكانة في سنوات قليلة، أبرزها أن هيئة جودة التعليم والتدريب تعدُّ من الهيئات التي تمارس الشفافية والمهنية من خلال نشرها تقارير مراجعاتها دوريًا منذ تأسيسها إلى يومنا هذا، بل إنها توفرها على كافة المنصات والوسائل الإعلامية، وهو مؤشر واضح لنَيْل الثقة والإقرار بالاحتراف الذي أكسبها احترامًا كبيرًا على كافة المستويات".

يضيف الدكتور السندي: "لقد نجحت الهيئة ومنذ تأسيسها في مد جسور التواصل مع جميع الشركاء، والهيئات، والمنظمات، والشبكات الناشطة في ميدان جودة التعليم والتدريب، وكان ذلك سببًا في اختيارها للمشاركة في العديد من المؤتمرات، والاجتماعات المتخصصة، والتي كانت فرصةً لاطِّلاع الآخرين على قصة نجاح مازالت تكتب فصولها إلى اليوم". سياسات واضحة، ومهنية، وصارمة، قائمة على أساس من التعاون والاحترام، قام بإدارتها وتنفيذها كفاءات بحرينية متميزة، أثبتت أننا قادرون على صنع نموذج بحريني يُحْتَذى به.

لم تكن مهنية الهيئة وخبرة كفاءاتها منحصرة في التعليم العالي والإطار الوطني للمؤهلات فحسب، بل تواصلت أيضا في إدارتيْ مراجعات أداء المدارس وإدارة الامتحانات الوطنية.

يذكر الدكتور خالد الباكر: "تعد الهيئة أحد بيوت الخبرة في مجال ضمان الجودة على المستوى الإقليمي والدولي، والدليل أن فرق مراجعاتها ممن يُستعانُ بهم للمشاركة في مراجعات أو تقييمات خارج المملكة، حيث تمَّ الاستعانة بها كمؤسسة متخصصة في تقديم الاستشارات والخبرات في مجال جودة التعليم والتدريب في هونج كونج، والصين، والكويت، وقد أتمت ما طُلب منها على خير وجه، ولله الحمد.

وحول زيارة الصين التي كانت بناءً على عددٍ من الاتصالات بين السيد كريستوفر غرين (المدير التنفيذي لوحدة مراجعة أداء المدارس في الهيئة آنذاك) ومدرسة فوكين، والتي كانت خلال الفترة من ٥ إلى ١٤ مايو ٢٠١٢، وافقت هيئة جودة التعليم والتدريب على تلك الزيارة، التي تكون فريقها من السيد كريستوفر غرين، والأستاذة فايزة المناعي رئيس مراجعة أداء رياض الأطفال بإدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة، والأستاذة فرح الصالحي رئيس مراجعة تعليمية بإدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية.

تذكر الأستاذة فايزة المناعي: "تم زيارة مدرسة فوكين - تشمل المدرسة جميع المراحل في مبنيين منفصلين - في هونج كونج في مايو ٢٠١٢، لإجراء عملية مراجعة لتقييم الأداء في المدرسة؛ لإعدادها وتهيئتها لزيارة مؤسسة تقييم المدارس هناك، وفق إطار المراجعة المستخدم في الصين، ولقد تم حضور عدد من الحصص، ثم تبعها تقديم تغذية راجعة مطولة لهم، كما تم تقديم ورش عمل عدة لمعلمي ومعلمات المدرسة، وكذلك لمعلمين من مختلف المدارس هناك على هامش الزيارة؛ منها ورش التعريف بالهيئة، وبدليل المراجعة الذي يستخدم في مملكة البحرين، وأخرى حول صفات الدرس الجيد، كما تم عقد لقاء مع الطلبة بهدف تعريفهم بالبحرين، ودور المرأة البحرينية في نهضة المجتمع، وقد استغرقت المراجعة والتعريف سبعة أيام".

ولقد تبعها زيارة إلى فرع المدرسة في مدينة زكوينيزو في الصين، وتقديم ورشة عمل لمنتسبي المدرسة حول التقييم الذاتي، والاستفادة من نتائجه في تطوير المدرسة، وكذلك التعريف بآلية تقييم المدارس في مملكة البحرين، وقد استغرقت الزيارة يومًا واحدًا فقط.

زيارة فريق مراجعة أداء المدارس للمركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج بدولة الكويت للمشاركة في تجريب الإطار الخليجي الموحد لمراجعة أداء المدارس (٢٠١٨)

أما الزيارة لدولة الكويت الشقيقة كما يذكر الدكتور الباكر، فقد كانت في مدرسة قرطبة الثانوية للبنات في فبراير ٢٠١٨.

عن زيارة الكويت يشير الدكتور الباكر أنَّها كانت تلبيةً لدعوة من المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، وذلك لتجريب وتطبيق الإطار الموحد لمراجعة أداء المدارس في دول الخليج العربي. "اشتملت الزيارة على تقييم أداء المدرسة، وتجريب الإطار الخليجي الموحد، واقتراح التعديلات المطلوبة، حيث قدمت ورش عن التعريف بعملية المراجعة، والتدريب على التقييم الذاتي، واستغرقت عملية التدريب والمراجعة سبعة أيام".

تستكمل الأستاذة وفاء اليعقوبي ما سبق من بيان حول نجاح هيئة جودة التعليم والتدريب، إضافة إلى تنفيذ مهامها في تطوير التعليم والتدريب في مملكة البحرين، إلى منصة تقدم خبراتها واستشاراتها في هذا الميدان.

تقول الأستاذة اليعقوبي: "بدعوة من المنظمة الدولية للتقييم التربوي International Association on Education Assessment (IAEA) وهي منظمة عالمية تعني بالتقييم التربوي، وتضم ما يقارب (٢٤٥) مؤسسة من مختلف أنحاء العالم، شاركت هيئة جودة التعليم والتدريب في الاجتماع الدوري، والذي عقد في دولة جورجيا في أكتوبر ٢٠١٧، حيث تعدُّ الهيئة عضوًا في هذه المنظمة من خلال ممثل عنها (وفاء اليعقوبي - مدير إدارة الامتحانات الوطنية). وقد جاءت تلك الدعوة بهدف وضع ومناقشة الخطة الإستراتيجية للمنظمة، كما يجري حاليًا العمل على وضع الإطار العام لاعتماد مؤسسات التقييم التربوي، والذي تنوي المنظمة القيام به في المستقبل".

ليس ذلك فحسب، فعلى مدى فترة تأسيسها شاركت إدارة الامتحانات الوطنية في العديد من الأوراق البحثية عن أثر الامتحانات الوطنية في النظام التعليمي من خلال المؤتمرات السنوية التي تنظمها المنظمة الدولية للتقييم التربوي، وغيرها من المؤتمرات الدولية في هذا المجال.

بالتأكيد، ما نراه هنا هو ترسيخ مكانة الهيئة دوليًا، إلا أنَّ الدعم الحقيقي تلقته الهيئة من قيادة الوطن، والمجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب، اللذيْن كانا خير معين لانطلاقات ثابتة وراسخة ذات توجه إقليمي ودولي وفق رؤية واضحة، لم تكن لديها ما تخفيه، حيث إنَّ جميع أعمالها من تقارير مراجعات أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية، ونتائج الامتحانات الوطنية، وتقارير التسكين والإسناد للإطار الوطني متاحةٌ للجميع على موقعها الإلكتروني www.bqa.gov.bh للاطلاع عليها ودون قيود.

حضور إقليمي ودولي

لقد نجحت هيئة جودة التعليم والتدريب في ترسيخ سمعتها المؤسسية بأن تكون بيتًا للخبرات والاستشارات في مجال جودة التعليم والتدريب؛ ممَّا أهّلها لأن تحظى بشراكات وترشيحات العديد من الجهات المتخصصة في شبكات جودة التعليم والتدريب، وأن تكون متواجدة باستمرار فيها؛ عربيًا، وإقليميًا، ودوليًا.

يقول سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة في افتتاح مؤتمر الهيئة الثالث ٢٠١٥: "وفـــــي إطار من التعاون والشراكة بين الهيئة وعدد من الجهات المعنية في الدولة، وعقدها اتفاقيات ومذكرات تفاهم مـــــع عدد من المؤسسات والهيئات الدولية فـــــي ضمان الجودة ومراجعة الأداء؛ نالت الهيئة حضورًا دوليًا وتمثيلًا في الشبكة الدولية لضمان الجودة، والشبكة العربية لضمان جودة التعليم العالي، والشبكة الإسلامية لضمان الجودة...".

إنَّ التواصل والتعاون بكافة أشكاله وعلى مختلف المستويات بين الشبكات والمؤسسات والهيئات والمنظمات، يرسى قواعد رصينة وقوية لبناء وتناقل الخبرات.. يستذكر الدكتور السندي ذلك: "في يونيو ٢٠٠٧، كنا نعمل كمشروع لإنشاء هيئة ضمان الجودة في مجلس التنمية الاقتصادية، وكوننا الجهة المنوط بها حمل مسئوليات تلك المهمة، فقد تلقينا الدعوة لنكون ضمن الفريق المؤسس للشبكة العربية لضمان جودة التعليم العالي، وقد

شاركت حينها ممثلا عن مملكة البحرين، وتم انتخابي كأمين أول للشبكة؛ ممَّا كان - بالنسبة لي - فخرًا واعتزازًا، حيث بدأنا حينها صناعة سمعتنا في جودة التعليم والتدريب". انضمَّت الدكتورة جواهر المضحكي للشبكة العربية لضمان جودة التعليم العالي (ANQAHE) بعد تعيينها رئيسًا تنفيذيًا للهيئة في ٢٠٠٨، حيث بدأت اللقاءات مع مجموعة من الخبرات العربية؛ لتأكيد أواصر التعاون بين أعضاء الشبكة، حيث ساهمت الشبكة بقوة في تأسيس عدد من هيئات ضمان الجودة في الدول العربية.

يقول الدكتور السندي: "لقد كان لتعيين الدكتورة جواهر المضحكي رئيسًا تنفيذيًا لهيئة جودة التعليم والتدريب إضافة نوعية تجاوزت الحدود المحلية، حيث تم انتخابها في مجلس إدارة الشبكة من ٢٠١١ حتى ٢٠١٣، ثم ما لبثت أن تمَّ انتخابها رئيسا للشبكة العربية لضمان جودة التعليم العالي من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٧، وهذا وحده يبين الكثير من الجهد الذي بُذل من روّاد الهيئة الأوائل في تبوُّئهم تلك المكانة، ليس لكيان الهيئة فحسب، بل لاسم مملكة البحرين في هذا القطاع".

الدكتورة جواهر المضحكي الرئيس التنفيذي للهيئة تترأس اجتماع مجلس إدارة الشبكة العربية لضمان جودة التعليم العالي (ANQAHE)-(٢٠١٧)

كما انضمت هيئة جودة التعليم والتدريب إلى الشبكة الدولية لضمان جودة التعليم العالي (INQAAHE) منذ تأسيسها في العام ٢٠٠٨، حيث تدرجت الدكتورة جواهر المضحكي في عضوية الشبكة كعضو في لجنتها المالية (٢٠١٣)، ثم رئيسًا لها (٢٠١٤)، ثم عضوًا في مجلس إدارة الشبكة من العام ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨، إضافة إلى مؤسسات أخرى كعضويتها في مجلس إدارة ضمان الجودة والاعتماد في اتحاد الجامعات العربية من ٢٠١٤ إلى الآن. في العام ٢٠١١، كما يذكر الدكتور السندي، ساهمت الدكتورة جواهر المضحكي في تأسيس رابطة هيئات ضمان جودة التعليم العالي في الدول الإسلامية، كما انتخبت رئيسًا لها من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٧.

ولأن ثقة منظمات وشبكات ضمان الجودة في مملكة البحرين كانت كبيرةً، فقد انتخب الدكتور السندي أمينا عاما لتلك الشبكة، كما تولت البحرين سكرتارية عملها. نجحت الهيئة في تبوء موقعها بثبات في تلك الشبكات عبر ضمان استمرار التواصل معها؛ لمواكبة التطورات العالمية، من خلال المشاركة في المؤتمرات الخارجية، وتكوين شبكات من التعاون والمشاركة والتبادل المعرفي والثقافي.

أعضاء مجلس إدارة الشبكة الدولية لضمان جودة التعليم العالي (INQAAHE)

الدكتورة جواهر المضحكي رئيس مجلس إدارة رابطة هيئات جودة التعليم العالي في الدول الإسلامية (IQA)، وأعضاء مجلس الإدارة مع وزير التعليم العالي في إندونيسيا

بتلك الشراكات والمشاركات، قدَّمت هيئة جودة التعليم والتدريب نموذجًا بحرينيًا متمكنًا في ذلك الميدان، يمارس عمله بكل احترافية ومهنية، أكد على مكانة مملكة البحرين وإبراز جهودها في تطوير التعليم والتدريب.

تذكر الدكتورة المضحكي ذلك فتقول: إنَّ شراكتنا وعضويتنا في بعض الشبكات الدولية والإقليمية، وترؤسنا في فترة من الفترات الشبكة العربية، ومنظمة ضمان الجودة للدول الإسلامية وعضويتنا في مجلس إدارة الشبكة الدولية لضمان جودة التعليم العالي، يعد حضورًا وتواجدًا مهمًا ومؤثرًا في هذا الميدان، ولم يكن في الإمكان الظفر به لولا تشجيع سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب، وتوجيهاته بالتواصل، والتعاون، وعقد الشراكات مع تلك الجهات الإقليمية والدولية، وتنظيم الفعاليات، كما في العام ٢٠١٧.

ولعل خير شاهد على ما سبق، هو المشروع الذي نفذته الشبكة الأوروبية لضمان الجودة (ENQA) بعد حصولها على دعم الاتحاد الأوروبي لوضع معايير للتعليم عبر الحدود، وشاركت الهيئة في اجتماعاته التي عقدت في لندن خلال الفترة من ٤-١١ نوفمبر ٢٠١٤، بوفد ضم كلًا من الرئيس التنفيذي للهيئة الدكتورة جواهر المضحكي، والدكتور طارق السندي، حيث قررت الشبكة الأوروبية خلاله تنفيذ (٤) منتديات إقليمية في كل من فرنسا، وبريطانيا، والبحرين، ومكاو – الصين.

أقيم "منتدى البحرين" بتعاون وتنظيم من هيئة جودة التعليم والتدريب خلال الفترة من ٢٠-٢١ نوفمبر ٢٠١٤، تحت مظلة مشروعات الاتحاد الأوروبي وبتنظيم من الشبكة الأوروبية لضمان الجودة في التعليم العالي، والشبكة العربية لضمان جودة التعليم العالي، وبحضور (٦٠) مشاركًا من المتخصصين والشركاء المحليين والدوليين، وممثلين عن مؤسسات التعليم العالي، وهيئات ضمان الجودة، بالإضافة إلى خبراء من الدول الأوروبية، وأستراليا، والهند.
لم تعد الهيئة رقما محليًا مؤثرا فقط، ولكن الاحترافية والمهنية مهَّدت لها الطريق لتأخذ موقعها على الساحة الدولية أيضا.

لقد اختيرت البحرين لتكون عضوا في اللجنة الاستشارية لإنشاء الأطر الوطنية في كل من السعودية، وعمان، وحاليًا يستمر التعاون مع جمهورية مصر العربية لذات الهدف، وقد تم دعوة الهيئة لتقدم ورش مطولة لإنشاء الأطر الوطنية في دول خليجية أخرى.

حول هذا الدور المؤثر تسجِّل الدكتورة المضحكي التالي: "قامت الهيئة بالعمل نحو محاذاة الإطار الوطني للمؤهلات مع الإطار الأسكتلندي للمؤهلات.

نعم، هناك دول سبقتنا في هذا الميدان بسنوات، إلا أنَّ الهيئة وعلى الرغم من حداثة عهدها قد استطاعت أن تبني قدرات وطنية أثبتت نفسها، وأن تتقلد المواقع القيادية إقليميًا ودوليًا في مجال جودة التعليم.

وانطلاقًا من التعاون ومشاركة النجاحات مع الأشقاء في الدول العربية، فقد شاركت الهيئة في نقل تجاربها في ضمان الجودة

في عيون الشركاء

لقد كان لنجاح هيئة جودة التعليم والتدريب في اختيار الخبراء الخارجيين لمشروعاتها الخمسة، ثم نجاحها في اختيار الشركاء دورًا بارزًا في تواجدها على الساحتين الإقليمية والدولية، وهو ما مكنها من الوصول إلى الشبكات والمنظمات الإقليمية والدولية الفاعلة في ميدان جودة التعليم والتدريب.

لم تكتف الهيئة برموزها وكفاءاتها بالتواجد على الشبكات والمنظمات، ولكنها وجدت نفسها تتدرج في المناصب القيادية وبالانتخاب، حيث كانت الثقة في كيانها متحققة.

ما بين (٢٢٠) عضوية بأشكالها المختلفة في الشبكة الدولية لضمان الجودة في التعليم العالي، و(١٦) عضوية كاملة في منظمة ضمان الجودة للدول الإسلامية، فضلا عن تواجدها بين (١٠) منظمات في الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي، تشكِّل حضور هيئة جودة التعليم العابر للحدود.
في تلك الشبكات والمنظمات بدأت الهيئة تنفتح إقليميًا ودوليًا، كما

سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة يستقبل ممثلي الشبكة الأوروبية لضمان الجودة (ENQA) والشبكة العربية لضمان جودة التعليم العالي (ANQAHE) في منتدى البحرين (٢٠١٤) حول جودة التعليم عبر الحدود

بدأت تُعرف مكانتها وقوتها بصورة أكبر من خلال عرضها للتجارب المحلية في المراجعات والامتحانات الوطنية، والشفافية في نشر تقاريرها المختلفة.

منذ أن تأسست الهيئة إلى يومنا هذا، وتلك الشراكات تزداد رسوخًا وثراء عبر المشاركات والمؤتمرات والملتقيات المختلفة، تطور بعضها لتوقيع مذكرات تفاهم كما حدث مع دولة الإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان.

منتدى البحرين لخبراء ضمان جودة التعليم العالي عبر الحدود (٢٠١٤)

سعادة الأستاذ عبدالعزيز بن محمد الفاضل يكرم الدكتور ثاني أحمد المهيري في أحد منتديات الإطار الوطني للمؤهلات (٢٠١٤)

يقول **الدكتور ثاني أحمد المهيري**، مدير عام الهيئة الوطنية للمؤهلات بدولة الإمارات العربية الشقيقة: "لقد قطعت هيئة جودة التعليم والتدريب شوطًا كبيرًا في دعم مسيرة التعليم في مملكة البحرين الشقيقة، وكان لها ومازال الدور المتميز في رفع جودة مخرجات التعلم لقطاعات التعليم العام والعالي والمهني، وهي تجربة تستحق منا ومن الجميع كل الثناء والتقدير".

ويواصل الدكتور المهيري: "لقد كان من دواعي سرورنا العمل خلال السنوات الماضية مع هيئة جودة التعليم والتدريب بمملكة البحرين، والذي يأتي في سياق العلاقات الأخوية المتينة والمتنامية دوما بين دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين،

والذي استطعنا من خلاله تبادل الكثير من الخبرات ذات الصلة بعمل منظومات المؤهلات، وسياساتها، وإجراءاتها التنفيذية باعتبارهما أقدم منظومتين على المستويين العربي والخليجي.. وخلال السنوات الماضية أيضا عقدت كل من الهيئة الوطنية للمؤهلات الإماراتية وهيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين عدة اجتماعات فنية وإدارية لتطوير أنظمة التعليم والتدريب وربط مخرجاته مع متطلبات سوق العمل، بالإضافة إلى التعرف على طبيعة التحديات التي يمكن أن تواجه تنفيذ منظومة المؤهلات.. وقد تم تتويج هذا التعاون المثمر بتوقيع مذكرة التفاهم بين المنظومتين الإماراتية والبحرينية في شهر مارس من العام ٢٠١٥، والتي تهدف إلى تحقيق المواءمة بين مخرجات التعلم للمنظومتين وصولا إلى تحقيق الاعتراف المتبادل بالمؤهلات المعتمدة والمسكنة على مستويات كل منظومة بما يخدم قطاع العمل في البلدين الشقيقين. ومن المتوقع أن يشكل الطرفان خلال العام الحالي (٢٠١٨) الفريق الفني المشترك لصياغة واعتماد التقرير الفني لمواءمة مستويات المنظومتين.

ولعل نطاق التعاون والتكامل بين الهيئتين البحرينية والإماراتية كان له أبلغ الأثر كما يروي الدكتور المهيري: "لقد امتد نطاق التعاون بين الهيئتين الإماراتية والبحرينية إلى البعد الخليجي خلال مرحلة تطوير المنظومة الخليجية للمؤهلات ما بين ٢٠١٣-٢٠١٤، عندما تولت الهيئة الوطنية للمؤهلات قيادة الفريق الخليجي لتطوير المنظومة

الدكتورة جواهر المضحكي مع الدكتورة نورية العوضي (الكويت) والدكتور سالم رضوي (عمان) في مؤتمر الشبكة الدولية (٢٠١٧) الدكتورة جواهر المضحكي تكرم الدكتورة سوزان كاراخنيان في مؤتمر الشبكة الدولية (٢٠١٧)

الخليجية، حيث قدم الفريق الفني البحريني باعتباره صاحب خبرة دولية في هذا الميدان الكثير من الدعم التقني والخبرات التي أضفت البعد الشامل على مسودة المنظومة الخليجية، وساهمت في اعتمادها بشكلها النهائي في الرياض في العام ٢٠١٤”.

خليجيًا أيضًا، كانت العلاقة بين الهيئتين (العمانية والبحرينية) قد تشكَّلت منذ العام ٢٠٠٨، في أول زيارة للدكتور طارق السندي والدكتورة وفاء المنصوري لمجلس الاعتماد السابق (الذي حلت محله الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي في العام ٢٠١٠)، للتعرف على اختصاصات المجلس وأنشطته.

يذكر **الدكتور سالم بن رضا رضوي** - الرئيس التنفيذي للاعتماد الأكاديمي العماني، أن ذلك التعاون استمر بصور مختلفة، منها تبادل المراجعين الخارجيين للعمل في فرق تدقيق الجودة والاعتماد التي تشكلها الهيئتان، والتشاور بشأن تطوير إجراءات ضمان جودة التعليم العالي وبناء القدرات، ومشاركة متحدثين رئيسيين من الهيئتين في مؤتمرات جودة التعليم التي تقام في مملكة البحرين وسلطنة عمان. ومن أجل تعزيز هذا التعاون، وضمان استمراره بما يخدم مصالحهما المتبادلة، وقعت الهيئتان (العمانية والبحرينية) مذكرة تفاهم في مجال الاعتماد وضمان الجودة في يوليو ٢٠١٤.

عن ذلك التعاون يقول الدكتور رضوي: ”وجدت من خلال تعاملي طيلة السنوات العشر الماضية مع هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين أن الأنظمة والإجراءات التي وضعتها، ونفذتها لضمان جودة التعليم، تتوافق مع الممارسات الدولية الجيدة، وتراعي في الوقت نفسه الواقع المحلي لمملكة البحرين، وكذا الحال مع الإطار الوطني للمؤهلات الذي بدأت الهيئة في تنفيذه مؤخرًا. ولا يفوتني هنا أن أشيد بما لمسته من خلال عملي مع الكادر الأكاديمي للهيئة، من تميز ومهنية عالية انعكست بشكل إيجابي على الأنشطة التي تقوم بها، وعلى جودة التقارير والوثائق الأخرى التي تصدرها“. لقد امتدت تلك الشراكة إلى الشبكات الدولية لضمان جودة التعليم، وهو ما أكسب هيئة جودة التعليم والتدريب حضورا دوليًا لافتا.

الدكتورة سوزان كاراخنيان، رئيس الشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة في التعليم العالي، تشير إلى عشر سنوات من النجاح والتميز مرَّت على هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين وهي فخورة بماضيها، معتدَّة بإنجازاتها، وناظرة بحماس إلى مستقبلها. طالما كانت نظرة تلك الشبكات الدولية متركزة على الإنجاز الحقيقي والميداني للهيئات التي تنضوي تحتها؛ لأنه يعطي الصورة الحقيقية للأثر الفعلي الذي لا يمكن تجاهله.

تقول الدكتورة كاراخنيان: ”لابد من التأمل في أهم إنجازات هيئة جودة التعليم والتدريب، وأهم مساهماتها في تحسين واستدامة نظام التعليم في مملكة البحرين، والتي تمثَّلت في أبهى صورها في

توقيع مذكرة تفاهم بين هيئة جودة التعليم والتدريب وهيئة الإطار الأسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات (٢٠١٥)

بناء قدرات الموارد البشرية على النطاق الواسع للنظام، بالإضافة إلى الحفاظ عليه وتحسينه المستمر - على سبيل المثال لا الحصر. لقد قدَّمت هيئة جودة التعليم والتدريب إرشادات في ضمان الجودة، وأثَرَت التعليم الجامعي بخدمتها له، كما أثَرَت الأطراف المعنية به، فصارت معيارًا للتميّز؛ يجتهد مسئولو هذا القطاع لمحاكاته".. تواصل: "لقد لاقى تميّز هيئة جودة التعليم والتدريب في الأداء أصداءً محلية، وإقليمية، ودولية؛ كما تُوِّجَت الأخيرة (الصدى الدولي) بإقرار الشبكة الدولية بامتثال هيئة جودة التعليم والتدريب للمبادئ الإرشادية الخاصة بالممارسات الجيّدة للعام ٢٠١٥، للشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة في التعليم العالي، فجاء ذلك شهادةً دولية بجودة وموثوقية أدائها".

وقعت هيئة جودة التعليم والتدريب العديد من مذكرات التفاهم مع العديد من الشبكات والمنظمات الدولية، وكان من ضمنها مذكرة التفاهم التي وقعت بين الهيئة وإطار الاعتماد والمؤهلات الأسكتلندي (SCQF) التي وقعت في العام ٢٠١٠، ثم تم تحديثها في العام ٢٠١٥، كما بدأ العمل بها في العام ٢٠١٧.

تقول **إيلين بونتون،** الرئيس التنفيذي لإطار الاعتماد والمؤهلات الأسكتلندي (SCQF): "إن تلك الشراكة كانت متعلقة بجوانب تطوير الإطار البحريني للمؤهلات وجوانب تطوير حوكمته".

وتواصل.. "عشر سنوات من التعاون الوثيق، حافظت شراكة إطار الاعتماد والمؤهلات الأسكتلندي وإطار المؤهلات البحريني على علاقة قوية خلال هذه الفترة؛ فقد بُنيت هذه العلاقة على الاحترام المتبادَل، وإدراك الهيئتين لرغبتهما في تنفيذ إطارات عملية قوية ومضمونة الجودة، تدعم تعزيز تطوير التعليم والتدريب؛ مما يصب في مصلحة الرخاء الاقتصادي لأسكتلندا والبحرين.. لقد تعلَّمنا الكثير من التعاون، وحضرنا وساهمنا في العديد من ورش العمل، والندوات، والمؤتمرات في البحرين".

تذكر بونتون التالي: "أذهلتنا حقًا الطريقة التي عملت بها هيئة جودة التعليم والتدريب مع المؤسسات والأطراف المعنية لتضمين إطار المؤهلات البحريني بالكامل في المشهد التعليمي.. كان العمل منذ العام ٢٠١٠، على بناء وتنفيذ إطار عامل بالكامل لمملكة البحرين، معزّزًا بالدعم المؤسسي وبضمان جودة قوي، كان رائعًا للغاية، وقد سعدنا كثيرًا كوننا جزءًا صغيرًا منه.. ونحن نتطلَّعُ لتعاون عشر سنوات جديدة".تلك المشاهدات والتعليقات على دور هيئة جودة التعليم والتدريب إقليميًا ودوليًا، تحدث عنه الخبراء، والمستشارون، ورؤساء الشبكات والمنظمات الأجانب والعرب أيضا.

وهو ما يعزز المصداقية والاحترافية والمهنية والشفافية التي نتكلم عنها، وجميعها تعكس قيم هيئة جودة التعليم والتدريب.

في المحطة الأخيرة، سنقرأ رؤية الروّاد الأوائل حول استشراف مستقبل هيئة جودة التعليم والتدريب، والذي بدأت الهيئة في تشكيله منذ تأسيسها في العام ٢٠٠٨. سنُبحر معهم في رؤى وتطلعات كبيرة بحجم المستقبل.

يقول **البروفيسور سلطان أبو عرابي،** الأمين العام لاتحاد الجامعات العربية: "من خلال مسيرة اتحاد الجامعات العربية في مؤازرة عمل الجامعات العربية، وضمان جودة العمل الأكاديمي والإداري فيها، كانت هناك محطات تشاركية مع بعض الهيئات والمؤسسات الأخرى، لاسيما تلك التي تعنى بضمان الجودة ورفع مستوى الأداء التعليمي والأكاديمي، وكان من بين تلك المؤسسات المميزة هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين؛ إذ كان لنا معها عمل تشاركي من خلال فعاليات، وأعمال مجلس ضمان الجودة والاعتماد في اتحاد الجامعات العربية..

.. إنَّ هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين من الهيئات التي نشهد لها بالتميز والمثابرة، وحرصها على تحقيق شروط الجودة في التعليم من خلال متابعتها ومساندتها للمؤسسات التعليمية في مملكة البحرين، وهي في الحقيقة شريك إستراتيجي لاتحاد الجامعات العربية في ضمان الجودة والاعتماد، والسعي لنشر وترسيخ قيم جودة التعليم والتدريب في أروقة جامعاتنا ومؤسساتنا الأكاديمية والتعليمية". يؤكد البروفيسور أبو عرابي: "نشهد للهيئة سعيها في تعزيز ثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي بين العاملين في المؤسسات ذات العلاقة من خلال نشر الوعي المجتمعي العام بقيمة الجودة والسعي نحو تحقيقها في حياة الأفراد، والرغبة في تحقيق أرفع مستويات الأداء، وكان هذا واضحًا من خلال متابعتنا لأنشطة الهيئة طيلة الفترة الماضية، والتي ركزت خلالها على وضوح المعايير، والمؤهلات، والإجراءات المتعلقة بالالتزام بالأنظمة الإدارية، واختيار الموارد البشرية بما يتواءم ورسالة وأهداف المؤسسات الأكاديمية، وتقييم فاعلية الأداء بصورة دورية ومنتظمة".

بتوثيق تلك الشهادات، نتعرَّف على موقع هيئة جودة التعليم والتدريب في عيون تلك المؤسسات والشبكات والمنظمات الإقليمية والدولية؛ إذ حققت المكانة التي تستحقها بالجهد والمثابرة والسعي لتقديم نموذج وطني مسئول ويُحتذى في ميدان جودة التعليم والتدريب.

صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين، حفظهما الله ورعاهما، لدى تكريمهما الرئيس التنفيذي لهيئة جودة التعليم والتدريب، الدكتورة جواهر المضحكي، بمناسبة حصول الهيئة على جائزة التميز فئة "التواصل مع العملاء" في الملتقى الحكومي ٢٠١٨.

نُشكِّل
مستقبل البحرين..

أربع محطات مرت بها مسيرة هيئة جودة التعليم والتدريب، فكانت عَقْدًا من التطوير والإنجازات والنجاحات. بدأت بمرحلة التأسيس، ثم تلتها مرحلة النمو، فالنضج، والهيئة عبر الحدود، وها هي تصل إلى المحطة الأخيرة، حيث نشكّل مستقبل البحرين..

تكاتفت الجهود لتشكيل مستقبل التعليم في مملكة البحرين، والتي وإنْ كنا نحتفل اليوم بمرور ١٠ سنوات على تأسيسها، إلا أنها سبقتها جهود كبيرة لوضع منظومة التعليم في المكانة اللائقة بها على خريطة العالم المتقدم.

تأتي ذكرى تأسيس هذا الصرح التعليمي الذي حمل على عاتقه تطوير وتجويد المؤسسات التعليمية والتدريبية، مع قرب احتفال المملكة بمرور ١٠٠ عام على افتتاح أول مدرسة نظامية في خليجنا العربي، وهي مدرسة الهداية الخليفية الثانوية.

في مرحلة التأسيس، تحدث الرواد عن مشروع طموح؛ لتأسيس بنية تحتية جديدة لجودة التعليم والتدريب في المملكة.

ما بين الإرادة والإدارة كَبُرَ الطموحُ، وكان الحلم يكبر معه، ولم تزد أولئك الروّاد تلك الشهور والسنوات إلا ثقة وثباتا وإصرارًا على تحقيق الأهداف الموضوعة، حيث رسخت رؤية مشروع تلك المبادرة، وما عاد هناك أي خط رجعة؛ لأن الجميع أيقن أنّ هذا الطريق وحده هو الموصل لتشكيل مستقبل البحرين..
بعد تلك الرحلة المليئة بالتحديات، وبعد أن سرد لنا رموز تلك المبادرة ما واجهوه من عقبات ومشاقّ في الطريق، استطاعوا التغلبَ عليها بالجد، والتصميم، والإصرار، وإخلاص النية، وصدق العزيمة.. نصل هنا إلى نهاية عقد وبداية عقد، نصل معكم إلى نهاية مرحلة وبداية أخرى.

لنقرأ معًا في صفحات هذا الكتاب استشراف المستقبل، لهيئة رسمت طريقها نحو الريادة والتميز.

وقيادة آمنت بالكفاءات الوطنية التي تشرَّفت الهيئة بعطائها وإنجازاتها.

قيادة رسمت طريقًا للمستقبل، ولن يتردد الجميع في السير فيه بالإبداع، والابتكار، والتفوق والنجاح.

هذه هي المحطة الأخيرة من الكتاب، سنتوقف عن سرد الحكاية، لكننا سنستعرض الرؤية المستقبلية لمشروع مضى من عمره ١٠ سنوات، ومازالت هناك أهداف كبيرة تنتظره، لينتفع بها أجيال الوطن.

كلمات سطَرها الجيل الأول من المؤسسين، والروَّاد، والخبراء ستخبرنا عن المستقبل المنشود لعملية تطوير التعليم، والارتقاء بجودته التي عملت عليها الهيئة منذ العام ٢٠٠٨، إلى يومنا هذا.

هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
مملكة البحرين - Kingdom of Bahrain

مقتطفات من كلمات سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة
نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب

"إنَّ هيئة جودة التعليم والتدريب ستكون بمثابة العين الساهرة بالنسبة لسير وتنفيذ مشروع تطوير التعليم والتدريب الذي يمكن لكافة المؤسسات التعليمية والتدريبية في البلاد الاستفادة من المراجعات التي ستزودها بها الهيئة حتى تتمكن من تقديم أفضل أداء وفقا لأدق المعايير المعمول بها دوليًا، و من منطلق الارتقاء بقطاع التعليم والتدريب من خلال الاستفادة من تجارب وخبرات الذين سبقونا في هذا المجال المهم، والبدء من حيث انتهوا".
من حفل تدشين مقر هيئة جودة التعليم والتدريب (١٠ فبراير، ٢٠٠٩)

"إنَّ التعليم والتدريب، والارتقاء بمخرجاتهما لهو نهجٌ تبنته مملكة البحرين، يحدونا في ذلك التوجيهاتُ الملكية السامية التي تضمّنها خطابُ حضرةِ صاحبِ الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة – حفظه اللهُ ورعاهُ – في افتتاحِ الفصلِ التشريعي الرابع لدور الانعقاد للمجلس الوطني، في ١٤ من ديسمبر ٢٠١٤، بالتأكيد على ضرورة تحقيق التطوير النوعي للتعليم في المملكة بوصفه إحدى الدعامات الأساسية في التنمية البشرية.

وترجمةً لتلك التوجيهاتِ الساميةِ، جاء بَرْنامَجُ الحكومة المُقدَّمُ إلى المجلس الوطني ليؤكدَ على الأولوية الإستراتيجية لتمكين البحرينيين، ولرفعِ مساهماتهم في عملية التنمية، من خلال تحسينِ جودةِ وكفاءةِ الخدمات التعليمية المقدمة لجميع المواطنين، والارتقاءِ بجودةِ التدريس، وتطويرِ المناهجِ الدراسيةِ، وطرقِ التعليمِ والتعلُّمِ، والخدماتِ التعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة.

إنَّ تأسيسَ هيئة جودة التعليم والتدريب بوصفها إحدى مبادرات مشروع إصلاحِ وتطويرِ التعليم والتدريب في مملكة البحرين لَخيرُ دليلٍ على مدى الاهتمام بالتعليم؛ فالهيئةُ منذ تأسيسها قد أَخذتْ على عاتقِها مسئوليةً كبرى وهي الارتقاءُ بأداءِ المؤسساتِ التعليميةِ والتدريبيةِ، وبالتعاون والشراكة مع الجهاتِ المعنية كوزارة التربيةِ والتعليم، ووزارة العمل، والمؤسساتِ التعليميةِ والتدريبيةِ في القطاعين العام والخاص؛ بهدف رفعة ورقي الوطن والمواطن والمجتمع".
المؤتمر الثالث للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب (١٨ – ١٩ فبراير، ٢٠١٥)

”أشعر بالفخر والاعتزاز؛ كوني أول رئيس مجلس إدارة لهذه الهيئة التي أصبحت من المؤسسات اللامعة التي نفخر بها، ليس على مستوى البحرين فحسب، بل على مستوى دول الخليج أيضًا، فضلا عن مشاركتها الخارجية التي لها صداها، وتعكس الرقي والاهتمام بالتعليم في مملكة البحرين.. إنَّ جهودَها مقدرةٌ جدًا، كما إننا نثني على مجالس إدارتها المتعاقبة، وعلى جهود الإدارة التنفيذية، وموظفيها في الارتقاء بثقافة الجودة داخليًا وخارجيًا، وهذا يثبت ويؤكد حضور الهيئة الإقليمي والدولي اللافت.

لقد نجحت تقارير الهيئة في سد ثغرات في قطاع التعليم، ووفرت معلومات دقيقة عن وضع التعليم والتدريب في المملكة، وقدمت تغذية راجعة لجميع الجهات ذات الصلة للاستفادة منها.. ومنذ بداية عمل الهيئة، توافر لها الدعم المعنوي، واللوجستي، والمادي؛ لممارسة عملها، والقيام بدورها على أكمل وجه، وكنا نرى أثر ذلك في تقاريرها، ومراجعاتها، وامتحاناتها الوطنية، وسياساتها التنفيذية المختلفة.

هناك أهدافٌ في برنامج عمل الحكومة مرتبطة بقضايا متعددة، منها التنمية البشرية مثلًا، ومنها ما يرتبط بصورة مباشرة وغير مباشرة بجودة التعليم والتدريب، ويبقى وجود هيئة جودة التعليم والتدريب، والتقارير، والتقييم الذي تقدمه لمؤسسات التعليم والتدريب مهمًا جدًا لقياس التطور في الحقل التعليمي، فهي أداة للقياس والتوجيه تؤدي دورها باستقلالية تامة في تقييم أداء مؤسسات التعليم والتدريب بغرض الارتقاء بأدائها والوصول بها إلى ما يتوافق مع الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠، وبما يحقق غاية الاهتمام بالمواطن وتسليحه بأفضل التعليم في مراحله المختلفة، لذلك فهي شريك في إنجاح تلك الأهداف التي ورد فيها بأن العالم اليوم يتحول إلى الاقتصاد المعرفي، ونحن سائرون وفق تلك الرؤية وعلى ذلك الطريق، والبحرين متقدمة جدًا في هذا الشأن.

كما أن الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة ٢٠٣٠ تؤكد على جودة التعليم والتعلم مدى الحياة، لذلك فإن وجود هيئة جودة التعليم والتدريب مهمٌ جدًا، لنتواجد في عالم المعرفة، بجودة نوعية قولًا وعملًا“.

خالد بن عبد الله آل خليفة
نائب رئيس مجلس الوزراء
رئيس مجلس إدارة هيئة جودة التعليم والتدريب السابق

"إنَّ مبادرة الهيئة هي استمرار لنجاح مملكة البحرين في الاستثمار في التعليم، وأعتقد إننا نسير في الطريق الصحيح الذي لابد أن يُرفد بالتقييم والتطوير المتواصل.

منذ أن تأسست هيئة جودة التعليم والتدريب في العام ٢٠٠٨، إلى يومنا هذا، وهي ملتزمة بجدية بنقل المعارف والتجارب من الخبراء الدوليين، سعيًا لتوطين الخبرات المتميزة في ضمان جودة التعليم والتدريب من خلال تحسين أداء المدارس، ومؤسسات التعليم العالي والمهني، وهو ما كان له أبلغ الأثر فيما تحقق للبحرين من سمعة في هذا المجال.

مع التوسع الكبير في الاستثمار في التعليم، وذلك عبر افتتاح العديد من المدارس، والجامعات، والمعاهد الحكومية والخاصة، كان لزامًا على الجهات المعنية ضبط وتنظيم العملية التعليمية، حرصًا منها على أن يكون التوسع مدروسًا ومقرونًا بالجودة والنوعية في الأداء.

تلك الأمانة والمسئولية، نفذتها الهيئة بتوفيق من الله سبحانه وتعالى، وباعتماد على الكفاءات البحرينية المؤهلة والمدربة، وبتجاوب وشراكة لافتين من جميع مؤسسات الدولة ممَّا مكَّن المؤسسات التعليمية والتدريبية في المملكة من تحقيق التغيير المطلوب بدرجات وسرعة متفاوتتين، كانت نتيجتها إدخال التحسينات المطلوبة، وذلك بوضع خطط التحسين التي تم تنفيذها ومراقبتها بعناية، وتشجيع المؤسسات على تبني سياسة موجهة نحو سوق العمل، وتلبية الاحتياجات المجتمعية.

إنَّ الجهود التي قامت بها هيئة جودة التعليم والتدريب، بمجلس إدارتها، وبرئيسها التنفيذي الدكتورة جواهر شاهين المضحكي، وجميع موظفيها، لهي جهود مقدرة ومليئة بالتفاني والعمل الجاد لرفعة شأن مملكتنا الغالية البحرين.

إنَّنا ننظر للمستقبل نظرةَ تحدٍّ، فما أُنجز خلال الفترة الماضية يدعو للتفاؤل، وأن الكفاءات البحرينية في إمكانها أن تقوم بالأعمال الفنية الصعبة والمعقدة في ملف التعليم وجودته، سواءً في مراجعات المدارس، أو في التعليم العالي، أو الامتحانات الوطنية، أو التدريب المهني، والتي لابد أن نجني ثمارها في تطوير العملية التعليمية والتدريبية بما يحق رؤى الوطن الإستراتيجية ٢٠٣٠".

عبد العزيز بن محمد الفاضل
رئيس مجلس إدارة هيئة جودة التعليم والتدريب

”انطلاقة المبادرات التي تفضّل بتدشينها صاحب السموّ الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء حفظه الله، يعدّ مرحلة جديدة من التطوير الشامل للتعليم والتدريب وسوق العمل في ذات الوقت، باعتبارها عناصر وركائز أساسية للتنمية.

يبرز الدور المهم للهيئة، باعتبارها إحدى مبادرات المشروع الوطني لتطوير التعليم والتدريب، وتولي وزارة التربية والتعليم تقاريرها كل العناية والاهتمام، حيث وفّرت الهيئة بتقاريرها للوزارة مادة ثرية وغنية بخصوص الأداء المدرسي؛ لأن هذه التقارير تكشف لنا جوانب مهمة من أداء المؤسسات التعليمية، بما يساعد على تقوية العناصر الإيجابية وتعزيزها من ناحية، ومعالجة النقائص ونقاط الضعف من ناحية ثانية. ولا شك أن عملية التقويم مهمة، سواء على صعيد الجهود التي تقوم بها الوزارة، أو على صعيد ما تقوم به الهيئة، بما يساعد على المراجعة والتطوير باستمرار.

وباختصار، لقد استفدنا بشكل واضح من نتائج تقارير هيئة جودة التعليم والتدريب، وأستطيع القول، إنه بفضل هذه الثقافة التقويمية بأشكالها ومصادرها المتعددة عبر الهيئة أو عبر الجهات المختصة بالوزارة، والتي نسعى إلى تعزيزها وترسيخها في المدارس، وبفضل جهود التدخل والدعم التي تقدم لها باستمرار، فهناك دلائل واضحة على وجود تحسن وتقدم في الأداء، إلا أنَّ الرحلة ما زالت مستمرة بهدف الارتقاء والتطوير، وهذا يشكل دافعًا للمزيد من التدريب والتأهيل، من أجل أن يكون أداء المدارس خلال السنوات المقبلة في مستوى متقدم باستمرار، بتطبيق مقاييس إدارية وفنية للتحقق من مستويات كفاءة التحصيل عند المتعلمين، وأن تكون البيئة المدرسية بيئة جاذبة وفاعلة وقادرة على تحفيز الطلبة على التعلم الذاتي والإبداع، إضافة إلى الاستمرار في تطوير المناهج التعليمية وطرائق التدريس؛ للتوثق من مدى تحقق الامتياز المعرفي عند المتعلمين، وتعزيز التمهن، حتى يكون المعلم قادرًا على خلق التفاعل المطلوب والضروري بينه وبين الطلبة بمختلف مستوياتهم وقدراتهم، بحيث يصل الجميع إلى تحقيق الهدف في النهاية. أجدد التهاني للإخوة والأخوات في الهيئة، مشيدًا بكل التقدير بجهودهم الكبيرة، سائلا الله تعالى أن يوفقهم جميعا لتحقيق المزيد من الإنجازات، بما فيه صالح بلدنا العزيز في ظل قيادته الحكيمة يحفظها الله ويرعاها.“

ماجد بن علي النعيمي
وزير التربية والتعليم

”بعد مرور عقد من الزمان على تأسيس الهيئة، نحتاج أن نسأل أنفسنا: هل أصبحت الهيئة، المشروع والمبادرة التي كنا نطمح إليها؟ الجواب وبكل ثقة: نعم.

إنَّ الأهداف التي وضعناها للهيئة، وسمعتها، ومكانتها قد تحقق أغلبها على الأرض، وبصورة مشرّفة ولله الحمد.. نعم مازلنا بحاجة لتكاتف مؤسسات وجهات أخرى مرتبطة بالتعليم؛ لتحقيق أهداف موحدة، سيكون انعكاسها ذا أثر إيجابي كبير على العملية التعليمة في البحرين.

نحن اليوم نتمنى دعم جميع الجهات؛ حتى نستطيع أن ننجح في المهمة التي تقوم بها هيئة جودة التعليم والتدريب في البحرين. كما أننا مازلنا بحاجة إلى العمل الصعب مع الجهات المعنية ورفع الأداء؛ ليكون بصورة أنجح لتحقيق أفضل النتائج في المدارس.

لقد وصلنا اليوم إلى حد الاقتناع بأداء الهيئة، وهذا يضع على عاتقنا مسئوليات أكبر، فنحن بحاجة لتغذية راجعة ليس على مستوى الهيئة داخليًا فحسب، ولكن حتى على المستوى الدولي.
هل مازلنا نفكر، ونعمل كما تفكر وتعمل الدول المتقدمة في جودة التعليم والتدريب، أم أن هناك تغييرًا في ذلك؟

نعم، لقد قامت الهيئة بإخضاع نفسها وتنفيذ مراجعة لذاتها من جهة معتمدة دوليًا، ولكن هذا لا يمنع من الاستمرار في التقييم الذاتي والتغذية الراجعة لمعرفة نقاط القوة والضعف والتحديات الجديدة الطارئة. إنَّ التغيرات الكبيرة الحاصلة في العالم اليوم، قد تفرض طرقًا أخرى في تنفيذ الأدوار المنوطة بالهيئة، وهي ما يجب أن نكون على دراية ومتابعة له باستمرار. إن التطورات الجارية في العالم تتطلب تغييرات في المناهج الدراسية في التعليم والتدريب، ودور الهيئة وإن كان تقييميا فإنه يحتاج إلى الارتقاء بالمناهج وتوجيهها لتواكب المستجدات القائمة.

حتى نُبقى الهيئة محترفة، يجب الارتقاء بكفاءة العاملين فيها بصورة مستمرة، حتى تبقى الهيئة هي السمعة الحقيقية التي نراها للتعليم في مملكة البحرين؛ لأننا جميعا نسعى لأن يكون لها دور أكثر تأثيرا في السياسات الحكومية المرتبطة بالتعليم والتدريب، عبر تقارير علمية تدفع بالقرارات الحكومية في هذا الميدان إلى الوجهة الصحيحة“.

كمال بن أحمد محمد
وزير المواصلات والاتصالات
نائب رئيس مجلس إدارة هيئة جودة التعليم والتدريب

”١٠ سنوات، وإنَّ مرَّت علينا بمتغيراتها، إلا أنها كانت رائعة، فحتى الأمور المعقدة تُصبح هينة بتوفيق الله سبحانه وتعالى. لقد استطاعت الهيئة خلال السنوات العشر من عمرها أن تحوز ثقة غالبية مؤسسات التعليم والتدريب، في حين كانت في بداياتها وقبل معرفة المؤسسات بدورها الحقيقي في تطوير العملية التعليمية والتدريبية، شيئًا جديدًا لم يعتادوا عليه من قبل، إلا أنها اليوم أحدثت تغييرًا كبيرًا في مفهوم هذه المؤسسات، وفي فكرة المجتمع ومعرفته بدور أولياء الأمور بالبحث عن تعليم أفضل لأجيال المستقبل.

إنَّ استمراريةَ العمل وتطويره هو ما يضمن نجاحه وقدرته ومنافسته للأحسن، وهو ما نسعى إليه، كما أن مبادرة هيئة جودة التعليم والتدريب لا يمكن أن تنفرد وحدها بتحقيق نتائجها المرجوة على الأرض، وإنما ذلك مرهون بتكامل عمل الجهات المعنية في ذلك. الهيئة لم تُبْنَ في يوم وليلة، ولم تأتِ من فراغ، وإنما جاءت بناء على بحث لأفضل المبادرات لإعادة المكانة العالية للتعليم في مملكتنا الغالية، كما أن الإطار الوطني للمؤهلات قد يغير من نمط حياتنا بصورة عامة.

إن أهم ما يميز الهيئة اليوم هو العنصر البشري الذي يشكل أكبر عامل قوة فيها.. كنا في البدايات منشغلين بالعمل بصورة كبيرة، لتنفيذ خططنا المستقبلية، والتي أنجزت بنجاح مشهود له محليًا، وإقليميًا، ودوليًا. أما اليوم فهيئة جودة التعليم والتدريب قد نجحت في تحقيق سمعة طيبة لمملكة البحرين في جودة التعليم والتدريب، على الرغم من عمرها الفتي، والحمد لله فإن مؤسسات التعليم والتدريب باتت على علم ومعرفة من استفادتها من تطبيق معايير الجودة والمردود عليها وعلى المجتمع.. إننا وبالعمل الذي بدأنا به منذ عشر سنوات مستمرون في العمل والتخطيط لمستقبل أكثر إشراقا للعملية التعليمية والتدريبية في مملكة البحرين. يحق لنا اليوم بعد جهد وعناء التأسيس الصلب لهذا الكيان الوطني، أن نخطط لمواصلة الخطى نحو المستقبل، بدعم وتشجيع من النخب المجتمعية التي تنظر اليوم إلى هيئة جودة التعليم والتدريب ليست كجهة رقابية فقط، ولكنها جهة تسعى للنهوض المحترف بالتعليم والتدريب في مملكتنا الغالية، وهو ما سيكون له أبلغ الأثر في تحقيق أفضل النتائج في المستقبل القادم. إن ما حققته الهيئة من سمعة داخلية وخارجية خلال عقد من الزمان، قد فتح لها آفاقا رحبة من الحضور الإقليمي والدولي الفاعل والمؤثر في المستقبل، ما منحها الثقة التي تسعى الكثير من المؤسسات للحصول عليها عبر سنوات طويلة من العمل. إن المحافظة على وجودك في القمة، قد يكون أصعب من الوصول إليها، ولكننا على ثقة، بأن ما نلقاه من دعم ورعاية، ليست له سوى نتيجة واحدة، وهي التميز والعطاء الذي لن يتوقف، لرسم مستقبل أكثر إشراقا لهذه الأرض الطيبة“.

جواهر شاهين المضحكي
الرئيس التنفيذي لهيئة جودة التعليم والتدريب

”إنَّ الأمّة التي لا تعي أو تتَّفق على كيفية سير نظامها التعليمي، هي أمة لا يمكنها أن ترقى بالنتائج التعليمية لطلبتها.. وهنا تكمن أهمية عمل هيئة جودة التعليم والتدريب. لقد رأى مجلس الوزراء الموقر في مملكة البحرين أنّه ينبغي أن تستند قراراته التعليمية إلى تقييمات صادقة وموضوعية لأداء المؤسسات التعليمية والتدريبية ومخرجاتها، وهو الأمر الذي توافرت عليه تقارير شهرية، ودورية، وسنوية تقدِّمها هيئة جودة التعليم والتدريب؛ فهي الطريقة الوحيدة لتحديد أوجه القصور والتعامل معها، وبناء نقاط القوة؛ وهو ما بنينا عليه آمالنا الكبيرة. لقد حافظت هيئة جودة التعليم والتدريب على أهميتها لمستقبل التعليم في البحرين منذ تأسيسها حتّى اليوم. وربّما ازدادت أهميتها الآن؛ فبعد مرور عقد من الزمن، مازال وضع التعليم في البحرين بحاجة بصورة أكبر للفهم المشترك والوضوح في إجراءات التحسين.

ولم تكن المشكلة في عمل هيئة جودة التعليم والتدريب الذي يتمثّل غالبًا في تقديم المعلومات لإرشاد عملية التحسين وتحديد أولوياتها، وإنّما في استجابات العديد من مؤسسات التعليم والتدريب، الذين يجب عليهم الاستفادة من البيانات الغنية الاستثنائية والمعلومات المتوفرة لهم. والجدير بالذكر أن مؤسسات القطاع الخاص كانت أكثر استجابةً لنتائج هيئة جودة التعليم والتدريب من مؤسسات القطاع العام؛ حيث يجب على الأخيرة اعتماد الجوانب التي تحتاج إلى تطوير في جودة التعليم والأداء كما حدَّدتهما هيئة جودة التعليم والتدريب بوضوح.

ومع بداية عقدها الثاني، تواجه هيئة جودة التعليم والتدريب، وكذلك قادة التعليم في البحرين، تحدّيًا في جعْل تقييماتها الموضوعية للجودة والأداء أساسًا للتحسين، وعملها مأخوذًا في الاعتبار؛ ينتفع بهما المسئولون على مدار العام؛ لتحقيق التحسينات التعليمية اللازمة لدعم التطوّر الاقتصادي والاجتماعي للمملكة اليوم وغدًا، كما هي الحال في العديد من الدول الأخرى“.

مارتن فورست
المستشار السابق لمشروع
تطوير التعليم والتدريب في البحرين

نهاية عقد وبداية آخر..

رحلة الإنجاز بدأت بمبادرات طموحة، صاغتها الهمم، والعزائم، والتخطيط، والإخلاص، حيث تجاوزت جميع التحديات لتعبر من محطة إلى أخرى من التميز في ميدان جودة التعليم والتدريب؛ وهي أكثر رسوخًا وتمكّنًا.

لم يكن تنفيذ مبادرة تطوير التعليم والتدريب قائمًا على التخطيط والتطبيق فقط، بل إنَّ الجهدَ والمشقَّة كانا في إحلال ثقافة محل أخرى؛ إذ لم تعتاد المؤسسات التعليمية والتدريبية على وجود جهات رقابية تقيِّم وتراجع أداءها وفق معايير دولية دقيقة، في الوقت الذي كانت تتشارك معها هدف الارتقاء بالأداء العام وجودة المحتوى والمنتج التعليمي والتدريبي.

لم يكن التحدي هو تغيير ثقافة المؤسسات فقط؛ بل تغيير ثقافات وقناعات القيادات والعاملين بتلك المؤسسات، فضلًا عن المجتمع المحيط، والمتفاعل مع تلك الجهات المختلفة.

نعم، لقد نجحت هيئة جودة التعليم والتدريب في إحداث تغيير كبير في مفهوم مؤسسات التعليم والتدريب في المملكة، بل في ثقافة المجتمع ومعرفته نحو البحث عن تعليم أفضل لأجيال المستقبل.

هكذا يمرُّ شريط الذكريات، وهكذا سجَّلناها بتفاصيلها في هذا الكتاب، رسمنا خلالها لحظات الإعداد والتنفيذ، فحصدنا في محطاتها ثمرات الفرح والإنجاز، كما ذكرنا التحديات التي خاضتها الفرق المختلفة منذ التأسيس إلى يومنا هذا.

تفتخر الهيئة بجميع روَّادها وكفاءاتها وموظفيها الذين تواردوا عليها، والذين ضحُّوا بأوقات وجهود؛ من أجل صناعة هذا النموذج الذي تفتخر به البحرين اليوم.

تفتخر الهيئة بقياداتها الذين لم يتوانوا لحظات في البذل المُخلص والمُتقن؛ من أجل صناعة هذه السمعة محليًا وخارجيًا.

الهيئة كانت بذرة من بذور مشروعات الإصلاح والتطوير التي تبنتها وَرَعتها قيادة الوطن، وها هي اليوم نراها شجرة باسقة تؤتي أكلها، وتؤدي مهماتها بفضل تلك الرعاية.

لقد بدأت قصة النجاح قبل عقد من الزمان، ولا تزال تُكْتَبُ وتُرْوَى حيث تُشكّل مستقبل التعليم والتدريب في وطننا الحبيب.. مملكة البحرين.

هيئة جودة التعليم والتدريب

كتاب عقد من التطوير

الإشراف العام | الدكتورة جواهر شاهين المضحكي

لجنة إعداد الكتاب

برئاسة | الدكتور أحمد خضير

عضوية | الدكتور إبراهيم الشيخ
زينب نور
حصة العثمان

وفريق إدارة الاتصال بالهيئة | دعاء شرفي
نغم طالب
حنان جمعة
فاطمة بدر
الدكتور محمد موسى
محمد الدوسري
أحلام معيوف

رقم الناشر الدولي: ١-١٢٨-٠٠-٩٩٩٥٨-٩٧٨
رقم الإيداع بإدارة المكتبات العامة: ٤٦٥/د.ع/٢٠١٨م

حقوق الطبع محفوظة ٢٠١٨